دِلالة لفظة (صدوق)

عند الإمام أبي يوسف يعقوب بن شيبة السدوسي

ت (٢٦٢هـ)

دراسة تحليلية مقارنة بأقوال أئمة هذا الشأن

د/ وفاء علي أحمد أبو طالب

مدرس الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ

دِلالة لفظة (صدوق) عند الإمام أبي يوسف يعقوب بن شيبة السدوسي ت (٢٦٢هـ) دراسة تحليلية مقارنة بأقوال أئمة هذا الشأن

وفاء علي أحمد أبو طالب

قسم الحديث وعلومه – كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات – كفر الشيخ – جامعة الأزهر – مصر.

البريد الإلكتروني : 1619020007@azhar.adu.eg

الملخص

أولًا: المقدمة، تحدثت فيها عن سبب اختياري لهذا الموضوع، وأهميته، والدراسات السابقة حوله، ومنهجي فيه. ثانيًا: التمهيد، وقد تحدثت فيه عن ما يلي: ١. ترجمة الإمام يعقوب بن شيبة السدوسي ت (٢٦٢هـ). ٢. مصطلح (صدوق) في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين عمومًا، ومدى احتجاجهم به. ثالثًا: صلب البحث وهو مصطلح (صدوق) عند الإمام يعقوب بن شيبة، مُراده منه، وذلك من خلال جمع الرواة الذين أطلق عليهم هذا المصطلح مُطلقًا مرة، ومُقيدًا بغيره من ألفاظ التعديل أو التجريح أخرى، وقد جاء البحث على أربعة مطالب، وهي: المطلب الأول: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح (صدوق) هكذا مفردًا . المطلب الثاني: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق، وتمام الضبط. المطلب الثالث: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على عدم ضبط الراوي، وسوء حفظه. المطلب الرابع: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق، والتضعيف في آنٍ واحد. رابعًا: الخاتمة، ذكرت فيها: أهم النتائج التي استخلصتها من دراسة هذا البحث. . قائمة المراجع التي استقيت منها المادة العلمية لهذا البحث. . فهرس الموضوعات التي اشتمل عليها هذا البحث.

الكلمات المفتاحية : دِلالة – لفظة – صدوق – شيبة السدوسي –تحليلية .

The significance of the word (saduq) according to Imam Abu Yusuf Yaqoub bin Shaybah Al-Sadoosi, d. (262 AH), an analytical study compared to the sayings of the imams on this matter.

Wafa Ali Ahmed Abu Talib
Department of Hadith and its Sciences - College of Islamic and Arab Studies for Girls - Kafr El-Sheikh - Al-Azhar University - Egypt.
E-mail: 1619020007@azhar.adu.eg

Abstract
First: the introduction, in which I talked about the reason for choosing this topic, its importance, previous studies on it, and my approach to it. Second: The introduction, in which I talked about the following: 1- Translation of Imam Yaqoub bin Shaybah Al-Sadousi, d. (262 AH). 2- The term (Saduq) in the language, and in the terminology of hadith scholars in general, and the extent to which they invoke it. Third: The core of the research is the term "truthful" according to Imam Ya'qub bin Shaybah, what is meant by it, through the collection of narrators to whom this term was used absolutely once, and restricted to other amending or defaming words, and the research came down to four demands, which are: the requirement. The first: the narrators to whom Imam Ya'qub bin Shaybah used the term (saduq) individually. The second requirement: The narrators whom Imam Yaqoub bin Shaybah used the term "truthful" in conjunction with what indicates documentation and complete accuracy. The third requirement: The narrators whom Imam Ya'qub bin Shaybah used the term "truthful" in conjunction with what indicates the narrator's lack of control and poor memorization. The fourth requirement: The narrators whom Imam Yaqoub bin Shaybah used the term "truthful" in conjunction with what indicates authentication and weakness at the same time. Fourth: The conclusion, in which I mentioned: The most important results that I derived from studying this research. A list of references from which the scientific material for this research was derived. Index of topics included in this research.

Keywords: connotation - word - Saduq - Shaybah Al-Sadusi - analytical.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق المصدوق الأمين؛ محمدٍ صلى الله عليه وسلم، وعلى آله، وصحبه، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

أمّا بعد:

فإن من تمام نعمة الله على عبادة المسلمين أن حفظ عليهم دينهم القويم؛ وذلك بحفظ كتابه الكريم، وسنة نبيه الهادي الأمين قال الله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا الْذِّكَر وَإِنَّا لهُ لَحَافِظُون)[١].

كما قَيَّض الله تبارك وتعالى في كُل عَصر ومِصر من العلماء الميامين البررة من يَذُبُّ عن سنة نبيه . صلى الله عليه وسلم . ، ويحميها من الدَّس والدخيل، والتحريف والتبديل.

وغير خَفيّ على المشتغلين بعلمِ الحديثِ ما لعلمِ الجرحِ والتعديلِ من المنزلةِ العاليةِ، والمكانةِ الغاليةِ بين أنواعِ علومِ الحديث الأخرى، وكيف لا وهو العلمُ الذي من خلال معرفة قواعده نتوصل إلى معرفة حال الراوي من حيث القبول والرد .

حتى قال الإمام أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ): (هَذَا النَّوْعُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ مَعْرِفَةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَهُمَا فِي الْأَصْلِ نَوْعَانِ: كُلُّ نَوْعٍ مِنْهُمَا عِلْمٌ بِرَأْسِهِ وَهُوَ ثَمَرَةُ هَذَا الْعِلْمِ، وَالْمِرْقَاةُ الْكَبِيرَةُ مِنْهُ..)[٢].

وقال الإمام عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ): (ولمّا كان الدين هو الذي جَاءنا عن اللهِ عزّوجل، وعن رسوله . صَلّى اللهُ عليْه وسلم . بنقل الرواة حُقَّ علينا معرفتهم، ووجب الفَحْص عن النّاقلة والبحثِ عن أحوالِهم، وإثباتِ الذين عرفنَاهُم بشرائطِ العدالة، والثبتِ في الرواية... وأن يعزل عنهم الذين جرّحهم أهلُ

---

١) سورة الحجر: آية ٩

٢) معرفة علوم الحديث (٥٢/١) للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى (٤٠٥ هـ)، بتحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط. الثانية ١٩٧٧م .

العدالةِ، وكشفوا لنا عن عوراتِهِم في كذبهم، وما كان يَعتريهم من غالبِ الغفلةِ، وسوءِ الحفظِ...) [١].

ونظرًا لهذه المنزلة التي سما بها هذا العلم اهتم به العلماء قديمًا وحديثًا، وأولوه عناية منقطعة النظير، كلٌ يَنْتَحي بما أفاض الله عليه من دقائق العلم، وفنون الصنعة.

وكان من هؤلاء العلماء الأجلّاء الإمام أبي يوسف يعقوب بن شيبة السدوسي المتوفي سنة (٢٦٢هـ) حيث كان له في هذا العلم مشاركة طيبة، وقد حظيت أقواله في جرح الرواة وتعديلهم اهتمام العلماء وذلك بقبولها والاعتماد عليها، ومن ثَمَّ تناقلوها في دواوينهم جيلًا بعد جيل.

حتى قال الإمام الذّهبي في وصفه: (الحَافِظُ، الكَبِيْرُ، العَلاَّمَةُ، الثِّقَةُ، صَاحِبُ (المُسْنَدِ الكَبِيْرِ) العديمُ النَّظير، المعلّل... إلى أن قال . : وَيُخَرِّجُ العَالِي وَالنَّازِلَ، وَيوضِّحُ عِلَلَ الأَحَادِيْثِ، وَيَتَكَلَّمُ عَلَى الرِّجَالِ، وَيُجَرِّحُ وَيعدِّلُ بكَلاَمٍ مُفِيْدٍ عَذْبٍ شَافٍ..).[٢].

ولقد كان للإمام يعقوب بن شيبة مصطلحات وألفاظ مُعينة يستخدمها في جرح الرواة أو تعديلهم، وكان من جُملة تلك الألفاظ مصطلح (صدوق) .

وسوف نقوم في هذا البحث . إن شاء الله تعالى . بدراسة هذا المصطلح عند الإمام يعقوب ابن شيبة ما جاء منه على صيغة الإفراد المطلقة، وكذا ما جاء منها مقترنًا بلفظ آخر من ألفاظ التعديل أو التجريح مثل قوله:" ثقة صدوق"، أو " ثقة صدوق سيء الحفظ"، وبيان مُراده من هذا الصنيع، وذلك من خلال تتبع الرواة الذين وصفهم بهذا اللفظ، وتحليل لفظة صدوق التي أطلقها عليهم، ومقارنة كلامه بكلام غيره من أئمة هذا الشأن.

---

١) الجرح والتعديل (٥/١) للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المتوفى سنة (٣٢٧ هـ) طبعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥٢م .

٢) سير أعلام النبلاء (٤٧٧/١٢) للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) مؤسسة الرسالة، ط. ١٩٨٥م.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره :.

كان من أبرز ما دفعني لاختيار هذا الموضوع ما يلي: .

١. إن الذي دفعني للبحث حول هذا الموضوع هو أنني كنت أبحث في ترجمة أبي عبد الله شريك بن عبد الله النخعي المتوفى (١٧٨هـ) فوجدت الإمام يعقوب بن شيبة قال عنه: (صدوق، ثقة، سيء الحفظ جدًا)[١] فتعجبتُ من هذا الحكم الذي يَحمل في عبارته ألفاظًا مختلفة قد نحكم على عددٍ من الرواة بمقتضي كل لفظٍ منها على حِده .

فلِماذا هذا الجمع بين الألفاظ المختلفة من مراتب متفاوتة ؟ وما الذي يَعنيه الإمام يعقوب ابن شيبة هنا بقوله:" صدوق"، أو " ثقة " مع وصف الراوي بسوء الحفظ؟ !!

فكان لا بُدّ إذًا من التوقف عند لفظة " صدوق " باعتبارها مرتبة وسط . كما هو مُتعارف عليه عند علماء المصطلح لا سيما المتأخرين منهم . بين وصف الراوي بأنه ثقة وهي مرتبة الحديث الصحيح، وبين وصفه بسوء الحفظ الذي يُودِي بحديث الراوي إلى الضعف بل ربما الترك والحط، كيف هذا الجمع الذي قد يُفهم منه رِفعة الراوي وحطِّه في آنٍ واحد؟!!

ولا يخفى أن من فوائد هذا البحث أيضًا بالإضافة إلى الوقوف على مُراد الإمام من هذا الصنيع، هو أنني سأجول حول هذا المصطلح بصفة عامة عند المحدثين . في ثنايا هذا البحث . مما يُعمِّق عندي المعرفة بتلك اللفظة على نِطاقٍ أوسع وهو ما يُمكنني من مقارنة صنيع الإمام ابن شيبة بصنيع غيره من نُقّاد الحديث.

٢. ومما أثار عزيمتي أيضًا، وشدَّ عضُدي حول العمل في هذا الموضوع هو أنني عند تتبع تراجم الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة لفظة " ثقة صدوق" . مثلًا . قد وجدت من بعض المعاصرين المجتهدين مخالفة للصواب في فهم مُراد الإمام من هذا الصنيع، ومن ذلك عند النظر في ترجمة (عبد الله العُمري)

---

١) تهذيب التهذيب (٣٣٥/٤) للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى لدائرة المعارف، الهند.

والذي قال عنه الإمام يعقوب:" ثقة صدوق، وهو ضعيف الحديث"[١]، وعلى تضعيف حديثه غالب أئمة الجرح والتعديل[٢]، وخلاصة حاله أنه: ثقة في نفسه ودينه، صدوق في لهجته أي لا يتعمّد كذبًا إلا أنه ضعيف الحديث من قِبل حفظه وضبطه، حتى قال عنه الحافظ ابن حجر:" ضعيفٌ عابدٌ" [٣]، فاعترضه أصحاب (تحرير تقريب التهذيب) بقولهم: بل ضعيف يُعتبر به في المتابعات والشواهد، وعللوا ذلك بقولهم: " وثّقه يعقوب بن شيبة ".[٤]

قلت: ولم يُطلق الإمام يعقوب بن شيبة لفظ التوثيق فقط على الراوي، وإنما قال:" ثقة صدوق، وهو ضعيف الحديث"، وشتّان ما بين الإطلاقين، فليس المُراد من هذا التوثيق الذي أطلقوه بيان أن الراوي ثقة على المعنى المعروف في اصطلاح المتأخرين من كون الراوي عدلًا ضابطًا، وإنما أراد أنه ثقة في دينه، صدوق في لهجته ومنطقه، إلا أنه ضعيف الحديث من قِبل حفظه، كما سيظهر تفصيل ذلك في ثنايا البحث إن شاء الله تعالى.

٣. كما أنني وقفت على أقوال لبعض المعاصرين أيضًا يستشكلون فيها عبارات الإمام يعقوب بن شيبة، ويقولون: أنه جاء بألفاظٍ متناقضة في الجرح والتعديل في عبارة واحدة، كقول بعضهم:" وشذّتْ عِبارة الإمام يعقوب بن شيبة في (عبد الكريم بن مالك الجزري) حيث قال:" إلى الضعف ما هو، وهو صدوق ثقة".[٥]، وحمل بعضهم جمعه للتوهين والتعديل في آنٍ واحدٍ على التردد في أمر الراوي. [٦].

ولمجموع هذه الأمور وغيرها أردت الوقوف على صنيع الإمام يعقوب بن شيبة

---

١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢٧/١٥) للإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزّي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ١٩٨٠م.

٢) انظر ترجمته: تهذيب الكمال للمزي (٣٢٧/١٥)

٣) تقريب تهذيب الكمال (٥١٦/١) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت.

٤) تحرير تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (٢٤٢/٢) تأليف الدكتور/ بشّار عوّاد معروف، والشيخ شُعيب الأرنؤوط، نشر/ مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧م.

٥) تحرير علوم الحديث (٥٧٠/١) ، لمؤلفه: عبد الله بن يوسف الجديع ، مؤسسة الرسالة، بيروت ٢٠٠٣م.

٦) انظر: كتاب (اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم...)(٢/١)، لمؤلفه: سعدي بن مهدي الهاشمي، مجمع الملك فهد .

حول هذه اللفظة، ومعرفة المُراد منها؛ حتى يزول هذا الإشكال عندي وعند غيري من الباحثين، ولأنَّ إدراك هذا المعنى قد يُعينُ على الإجابة عند التعارض الظاهر في عبارات العلماء. والله الموفق والمستعان.

الدراسات السابقة:

عند البحث عن الدراسات السابقة لهذا الموضوع لم أقف في حدود استطاعتي وعلمي على من تناول هذا الموضوع ببحث مستقل اللهم إلا أنني وجدت رسالة بعنوان (يعقوب بن شيبة السدوسي آثارُه، ومنهجه في الجرح والتعديل)[١] ، تناول فيها هذا الباحث مصطلح (صدوق) باختصارٍ شديدٍ عند الحديث على ألفاظ الإمام يعقوب بن شيبة في التعديل، ولم يقم بجمع الرواة الذين أطلق عليهم الإمام هذا المصطلح سواء مفردًا، أو مقرونًا بألفاظ تدل على التعديل أو التجريح، وكذا لم يترجم لهم من كتب الرجال ترجمة مفصّلة، ولا يخفى ما لهذا الجمع من أثرٍ في التوصل إلى نتيجة دقيقة قائمة على التطبيق العملي؛ حتى نفهم مُراد الإمام يعقوب بن شيبة من هذه الإطلاقات، وكذا يُمكِّننا الوقوف على تراجمهم من مقارنة صنيع الإمام بصنيع غيره من العلماء، ومقابلة مُراده بمرادهم، ومعرفة منزلته بينهم، وهذا هو الجديد الذي تقدمه هذه الدراسة.

ومن تلك النتائج التي استقل بها هذا البحث وأضافها حول منهج الإمام يعقوب بن شيبة، عن تلك الرسالة السابقة ما يلي: .

١. أن لفظة " صدوق" توصّل الباحث إلى أن الإمام يعقوب بن شيبة يُطلقها على الراوي ويُريد بها: من كان عدلًا في دينه غير أن ضبطه أقل من ضبط الثقة فيقع الخطأ في بعض حديثه.[٢].

بينما توصلت تلك الدراسة إلى أن لفظة " صدوق" قد يُطلقها الإمام يعقوب بن شيبة، ويُريد بها أن الراوي " صدوق" أو " ثقة"، بل ربما يُطلقها على المبرّز في

---

١) إعداد: الدكتور/ علي عبد الله الصيّاح، وهي رسالة قُدِّمت استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في كلية التربية، قسم الثقافة الإسلامية، جامعة الملك سعود، وقد نوقشت بتاريخ ١٤١٨/٢/٦هـ .

٢) الإمام يعقوب بن شيبة، ومنهجه في الجرح والتعديل (ص ٢٦٨).

الحفظ والاتقان، كما سيظهر ذلك في ثنايا هذا البحث .

٢. كما توصّل الباحث إلى أن لفظة " ثقة صدوق" يُريد بها الإمام يعقوب بن شيبة درجة متوسطة بين الثقة والصدوق، فهي أرفع من لفظة " صدوق"، ودون لفظة " ثقة"(١).

بينما توصلت تلك الدراسة إلى أن الإمام يعقوب بن شيبة يُطلق لفظة " ثقة صدوق" على الراوي ويُريد بها عِدة معانٍ على حسب حال الراوي، والقرائن الدّالة على ذلك، ومن تلك المعاني:

١. أن الراوي ثقة ثبت من درجة الحفّاظ المتقنين، والمُراد من هذا الصنيع زيادة التوكيد على ثقة الراوي وحفظه.

٢ـ وقد يُراد بها مرتبة أدنى من وصف الراوي بالثقة المعروف بالعدالة وتمام الضبط، إلّا أنه أرفع من درجة الراوي " الصدوق" الذي خفّ ضبطه قليلًا عن درجة رجال الصحيح.

٣. وقد يُطلقها الإمام ويُريد بها وصف الراوي بالعدالة في دينه، والشهرة بالستر والأمانة إلا أن ضبطه خفّ عن درجة رجال الصحيح، فحديثه في رُتبة الحسن.

٤ـ وقد يُطلقها الإمام ويُريد بها وصف الراوي بالثقة في دينه، والصدق في منطقه إلا أن له أوهامًا وأغاليط قد تودِي بحديث الراوي إلى الضعف، وعليه فالمراد من هذا الوصف إظهار جانب الصلاح والديانة في الراوي دون ضبطه وحفظه، والذي يُبقي الراوي في إطار من يُعتبر بحديثه.

إلى غير ذلك من الأمور التي تُقدمها هذه الدراسة في قابل هذا البحث وثناياه.

خطة البحث

وأما عن خطة هذا البحث فهي تشتمل على ما يلي: .

أولًا: المقدمة، تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة حوله، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

---

١) الإمام يعقوب بن شيبة، ومنهجه في الجرح والتعديل (ص ٢٨٥).

ثانيًا: التمهيد، وقد تحدثت فيه عن ما يلي:

أولاً : ترجمة الإمام يعقوب بن شيبة السدوسي.

ثانيا : مصطلح (صدوق) في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين عمومًا، ومدى احتجاجهم به.

ثالثًا: صلب البحث وهو مصطلح (صدوق) عند الإمام يعقوب بن شيبة، مُراده منه، وذلك من خلال جمع الرواة الذين أطلق عليهم هذا المصطلح مُطلقًا مرة، ومُقيدًا بغيره من ألفاظ التعديل أو التجريح أخرى، وقد جاء البحث على أربعة مطالب، وهي:

المطلب الأول: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح (صدوق) هكذا مفردًا، وعددهم (٤) رواة.

المطلب الثاني: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق، وتمام الضبط، وعددهم (١٧) راويًا.

المطلب الثالث: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على عدم ضبط الراوي، وسوء حفظه، وعددهم (١٧) راويًا.

المطلب الرابع: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق، والتضعيف في آنٍ واحد، وعددهم (١٣) راويًا.

رابعًا: الخاتمة، ذكرت فيها:

. أهم النتائج التي استخلصتها من دراسة هذا البحث، وبعض المقترحات.

. قائمة المراجع التي استقيت منها المادة العلمية لهذا البحث.

. فهرس الموضوعات التي اشتمل عليها هذا البحث.

منهج البحث وعملي فيه

وأمّا عن المنهج الذي اتبعته لإتمام هذا البحث فكان على النحو التالي:

أولًا: اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي[١]؛ فقمتُ باستقراء العديد من كتب التراجم لعدد من الأئمة؛ وذلك للوقوف على أقوال الإمام يعقوب بن شيبة في جرح والرواة وتعديلهم، وخصّصتُ البحث عن مصطلح " صدوق"، وما قُرِن به من ألفاظٍ تدلُ على التعديل أو التجريح، وكان من أكثر الكتب التي اهتمت بذكر أقوال الإمام يعقوب بن شيبة ضِمن تراجم روّاتها كتابي: " تاريخ بغداد" للخطيب أبي بكر أحمد بن علي البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، و " تهذيب الكمال" للحافظ يوسف بن عبد الرحمن المِزّي (ت ٧٤٢هـ).

ثانيًا: اعتمدت بعد ذلك على المنهج الوصفي البياني[٢]، وذلك لبيان حال هؤلاء الرواة من واقع أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم لا سيَّما أقوال الإمام يعقوب بن شيبة، وذلك من خلال تتبع كتب التراجم المعتمدة.

ثالثًا: استخدمت المنهج التحليلي[٣]، وذلك لمعرفة مُراد الإمام يعقوب بن شيبة من تلك الإطلاقات التي أطلقها على الرواة، وخصائص منهجه فيها.

رابعًا: وظَّفْتُ آليات المنهج التحليلي على وجه المقارنة والمقابلة بين صنيع الإمام يعقوب ابن شيبة وصنيع غيره من أئمة هذا الشأن، وذلك للوقوف على منزلته بينهم.

وأما عن عملي في هذا البحثُ:

أولًا: قمت بحصر الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح" صدوق" مجردًا مرة، ومركبًا مع غيره من ألفاظ التعديل والتجريح أخرى، فبلغ عدد الرواة (٥١) راويًا حسْب اجتهادي وبحثي.

---

١) **المنهج الاستقرائي:** هو الذي ينطلق من الجزئيات للوصول إلى حكم كلي، وذلك بتتبع الموضوع واستقرائه في مظانه، وجمع المعلومات المتعلقة به. راجع كتاب (البحث العلمي مناهجه وتقنياته) للدكتور/ محمد زيّان عمر (ص ٣٢) نشر/ جامعة الملك بن عبد العزيز بالسعودية ، ط١٣٩٤هـ .

٢) **المنهج الوصفي:** هو أسلوب لوصف الموضوع المراد دراسته عن طريق منهجية علمية صحيحة للتوصل إلى نتائج علمية فُسِّرت بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الصحيحة للظاهرة ومن خصائصه الواقعية. كتاب: البحث العلمي للدكتور محمد زيّان (ص ٣٣).

٣) **المنهج التحليلي:** يقوم بدراسة مفردات البحث العلمي بأسلوب علمي واضح مستخدمًا تنظيمًا معينًا للوصول إلى الحقائق والنتائج. كتاب البحث العلمي (ص ٣٣).

ثانيًا: قمت بتقسيم هؤلاء الرواة حسب إطلاقات الإمام عليهم ما بين لفظة "صدوق" مفردةً، ولفظة "صدوق" مقترنة بألفاظ تدل على التعديل أو التجريح فجاء البحث على أربعة مطالب كما هو موضَّح في خُطّة البحث.

ثالثًا: قمتُ بالترجمة لهؤلاء الرواة من كتب التراجم المعتمدة، قدّمتُ الكلام حول الراوي بذكر اسمه مختصرًا في الاستهلالِ مقرونًا بكلام الإمام يعقوب بن شيبة فيه جرحًا أو تعديلًا، ثم فصّلتُ الترجمة على النحو التالي:

. ذكرتُ اسم الراوي، ونسبه، وكنيته، ونِسبته، ولقبه إن وُجِد، وعدد ثلاث من أبرز شيوخه وتلاميذه، ثم تتبعت أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي، ورُمتُ الحصر بقدر الإمكان حتى يتسنّى لي معرفة خلاصة حال هذا الراوي من خلال مجموع أقوال علماء الجرح والتعديل فيه.

. عزوت كل قول من أقوال العلماء إلى مصدره الأصلي، فإن لم أجده في مصدره عزوته إلى المصدر الذي نقل منه.

. كما قمتُ بعمل عنوان تحت مُسمّى " الراجح في الحكم على هذا الراوي " تناولتُ فيه خلاصة حال هذا الراوي من خلال أقوال علماء الجرح والتعديل فيه.

. ثم ذكرت بعد ذلك عنوان تحت مُسمّى " مُراد الإمام يعقوب بن شيبة من هذا الإطلاق" حاولتُ فيه جاهدة معرفة مراد الإمام من إطلاقه مصطلح " صدوق" سواء أكان مجردًا، أو مقرونًا بما يدل على التعديل، أو التجريح في الراوي، وأخذتُ من أقوال العلماء حول حال هذا الراوي قرينة تُقوِّي ما ذهبتُ إليه من بيان مُراد الإمام يعقوب بن شيبة، حيث أن أقواله في غالب الأمر تحاكي خلاصة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه.

رابعًا: ذيّلتُ كل مطلب من تلك المطالب الأربع خلاصة القول في مُراد الإمام يعقوب بن شيبة من تلك المصطلحات سواء مصطلح "صدوق" مفردًا، أو مركبًا مع ألفاظ أخرى تدل على التعديل أو التجريح.

التمهيد

أولًا: ترجمة الإمام يعقوب بن شيبة.

. اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو الإمام: يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور أبو يوسف السَّدُوسي [١].[٢]

مولده: قيل: أنه ولد سنة اثنتين وثمانين ومائة، قاله حفيده محمد بن أحمد بن يعقوب كما في تاريخ بغداد [٣]، وقال الإمام ابن عبد البر: ولد سنة أربع وثمانين. [٤].

والأقرب إلى الصواب . والله أعلم . هو قول حفيده فقد نقله عن أبيه أحمد بن يعقوب، وهو أدرى الناس بمولد أبيه، وأخباره.

موطنه: قال الخطيب البغدادي، وغيره: (من أهل البصرة ...، سكن بغداد وحدّث بها).[٥]، وقال القاضي: عياض: من أهل العراق.[٦].

ونستطيع بذلك القول بأن الإمام يعقوب وُلِد بالبصرة ونشأ بها، ثم سكن بغداد، وحدَّث بها، إلى أن مات. [٧].

---

١) **السَّدُوسي:** بضم الدال المهملة والواو بين السينين المهملتين أولاهما مفتوحة، هذه النسبة إلى جماعة قبائل، ومنهم: سدوس بن شيبان بن ذهل بن ربيعة، من أهل البصرة، وإليه يُنسب الإمام يعقوب ابن شيبة. (الأنساب ١٠٢/٧) للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني المتوفى (٥٦٢هـ)، بتحقيق: عبد الرحمن بن يحيي المعلمي، طبعة مجلس دائرة المعارف ١٩٦٢م.

٢) تاريخ بغداد (٤١٠/١٦) للإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبوبكر، المتوفى سنة (٤٦٣ هـ)، بتحقيق الدكتور: بشار عوّاد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٢م.

٣) (٤١٠/١٦).

٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٥٤/٤) للإمام القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المتوفي (٥٤٤هـ)، بتحقيق: ابن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصحراوي وآخرون، الناشر: مطبعة فضالة . المحمدية . المغرب. ١٩٨٣م.

٥) تاريخ بغداد (٤١٠/١٦)، المنتظم من تاريخ الملوك والأمم (١٨٦/١٢) للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، المتوفى (٥٩٧هـ)، بتحقيق: محمد ، ومصطفى عبد القادر عطا ، ط. دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٢م.

٦) ترتيب المدارك (١٥١/٤).

٧) تاريخ بغداد (٤١٠/١٦).

حياته العلمية:

نشأ الإمام يعقوب بن شيبة في بيت له عناية كبيرة بالعلم، وطلب الحديث، ومما يدل على ذلك أن هناك عددًا من أفراد بيته كان لهم عِناية بطلب الحديث ومنهم:

. أخوه أبو الحسن علي بن شيبة سمع الحديث من يزيد بن هارون، والحسن بن موسى الأشيب، وروى عنه: عبد العزيز بن أحمد الغافقي، وغيره من المصريين أحاديث مستقيمة، توفي سنة اثنتين وسبعين ومائتين. [١].

. ابن أخيه أبوعلى محمد بن عيسى بن شيبة بن الصلت سكن مصر، وحدّث بها عن إبراهيم بن الصباح الدقاق، وسعيد بن يحيي بن سعيد الأموي، وعنه الإمام النسائي، وأبو القاسم الطبراني، توفي سنة ثلاثمائة.[٢].

ولقد خَرَج الإمام يعقوب بن شيبة لسماع كِبار شيوخ عصره بالبصرة في سِنٍ مبكر، ومما يدل على ذلك أنّه ولد سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقال الحافظ الذهبي: (وَسَمَاعَاتُهُ عَلَى رَأْسِ المائَتَيْنِ)[٣]، أي أن عمر الإمام آنذاك كان لا يتجاوز ثمان عشرة سنة.

وقد أورث هذا الحِرص على العلم والتعلم للإمام يعقوب بن شيبة مكانة عِلمية متميزة بين أقران عَصره، ونستطيع أن نَلمس تِلك المكانة فيما يلي:

١. كثرة شيوخه. [٤].

٢. ثناء العلماء عليه.

٣ . آثاره التي خلّفها.

---

١) الأنساب للسمعاني (٣١٩/٩).

٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المِزِّيّ(٢٥٣/٢٦) .

٣) سير أعلام النبلاء (٤٧٧/١٢) للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة ٧٤٨هـ ، بتحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤط ، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م.

٤) **وروى عَنْهُ:** حفيده محمد بْن أَحْمَد بْن يعقوب، ويوسف بْن يعقوب الأزرق، وجماعة. تاريخ بغداد (٤١٠/١٦)، ولم تذكر كتب التراجم التي وقفت عليها غيرهما ممن روى عنه، حتى قال الحافظ الذهبي:" وَلَكِنْ قَلَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ ". سير أعلام النبلاء(٤٧٧/١٢). ولعل السبب في قِلة الرواية عنه هو قوله بالوقف في خلق القرآن، وقد أرجع الإمام ابن تغري بردي السبب إلى قِلة الرواية عنه إلى هذا السبب فقال:" كان ثقة، إلا أنه كان يقول بالوقف في القرآن، فهجره الناس". النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٣٧/٣) للإمام أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي ، المتوفى سنة (٨٧٤هـ)، بنشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط. دار الكتب، مصر.

أولًا: كثرة شيوخه: وهي من أبرز السمات التي تدل على حِرصه على سماع الحديث، واعتنائه به لاسيما وقد بكّر بالطلب، وطال عمره حتى ألحق الصغار بالكبار، حتى قال الحافظ ابن حجر:" هو أقدم سنًا وسماعًا وأعلى رجالًا من البخاري إمام الترمذي، .. وإن تأخرت وفاته بعده ست سنين). [١].

ولقد سمع بالبصرة من كِبار شيوخ عصره فروى عن: جعفر بن عون [٢]، ويزيد بن هارون [٣]. وروح بن عبادة [٤]، وعفان بن مسلم [٥]، ومحمد بن يحيي الذهلي[٦]، وأبا الوليد الطيالسي[٧]...، وخلقا كثيرًا، من أمثالهم. [٨].

---

١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٤٢٩/١) للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، بتحقيق: ربيع بن هادي المدخلي ، بنشر: عمادة البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية، ط. الأولى ١٩٨٤م.

٢) **جعفر بن عون بن جعفر أبو عون المخزومي**، روى عن: الأعمش، ويحيي بن سعيد، وعنه: عبد الله وعثمان ابنا محمد بن أبي شيبة، قال أبو حاتم: صدوق، وقال يحيي بن معين: ثقة، توفي سنة (٢٠٦هـ). الجرح والتعديل (٤٨٥/٢) للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، طبعة: مجلس دائرة المعارف، الهند، ودرا إحياء التراث العربي، بيروتط. الأولى ١٩٥٢م.

٣) **يزيد بن هارون أبو خالد السلمي**، روى عن: سليمان التيمي، وحميد الطويل، ويحيى بن سعيد الأنصاري، روى عنه: مسدد، وأحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، قال عنه الإمام أحمد: حافظًا متقنًا للحديث، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة أمام صدوق في الحديث، لا يسأل عن مثله. الجرح والتعديل (٢٩٥/٩).

٤) **روح بن عبادة بن العلاء أبو محمد البصري**، روى عن: مالك، والأوزاعي، وعنه: أحمد بن حنبل، وشعبة، والسفيانان، قال عنه يحيي بن معين: صدوق ثقة، وقال أبوبكر البزار: ثقة مأمون، (ت٢٠٧هـ). تهذيب التهذيب (٢٩٣/٣) للإمام أبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف، الهند، ط. الأولى ١٣٢٥هـ.

٥) **عفان بن مسلم الصفار أبو عثمان**، روى عن: شعبة ، وحماد بن سلمة، وروى عنه: أبوبكر بن أبي شيبة، وأبو حاتم، وأبوزرعة الرازيان، قال عنه أبو حاتم: ثقة متقن متين، توفى سنة عشرين ومائتين أو قبلها . الجرح والتعديل (٣٠/٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٥٤/١٠).

٦) **محمد بن يحيي الذهلي**، روى عن: عبد الرحمن بن مهدي، وعبدالزاق الصنعاني، وعنه: الجماعة سوى مسلم، قال عنه أبو حاتم مرة: إمام زمانه، وأخرى: ثقة، وقال ابن أبي حاتم: ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين، توفى سنة ست وخمسين ومائتين. تهذيب التهذيب (٥١٤/٩).

٧) **هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي**، روى عن: شعبة، وسليمان بن المغيرة، وعنه: محمد بن بشار، وأبو حاتم ، وأبو زرعة الرازيان، قال عنه الإمام أحمد: متقن، وقال أبو حاتم: ثقة، مات سنة سبع وعشرين ومائتين. الجرح والتعديل (٦٥/٩).

٨) تاريخ بغداد (٤١٠/١٦)، وسير أعلام النبلاء (٤٧٦/١٢) ، وقد أحصى شيوخه الباحث: علي عبد الله الصياح في رسالته (يعقوب بن شيبة السدوسي آثاره ومنهجه في الجرح والتعديل) فبلغ عددهم مائتين وست وخمسين شيخًا، ذكرهم مرتبين على حسب حروف المعجم، وبيّن أماكن ترجمتهم في كتب الرجال فليرجع إليها لمن أراد ص ٤١

وكان من أبرز شيوخ الإمام يعقوب بن شيبة الذين أخذ عنهم فنون الصنعة ودقائق علم الجرح والتعديل الإمام: على بن المديني [١]، ويحيي بن معين [٢].

ولقد نقل عنهما الإمام يعقوب بن شيبة كثيرًا فيما يخص علل الأحاديث، والكلام على الرواة جرحًا وتعديلًا، ومن ذلك قوله:" سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ: عُمَر بْن عامر شيخ صالح كَانَ عَلَى قضاء البصرة ". [٣].

وقوله: " سألتُ عليًا بن المديني، عن ابن إسحاق، قلتُ: كيفَ حديثُ محمد بن إسحاق عندك صحيح؟ فقال: نعم، حديثه عندي صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال علي: مالك لم يجالسه ولم يعرفه.[٤].

وقوله: " سألتُ يحيى بن معين عن عاصِم بنُ علي، فطَعَن فيهِ، وفي أبيهِ، وفي أخيهِ".[٥].

وقوله: " سَأَلتُ يَحْيى بْنَ مَعِين عَنِ التَّدْلِيسِ؟ فَكَرِهَهُ وَعَابَهُ، قُلْتُ لَهُ: فَيَكُونُ الْمُدَلِّسُ حُجَّةً فِيمَا رَوَى حَتَّى يَقُولَ: حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا؟ قَال: لا يَكُونُ حُجَّةً فِيمَا دَلَّسَ".[٦].

ولم يقتصر الإمام يعقوب في البحث والطلب على فنٍ دون فن، وإنما كان له دِراية بصرح الفقه العظيم حيث كان بارعًا في مذهب الإمام مالك بن أنس، حتى قال

---

١) **على بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن المديني**، روى عن: ابن عُلية، وابن عيينة، وعنه: البخاري، وأبو داود، قال أبو حاتم الرازي عنه: كان علي عَلمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل، وقال البخاري : كان أعلم أهل عصره، توفى سنة (٢٣٤هـ). تهذيب التهذيب (٣٤٩/٧).

٢) **يحيي بن معين بن عون أبو زكريا البغدادي**، روى عن: هُشيم، ومعتمر بن سليمان، وعنه: أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، قال عنه أبو حاتم: إمام، وقال ابن المديني: انتهى العلم إلى ابن معين، وقال مرة: ما رأيت في الناس مثله وقال أيضا: قلت لابن الرومي سمعت أبا سَعِيد الحداد يقول: الناس كلهم عيال على يحيى بن مَعِين فقال: صدق ما في الدنيا مثله، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. الجرح والتعديل (١٩٢/٩)، تهذيب التهذيب (٢٨٠/١١).

٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥١/٦) للإمام أبي أحمد ابن عدي الجرجاني، المتوفى سنة (٣٦٥هـ)، بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧م.

٤) تاريخ بغداد (٢٢/٢).

٥) تاريخ بغداد (٣٤٨/٨).

٦) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١٠٧/١).

الخطيب البغدادي:" وكان يعقوب من فقهاء البغداديين على قول مالك "[١].

وقد أخذ هذا العلم على يدِّ طائفة من شيوخ المذهب أمثال الأئمة: أحمد بن المعدل [٢]،

والحارث بن مسكين [٣]، وأصبغ بن الفرج [٤]، وسعيد بن أبي زيد [٥]، ولقي جماعة من أصحاب مالك. [٦].

وفي تنقل الإمام يعقوب بن شيبة بين شيوخ عصره في البصرة، وبغداد مما يدل على كبير حِرصه واعتنائه بالطلب والتحصيل، وهو مما أورث الإمام شخصية علمية تضاهي علماء عصره، وتُخلِّد ذكره بين أبناء الزمان مِمّن حرسوا الشريعة، وحموْا ساحتها.

ثانيًا: ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على الإمام يعقوب بن شيبة الكثير من العلماء لسِعة عِلمه، وجلالته، وتمكنه من فنون الصنعة، حتى عدّوه أحد أعلام أهل الحديث المُسندين.

---

١) تاريخ بغداد (١٦/٤١٠).

٢) ذكره ابن حِبان في (الثقات) وقال: أحمد بن المعدل المتفقه على مذهب مالك في بلده ممن نصر مذهب مالك بالبصرة فذب عنه ،ودعا الناس إليه، وناظر عليه، وكان حسن الطريقة.(١٦/٨) الثقات للإمام محمد بن حبان أبو حاتم البستي، المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، طُبِع بمراقبة الدكتور/ محمد عبد المعين خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى ١٩٧٣م.

٣) **الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف الأموي**، روى عن: سفيان بن عيينة، وعبد الله بن وهب، وتفقه بهما، وعنه: أبو داود، والنسائي، سُئِلَ عَنْهُ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، فَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ فِيْهِ قَوْلاً جَمِيْلاً، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق، وقال الحافظ الذهبي: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الفَقِيْهُ، المُحَدِّثُ، الثَّبْتُ، قَاضِيَ القُضَاةِ بِمِصْرَ، توفي سنة خمسين ومائتين. سير أعلام النبلاء (١٢/٥٤).

٤) **أصبغ بن الفرج بن سعيد أبو عبد الله المصري**، روى عن: أسامة بن زيد بن أسلم، وعبد الله بن وهب، وعنه: البخاري، وأبو حاتم الرازي، قال عنه أبو حاتم: كَانَ أجل أصحاب ابْن وهب، وقال مرة: صدوق، توفي خمس وعشرين ومائتين. تهذيب الكمال (٣/٣٠٦).

٥) **سعيد بن أوس بن أبي زيد الأنصاري**، حدّث عن: سليمان التيمي، وابن عون، وعنه: أبو حاتم الرازي، وأبو مسلم الكجي، سئل يحيى بن معين عنه فقال: كان صدوقًا، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يُجمل القول في أبي زيد النحوي، ويرفع شأنه، ويقول: هو صدوق، وقال عنه الحافظ الذهبي: الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، حُجَّةُ العَرَبِ، مات خمس عشرة ومائتين. الجرح والتعديل (٤/٤)، سير أعلام النبلاء (٩/٤٩٤).

٦) ترتيب المدارك للقاضي عياض (٤/١٥٤).

فقال عنه عبد الغني بن سعيد أبو محمد الأزدي (ت٤٠٩هـ) :" لم يتكلم أحدٌ على عِلل الأحاديث بمِثلِ كلام يعقوب، وعلي بن المديني، والدارقطني". [١].

وقال الإمام أبو عُمر يوسف ابن عبد البر المالكي (ت ٤٦٣هـ): " يعقوب أحد أئمة أهل الحديث ".[٢].

وقال الخطيب أحمد بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ):" كان ثقة".[٣].

وقال القاضي أبو الفضل عياض بن موسى (ت٥٤٤هـ):" كان من ذوي السند وكثرة الرواية...، أحد أئمة المسلمين، وأعلام أهل الحديث المسندين". [٤].

وقال الإمام عبد الرحمن أبو الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ):" كان ثقة، وصنف مسندًا معللًا...،لا يختلف النّاس في ثقته".[٥].

وقال عنه الإمام ابن عبد الهادي الصالحي (ت ٧٤٤هـ):" الحافظ ،العلّامة..، صاحبُ "المسند" الذي ما صنف مثلُه،... كان من كِبار علماء الحديث". [٦].

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ):" الحَافِظُ، الكَبِيْرُ، العَلاَّمَةُ، الثِّقَةُ...، صَاحِبُ (المُسْنَدِ الكَبِيْرِ) ، العديمُ النَّظيرِ المعلّل..، يوضِّحُ عِلَلَ الأَحَادِيْثِ، وَيَتَكَلَّمُ عَلَى الرِّجَالِ، وَيُجَرِّحُ وَيعدِّلُ بكَلاَمٍ مُفِيْدٍ عَذْبٍ شَافٍ، بِحَيْثُ إِنَّ النَّاظرَ فِي (مُسْنَدِهِ) لاَ يَمَلُّ مِنْهُ". [٧].

وقال أبو المحاسن ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ):" كان إمامًا حافظًا فقيهًا عالمًا...، وكان ثقة ".[٨].

---

١) ترتيب المدارك للقاضي عياض (١٥١/٤).

٢) ترتيب المدارك (١٥١/٤).

٣) تاريخ الإسلام (٤١٠/١٦).

٤) ترتيب المدارك (١٥٠/٤).

٥) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٨٦/١٢) للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، بتحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا، بنشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٩٩٢م.

٦) طبقات علماء الحديث (٢٧٢/٢) للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي، المتوفى سنة (٧٤٤هـ)، بتحقيق: أكرم البوشي، وغيره، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦م.

٧) سير أعلام النبلاء (٤٧٦/١٢).

٨) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٣٧/٣) .

وغير ذلك من النقول الكثيرة عن العلماء الأجلّاء التي تُفيد مكانة هذا الإمام العلمية، ومنزلته بين أهل الفنِّ وحُرَّاسه.

آثاره العلمية:

مما لا شك فيه أن الموروث العلمي الذي يُخلِّفه كل عالم هو ثمرة عُمره، وعَمله الذي يبتغي به جنة الرضوان نافعًا ومستنفعًا، كما قال . صلّى الله عَليْه وسلّم . :" إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ ". (١).

وقد وصف الإمام يعقوب غير واحد من العلماء بأن له تآليف، ومن ذلك قول أحمد بن كامل(٢):" كان كثير الرواية والتصنيف" (٣)، وقال القاضي عِياض:" كان بارعاً في مذهب مالك، وألّف فيه تآليف جليلة "(٤).

ومن أحسن مصنفاته، والتي ذاع صيتها بين العلماء كتابه (المسند) فقد بلغ من عِناية الإمام يعقوب به أن انتدب لتبييضه عشرات من الورّاقين، حتى قال الأزهري(٥):" بَلَغني أنّ يعقوب كَانَ فِي منزله أربعون لِحافًا، أعدها لِمن كَانَ يَبيتُ عنده من الوراقين لتبييض المسند ونقله، ولزمه عَلَى ما خَرَّج من المسند عشرة آلاف دينار".(٦).

---

١) أخرجه الإمام مسلم بن الحجاج القُشيري (ت٢٦١هـ) في صحيحه من حديث أبي هُريرة، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (٣/١٢٥٥/١٦٣١) بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢) **أحمد بن كامل بن خلف أبو بكر البغدادي القاضي**، قال الخطيب البغدادي: هو أحد أصحاب مُحَمَّد ابْن جرير الطبري، وتقلد قضاء الكوفة من قَبْلَ أَبِي عُمَر مُحَمَّد بْن يوسف، وَكَانَ من العلماء بالأحكام، وعلوم القرآن، والنحو والشعر، وأيام الناس، وتواريخ أصحاب الحديث، وله مصنفات فِي أكثر ذلك، (ت ٣٥٠هـ).تاريخ بغداد (٥/٥٨٧).

٣) تاريخ بغداد (١٦/٤١٠).

٤) ترتيب المدارك (٤/١٥٠).

٥) **عبيد الله بن أحمد بن عثمان أبو القاسم الأزهري**، قال عنه الخطيب البغدادي: من المكثرين من الحديث كتابة وسماعًا، ومن المعتنين به، والجامعين له مع صِدق وأمانة، وصحة واستقامة، وسلامة مذهب، وحسن معتقد، ودوام درس للقرآن، وسمعنا منه المصنفات الكبار. تاريخ بغداد(١٢/١٢٠).

٦) تاريخ بغداد (١٦/٤١٠).

ولهذا بالغ العلماء في الثناء عليه لِما يحمله من فنون الصنعة من العِلل، وبيان العالي والنازل، والكلام على أحوال الرواة .

حتّى قال الحَافظ الدّارقطنيّ (ت٣٨٥هـ) في وصْفه :" لو أنَّ كِتاب يعقوب بن شيْبة كَان مسْطورًا على حَمّام لوَجَب أن يُكتب".(١). فقال الحافظ الذهبي مُعقِّبًا:" يَعْنِي: لاَ يفتقرُ الشَّخْصُ فِيْهِ إِلَى سَمَاعٍ" (٢).

وكذا قال الخطيب البغدادي عند الكلام على باب (كتْب الحديث على وجهه..): " وَمِنَ الطَّبَقَةِ الَّتِي بَعْدَ هَؤُلَاءِ مَا يُوجَدُ مِنْ مُسْنَدِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ السَّدُوسِيِّ ..".(٣).

وكذا بالغ الحافظ الذهبي في الثناء عليه فقال:" صَاحِبُ (المُسْنَدِ الكَبِيْرِ)، العديمُ النَّظيرِ المعلّل، الَّذِي تمَّ مِنْ مسَانيدِهِ نَحْوٌ مِنْ ثَلاَثِيْنَ مجلَّداً، وَلَوْ كَمُلَ لَجَاءَ فِي مائَةِ مُجَلَّدٍ...، وَيُخَرِّجُ العَالِي وَالنَّازلَ، وَيذكرُ أَوَّلاً سِيْرَةَ الصَّحَابِيِّ مُستوَفَاةً، ثُمَّ يَذْكُرُ مَا رَوَاهُ، وَيوضِّحُ عِلَلَ الأَحَادِيْثِ، وَيَتَكَلَّمُ عَلَى الرِّجَالِ، وَيُجَرِّحُ وَيعدِّلُ بكَلاَمٍ مُفِيْدٍ عَذْبٍ شَافٍ، بِحَيْثُ إِنَّ النَّاظرَ فِي (مُسْنَدِهِ) لاَ يَمَلُّ مِنْهُ ". (٤).

وكذا قال الإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ):" صَاحب الْمسند الْكَبِير الْمُعَلل الَّذِي مَا صنف أحسن مِنْهُ، وَلَا أطول، وَلكنه مَا أتمه".(٥).

إلى غير ذلك من أقوال العلماء التي تدل على إعجابهم بكتاب (المسند) للإمام يعقوب، وما هذا إلا لِمَا حواه هذا الكتاب القيِّم من دقائق العلم والمعرفة.

وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على مكانة مؤلفه العلمية، ومنزلته بين علماء الجرح والتعديل الذين يُعوَّل عليهم في أقوالهم، وأحكامهم، حتى ذكره الحافظ الذهبي فيمن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل. (٦).

---

١) تاريخ بغداد (٤١٠/١٦).

٢) سير أعلام النبلاء (٤٧٧/١٢).

٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٨٥/٢) للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، بتحقيق: د/ محمود الطحان، نشر: دار المعارف، الرياض.

٤) سير أعلام النبلاء (٤٧٦/١٢).

٥) طبقات الحفاظ (٢٥٨/١) للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت١٤٠٣هـ.

٦) ذِكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، الطبقة الخامسة (١٩٢/١)، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م

وفاته:

ذَكر الخطيب البغدادي عن أَحْمَد بْن كامل القاضي، قَالَ:" تُوُفِّيَ أَبُو يوسف يعقوب بْن شيبة لثلاث عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، سنة اثنتين وستين ومائتين، أَخْبَرَنِي بذلك مُحَمَّد ابْن أَحْمَد بْن يعقوب، قَالَ: وسمعتُ أبي، يَقُولُ: وُلِدَ أبي يعقوب بْن شيبة فِي سنة اثنتين وثَمانين ومائة".(١).

أي أن عُمر الإمام يعقوب حين مات كان ثمانين عامًا، ودُفن . رحمه الله . في بغداد كما قال حفيده:" وَتُوُفِّيَ جدي ببغداد.". (٢).

فرحم الله الإمام يعقوب بن شيبة رحمة واسعة، وأجزل له في المثوبة والعطاء جزاءَ ما قدّم وأفاد.

ثانيًا: مصطلح (صدوق) في اللغة، وفي اصطلاح المحدثين عمومًا، ومدى احتجاجهم به.

<u>أولًا: في اللغة: .</u>

صدوق: هي صيغة مبالغة من مادة (صَدَقَ)(٣)، يُقال: رجلٌ صَدوق: أي دائم الصِّدق، أو من يلتزم بالصِّدق في قوله وعمله.(٤).

قال ابن فارس:" الصَّادُ وَالدَّالُ وَالْقَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةٍ فِي الشَّيْءِ قَوْلًا وَغَيْرَهُ. مِنْ ذَلِكَ الصِّدْقُ: خِلَافُ الْكَذِبِ، سُمِّيَ لِقُوَّتِهِ فِي نَفْسِهِ، وَلِأَنَّ الْكَذِبَ لَا قُوَّةَ لَهُ، هُوَ بَاطِلٌ...، وَالصِّدِّيقُ: الْمُلَازِمُ لِلصِّدْقِ. (٥).

وقال ابن منظور: الصِّدْق: نَقِيضُ الْكَذِبِ، صَدَقَ يَصْدُقُ صَدْقاً وصِدْقاً،

---

١) تاريخ بغداد (٤١٠/١٦).

٢) تاريخ بغداد (٤١٠/١٦).

٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير(٣٣٥/١)،المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

٤) معجم اللغة العربية المعاصرة (١٢٨٣/٢) المؤلف: د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م

٥) مقاييس اللغة (٣٣٩/٣)، لأحمد بن فارس القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، وهو بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

وتَصْداقاً، وصَدَّقه: قَبِل قولَه، وصدَقَه الْحَدِيثَ: أَنبأَه بالصِّدْق، وَيُقَالُ: صَدَقْتُ القومَ أَيْ قُلْتُ لَهُمْ صِدْقاً، وَرَجُلٌ صَدُوقٌ: أَبْلَغُ مِنَ الصَّادِقِ. (١).

وقد أطلق اللغويون لفظ (الصدق) أيْضًا على كل مَن وُسِمَ بالصلاح والدِّيانة.

فذَكَرَ الزبيديُّ أنَّ: كُلّ مَن نُسِبَ الى الصّلاح والخَيْر أُضيف الى الصِّدْق، فَقيل: هُوَ رَجُلُ صِدْقٍ، وصَديقُ صِدْق، ومَعْناه: نِعْمَ الرّجُلُ هُوَ...، ومنه قَولُه . عزّ وجَلّ . :" وَلَقَد بَوَّأْنا بَني إسْرائِيل مُبَوَّأَ صِدْقٍ"(٢) أَي: أنزلْناهُم مَنْزِلاً صالِحاً. (٣).

وقوله عزَّ وجَلّ:" {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ}(٤)[أي: «أَنَّ لَهُمْ خَيْرًا عِنْدَ رَبِّهِمْ». (٥).

وعليه: فوصف الرجل (الراوي) بلفظة (صدوق) عند اللغويين تعني أنه دائم الصدق في حديثه، وجميع أفعاله، فهي وصفٌ بالصدقِ على طريق المُبالغة، وكذا قد يصفون الرجل بالصدق إذا نُسِب إلى الخير والصلاح والديانة .

ثانيًا: . مصطلح (صدوق) في اصطلاح المحدثين عمومًا، ومدى احتجاجهم به.

لقد كان لعلماء الجرح والتعديل في وصفهم لبعض الرواة . عِند الحكم على حديثٍ ما . ألفاظًا مُعينة يُعبِّرون بها عن درجة هذا الراوي، ومرتبته، وذلك لمعرفة منزلته من حيث القبول والرّد، وهذه الألفاظ تتفاوت فيما بينها رِفعةً وحطًّا يَعرفون ذلك ويُميّزونه فيما بينهم.

ولمّا كثُرت هذه الألفاظ، وتشعّبت، لا سيّما وأنّه قد تُطلق بعض الألفاظ على غير معانيها المقررة، لِذا نهض بعض العلماء ورأوْا أن يجمعوا تِلك الألفاظ تحت مراتب

---

١) لسان العرب (١٩٣/١٠) المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ .

٢) سورة يونس: آية ٩٣

٣) تاج العروس من جواهر القاموس (٥/٢٦)، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٤) سورة يونس: من آية ٢

٥) تفسير مجاهد (٣٧٩/١)، للإمام أبي الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: ١٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م

محددة بحيث تتضمن كل مرتبة منها عددًا من الألفاظ التي تتقارب في دِلالتها، وإطلاقاتها.

ونظرًا لأن الرواة ليسوا على مرتبةٍ واحدةٍ في وصفهم بالعدالة أو الجرح، فقد اقتضى الحال وضع مراتب للتعديل تتفاوت فيما بينها أيضًا بحيث تشمل الفاضل والأفضل، وكذا الحال في أسباب جرح الرواة قد يتفاوت وصفهم بحيث يشمل من كان منهم في دائرة المقبول، ومن خرَجَ منهم عن حدِّ القبول .

وكان أول من حرّر مراتب الجرح والتعديل الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ) حيث قال:" ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى: وإذا قيل للواحد إنه ثقة، أو متقن، أو ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارًا، وإذا قالوا: ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلا إنه دونه، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به، وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعه. ".[١] .

ثم جاء الحافظ ابن الصلاح فذكر هذه المراتب نقلًا عن ابن أبي حاتم، وزاد عليها ألفاظًا أخرى من الألفاظ المستعملة في هذا الباب عند أئمة هذا الشأن .[٢].

ثم جاء بعدهما الحافظان: الذهبي، والعراقي فزادا في كل من مراتب التعديل والتجريح مرتبة فصارت بذلك المراتب خمسًا خمسًا، وقد زادا في التعديل ما كُرر فيه صيغة التعديل كثقة ثبت، وفي التجريح وصف الراوي: فلان كذّاب،...،.[٣].

---

١) الجرح والتعديل (٣٧/٢).

٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٢٢/١) للإمام عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) بتحقيق: د/ نورالدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

٣) انظر مقدمة كتاب (ميزان الاعتدال في نقد الرجال٤/١) للحافظ شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) بتحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م، وكتاب (شرح التبصرة والتذكرة = شرح ألفية العراقي (٣٧٥/١) للإمام أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، بتحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

ثم جاء الحافظ ابن حجر العسقلاني فزاد في كل قسم مرتبة فصارت المراتب بذلك ستًا ستًا، حيث زاد في مراتب التعديل: الصحابة . رضوان الله عليهم . ، وفي مراتب الجرح: الموصوف بأكذب الناس،...، وجعل المراتب على ذلك اثنا عشر مرتبة منتظمة في سِلكٍ واحد من أعلاها مدحًا وإلى أسوأها جرحًا. (١).

وعند تتبع أقوال النُقّاد من المحدثين حول مدلول لفظة (صدوق)؛ نجد أن الإمام ابن أبي حاتم الرازي قد جعلها في المرتبة الثانية من مراتب التعديل التي تلي مرتبة الثقات المعروفين بالضبط والاتقان، وجعلها من عدَّ المراتب خمسًا في المرتبة الثالثة؛ بعد من كُرِّر فيه لفظ التعديل، أو أفْرِدَ، وجعلها الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عنده.

وعليه فقد اتحد رأي هؤلاء العلماء . مع من تَبِعهم . في عدِّ مرتبة الصدوق ضِمن مراتب التعديل على اختلاف في تقسيمهم المراتب؛ لأن لفظة (صدوق) كما قرّرها اللغويون تَعني أن من هذا صفته منسوب إلى الديانة والصلاح في نفسه، متصف بالصدق في قوله، ومجيئها بصيغة المبالغة تُشعِر بأنه دائم الصدق في كل ما يُخبر به، ضابطٌ له في الغالب.

وعند البحث في كتب التراجم، وعن إطلاقات العلماء لتلك اللفظة، وجدت أن من أكثر الكتب ذِكرًا لهذه اللفظة كتاب (الجرح والتعديل) للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي مما يدل على أن لهذه اللفظة صِلة وثيقة به، إما يذكرها من قوله في أحكامه على الرواة، أو من نقوله عمّن سبقوه من الأئمة: كأبيه، وأبي زرعة، وعلي بن المديني، و يحيي بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من الحفّاظ حُرّاس هذا الشأن.

فقال في تقسيم مراتب الرواة :" ويعرف من كان منهم عدلًا في نفسه من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والاتقان فيه هؤلاء هم أهل العدالة، ومنهم: الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحيانًا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج

١) انظر: تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر(٢٤/١) بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت.

بحديثه أيضًا، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام....". (١).

وقال في موضع آخر :" ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن، ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه وهي المنزلة الثانية....." (٢).

وقد يظن الناظر في الموضعين أن هناك تعارضًا بين قولي ابن أبي حاتم؛ حيث إنّه قد أثبت في الموضع الأول الاحتجاج بحديث الصدوق، وأنه قد قبله النُّقَّاد، بينما في الموضع الثاني قال: " يُكتب حديثه، ويُنظر فيه" وكأنه لا يُحتج به على إطلاقه.

والحق أنه ليس بين كلامه تعارض ولا تضاد؛ لأن التقسيم الأول أكثر تفصيلًا وتوضيحًا فقد جعل فيه الصدوق على مراتب، وكأنه وصفٌ يُقصد به إثبات ركن العدالة الأكبر؛ وهو ما يخصّ دِينه، وورعه، وصِدق منطقه.

ثم إن من هذا حاله لا ينفك عن كونه قد يهم في الشيء بعد الشيء، بحيث لا يُعكِّر قليل خطؤه كثير صوابه فهذا أيَضًا يُحتج به انطلاقًا من قول الإمام أحمد بن حنبل:" وَمَنْ يَعْرَى مِنَ الْخَطَأِ وَالتَّصْحِيفِ؟!!". (٣).

أمّا من زاد وهمه، وتعدد غلطه، وكثر منه السهو والنسيان فهذا الذي لا يُحتج به على صِدقه ودِيانته إلّا في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام.

كقول الإمام أبو حاتم الرازي في فضيل بن مرزوق الرؤاسي:" صدوق، صالح الحديث يهم كثيرًا يكتب حديثه، قلت (أي: ابنه): يحتج به؟ قال لا." .(٤).

وأما في الموضع الثاني فالكلام فيه دالٌ على ما تقدّم غير بعيدٍ عنه، إلا أنه

---

١) الجرح والتعديل (٦/١).
٢) الجرح والتعديل (٣٧/٢).
٣) مقدمة ابن الصلاح (٢٧٩/١).
٤) الجرح والتعديل (٧٥/٧).

جاء مجملًا غير مُفصّل حيث قال:" فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه" أي يُكتب حديثه؛ حتّى يُنظر فيه هل جامع الضبط [١]، وقِلّة الوهم الديانة والورع ؟ فيحتج به كأهل القسم الأول، أم كثر وهمه، وخطؤه مع ديانته؟ فيُكتب للسبر والاختبار.

وعليه يظهر لنا أن الإمام ابن أبي حاتم يحتج بحديث الصدوق المتصف بالديانة والورع الضابط لِمَا يرويه، وإن خالف نادرًا، بِخلاف الصدوق كثير الوهم والخطأ فيما يرويه فهذا لا يُحتج به منفردًا، وعلى هذا الرأي غيره من جهابذة عِلم الحديث.

فقال الإمام أبو حاتم ابن حبّان البستي (ت٣٥٤هـ):" وَلَيْسَ بَين أهل الحَدِيث من أَئِمَّتنَا خلاف أَن الصدوق المتقن إِذا كَانَ فِيهِ بِدعَة وَلم يكن يَدْعُو إِلَيْهَا أَن الِاحْتِجَاج بأخباره جَائِز، فَإِذا دَعَا إِلَى بدعته سقط الِاحْتِجَاج بأخباره. ". [٢].

وقال الإمام أبو أحمد ابن عدي (ت٣٦٥هـ) :" وَذَاكِرٌ فِي كِتَابِي هَذَا كُلَّ مَنْ ذُكِر بضربٍ مِنَ الضَّعْفِ...، ولاَ يَبْقَى مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ لَمْ أَذْكُرْهُمْ إلاَّ مَنْ هُوَ ثِقَةٌ أَوْ صَدُوقٌ ..".[٣].

واستثناء الإمام ابن عدي الراوي الصدوق هنا مع الثقة يُشعر بالاحتجاج بحديثه عنده، وإلّا فهو من منهجه في كتابه أن يُثبت فيه كُلَّ مَنْ ذُكِر بضربٍ مِنَ الضَّعْفِ [٤]، فعدم ذِكره الصدوق غير تام الضبط يُفيد بأنه احتمل الوهم اليسير منه، ولم يره جرحًا يُردّ به حديث الراوي.

وكذا قال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ):" أَهْلَ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لاَ يَجِبُ قَبُولُهُ إلاَّ مِنَ الْعَاقِلِ الصَّدُوقِ الْمَأْمُونِ عَلَى مَا يُخْبِرُ بِهِ.". [٥].

---

١) **قال الحافظ ابن الصلاح:** ويُعْرَفُ كَوْنُ الرَّاوِي ضَابِطاً، بأَنْ نَعْتَبِرَ رِوَايَاتِهِ بروَايَاتِ الثِّقَاتِ المعْرُوفِيْنَ بالضبْطِ والإتْقَانِ، فَإِنْ وَجَدْنا رِوَايَاتِهِ موافقةً وَلَوْ مِنْ حَيْثُ المعْنَى لِرِوَايَاتِهِم أو موافِقَةً لَهَا في الأغْلَبِ والمخالَفَةُ نَادِرَةٌ عَرَفْنا حِيْنَئِذٍ كَوْنَهُ ضَابِطاً ثَبْتاً، وإِنْ وَجدْناهُ كثيرَ المخالَفةِ لهم عَرَفْنا اختِلاَلَ ضَبْطِهِ ولَمْ نَحْتَجَّ بحديثِهِ. المقدمة (٢١٧/١).

٢) الثقات للإمام أبي حاتم ابن حبان البُستي (١٤١/٦) .

٣) الكامل في ضعفاء الرجال للإمام أبي أحمد بن عدي (٧٨/١ . ٧٩) .

٤) الكامل لابن عدي (٧٨/١).

٥) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١٥٠/١) للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المتوفى: ٤٦٣ هـ، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى ١٤٣٢ هـ.

وقال شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ):" فأعلى العبارات في الرواة المقبولين ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة ...، ثم صدوق، ولا بأس به...". [١].

وكذا ذَهَب الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) حيث قال:" أن قيد الاتصال إنما يشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والإتقان، وهذا هو الحسن لذاته..." [٢].

وقد حرّر الحافظ ابن حجر دعوى اتفاق العلماء بقولهم:" أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، وإن كان دونه في المرتبة". بأنها تنطبق على الحديث الحسن عند الإمام الخطّابي، وهو الحسن لذاتِه كما نقّحَهُ ابن الصلاح [٣]، وهو رواية الصدوق المشهور بالأمانة إلّا أنّه لم يصل درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان. [٤].

وهذا هو المعنى الذي استقر عليه المتأخرون في كُنْه الراوي الصدوق بأنه المشهور بالديانة والأمانة والورع إلا أنه في ضبطه لم يصل إلى درجة رجال الصحيح الموسومون بالحفظ والاتقان.

وعليه فوصف الراوي بهذه العبارة بتلك الدلالة عند المتأخرين جرى حملها على من يكون في درجة (الحديث الحسن)، وهو حُجة عندهم كالصحيح، وإن كان دونه في المرتبة.

ثم إنّ المتتبع لأحكام بعض علماء الجرح والتعديل: كابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وأبي زرعة، وعبد الرحمن بن خراش (ت٢٨٣هـ)، وعمرو بن علي الفلّاس (٢٤٩هـ)، وابن أبي حاتم، وأحمد بن عبدالرحمن العجلي (ت

١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١١٤/١) وهو بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ .

٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٤٠٧/١) للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، بتحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

٣) مقدمة ابن الصلاح (٣١/١).

٤) النكت لابن حجر (٤٠١/١).

٢٦١هـ) وغيرهم؛ يرى أن الكثير من المواضع قد اقترن فيها لفظة (صدوق) بغيرها من الألفاظ الدالة على التعديل أو التجريح.

وعليه يظهر لنا أن استعمالات أئمة هذا الشأن للفظة (صدوق) جاءت على النحو التالي:

أولًا: قد تأتي مُطلقة دون تقييد بألفاظٍ تدل على التعديل أو التجريح، وهذه قد ذكرنا مُرادهم منها، وأنها مرتبة دون الثقة في غالب استعمالهم، وحديث الموصوف بها يُحتج به على منهج أئمة الحديث.

بل قد تَرِد في كلامهم مُجرّدة هكذا وتكون وصفًا للثقة المبرّزِ في الحفظ والاتقان، ومن ذلك قول الإمام أبو حاتم الرازي في أبي حفص عمرو بن علي الفلّاس:" كان أرشق[١] من علي بن المديني، وهو بصري صدوق". [٢].

وكذا قول الإمام أحمد بن حنبل في أبي بكرٍ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة:" صدوق"[٣]، والإمام أبو بكر ابن أبي شيبة أحد أعلام الحديث متفق على جلالته وحفظه. [٤].

وكذا كان الإمام عبد الله بن المبارك إذا حدّث عن جرير[٥]، عن منصور[٦]، عن إبراهيم[٧] عن علقمة [٨]، عن عبد الله[٩]، قال: حدثني الصدوق، عن الصدوق،

---

١) **أَرْشَقُ**: جاءت في كتب اللغة الغريب بعدة معانٍ، وما يُناسب المقام هنا الوصف بالذكاء، والبصيرة، والفطنة، وحِدة الذهن، والحذْق، والمهارة. انظر كتاب: تكملة المعاجم العربية، المؤلف: رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: ١٣٠٠هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمَّد سَليم النعَيمي، وجمال الخياط، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ – ٢٠٠٠ م **والمراد هنا:** أي التمكن من فنون صنعة الحديث.

٢) الجرح والتعديل (٢٤٩/٦).

٣) الجرح والتعديل ١٦٠/٥)،

٤) راجع ترجمته: تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي (٨٥٥/٥).

٥) **هو: جرير بن عبد الحميد**، ثقة صحيح الكتاب. تقريب التهذيب (١٣٩/١) .

٦) **هو: منصور بن المعتمر السلمي**، ثقة ثبت وكان لا يدلس. تقريب التهذيب (٥٤٧/١).

٧) **هو: إبراهيم بن يزيد النخعي**، الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيرًا. تقريب التهذيب (٩٥/١).

٨) **هو: علقمة بن قيس النخعي**، ثقة ثبت فقيه عابد. تقريب التهذيب (٣٩٧/١).

٩) **هو سيدنا عبد الله بن مسعود** ، صحابي جليل .

عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصادق المصدوق صلّى الله عليه وسلم. [١].

ثانيًا: قد تأتي مقترنة بما يدل على التوثيق، أو تمام الضبط، كقولهم: ثقة صدوق، وهذا وارد في استعمال كثير من النقّاد؛ كقول الإمام محمد بن سعد في سعيد بن عمرو الكندي:" ثقة صدوق" [٢].

وكقول الإمام يحيي بن معين في معمر بن سليمان الرَّقي:" ثقة صدوق " [٣].

وقول الإمام أحمد بن حنبل في الفرات بن سليمان:" ثقة صدوق" .[٤].

وكقول ابن أبي حاتم في محمد بن الوزير بن قيس الواسطي:" ثقة صدوق".[٥].

وكقول الإمام أبي عبد الله العجلي في هشام بن عمّار الدمشقي:" ثقة صدوق". [٦].

والأصل في هذه اللفظة أنها بمنزلة التوكيد لوصف الراوي بالثقة، وعند تتبع أحوال هؤلاء الرواة خاصة، وغيرهم الكثير ممن أطلق عليهم هذه اللفظة تبيّن أنهم ثقات عند جمع من العلماء.

ولكن عند التوسع في بيان المراد منها وجدت أنها قد تبدو مُشكَلة في استعمال المتقدمين من النقّاد عند تتبع إطلاقاتهم فتارة تطلق ويكون المراد بها زيادة التوكيد على ثقة الراوي وحفظه . كما ذَكرتُ آنفًا أنه الغالب من استعمالهم . ، وتارة يُطلقونها ويكون المراد بها إنزال درجة الراوي عن مرتبة الثقة، والمصير إلى معرفة المراد منها هو قرائن الحال. فأمّا ما يدل على توكيد عدالة الراوي وحفظه: أن يُضيف الناقد إليها

١) الجرح والتعديل (٢٥/٢).

٢) الطبقات (٥٤٠/٨) للإمام محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، بتحقيق:د/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢٠٠١م.

٣) تاريخ ابن معين (٩٤/١) للإمام أبي زكريا يحيي بن معين (ت ٢٣٣هـ) برواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، نشر: مجمع اللغة العربية، دمشق١٩٨٥م.

٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن على الأزهري، طبعة الفاروق الحديثة ٢٠٠٩م.

٥) الجرح والتعديل (١١٥/٨).

٦) الثقات للعجلي (٣٣٢/٢)

بعض صفات القبول الأخرى كقول الإمام يحيي بن معين في عبّاد بن العوّام:" ثقة، صدوق، مأمون، مقنع، جائز الحديث، هو والله أوثق من يزيد بن هارون، قيل: أفيزيد ليس ثقة؟ قال: بلى والله إنه لثقة، وإن عبادًا لأوثق منه". [١].

ـ وكقوله في أبي أيوب البصري:" ثقة، صدوق، حافظ، معروف، أكتبُ عنه". [٢].

. وكقول الإمام أحمد بن حنبل:" وَأَبُو الْمليح ثِقَة ضَابِط لحديثه صَدُوق، وَهُوَ عِنْدِي أضبط من جَعْفَر بن برْقَان وجعفر بن برْقَان ثِقَة..".[٣].

. وقول الإمام أبو حاتم الرازي في ربيع بن نافع أبو توبة:" ثقة، صدوق، حُجة".[٤].

. وكقوله في محمد بن يحيي أبو عبد الله النيسابوري:" ثقة، صدوق، إمام من أئمة المسلمين".[٥].

فكل هذه الألفاظ لو استُعمِلت كل لفظة منها على حِده كان لها دلالات مختلفة، ربما جعلت حديث الراوي في درجات ومراتب متفاوتة، ولكن اطلاقها مجتمعة يدل على تأكيد تعديل الراوي وتوثيقه، وبناء عليه فلفظة (ثقة صدوق) هنا تُحمل على توكيد ثقة الراوي.

وأمّا ما يدل على أن لفظة (ثقة صدوق) قد تُطلق على الراوي ويكون المراد بها إنزال درجة حديثه، لا سيّما إذا صرّح الإمام بذلك، ومن ذلك قول الإمام عثمان بن أبي شيبة في مُحَمَّد بن الْحسن الْأَسدي [٦]: ثِقَة صَدُوق. قيل: هُوَ حجَّة؟ قَالَ: أمّا

---

١) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (١٠٤/١).

٢) سؤلات ابن الجنيد للإمام أبي زكريا يحيي بن معين (١٥٠/١) بتحقيق: أبي عمر محمد بن على الأزهري، الناشر: دار الفاروق للطباعة والنشر.

٣) العلل ومعرفة الرجال، رواية المروزي (١٦٠/١) للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) بتحقيق: صبحي السامرائي، بنشر: دار المعارف، الرياض ١٤٠٩هـ.

٤) الجرح والتعديل (٤٧١/٣).

٥) الجرح والتعديل (١٢٥/٨).

٦) قال عنه أبو حاتم ابن حبان: كان فاحش الخطأ، ممن يرفع المراسيل، ويقلب الأسانيد، ليس ممن يُحتج به.(٢٧٧/٢) المجروحين للإمام محمد بن حبان التميمي أبي حاتم البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد ، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

حجَّة فَلَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ.[١].

وكذا إذا قُرنت بألفاظ أخرى تدل على عدم ضبط الراوي وحفظه، ومن ذلك: قول الإمام أبو حاتم الرازي في همّام بن يحيي البصري:" ثقة صدوق في حفظه شيء".[٢].

وكقول الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في زهير بن محمد التميمي:" ثقة صدوق، وله أغاليط كثيرة".[٣]

وعليه فوصف الراوي بهذه العبارة مقترنة بما يدل على عدم ضبطه وحفظه يُفيد بأن هذا الراوي صدوق في الجملة فيما يرجع إلى دِيانته وأمانته، وصِدق منطقه، إلا أنه غير ضابط لِما يرويه، مما يدل على نزول مرتبة الراوي، بل ربما ضعفه.

وعليه نستطيع القول بأن مصطلح (ثقة صدوق) يُطلقه النَّاقد من النُّقَّادِ ويُريد به وصف الراوي بالدِّيانة والصلاح والصدق في منطقه، فإذا أضاف إليه من الألفاظ ما يدل على ضبطه وحفظه، فهذا يُفيد تأكيد ثقة الراوي واتقانه فيما يرويه، وإذا أضاف إليه ما يدل على عدم حفظه وضبطه، أو كثرة غلطه وأوهامه فهذا ينزل بحديث الراوي إلى الضعف مع تفاوت درجاته، وإن كان الراويُّ عدلًا في نفسه من حيث الجملة.

ثالثًا: أن تأتي لفظة (صدوق) مقترنة بما يدل على عدم الضبط، أو سوء الحفظ، أو غيرهما، فهذا الإطلاق من العلماء يدل على وصف الراوي بالعدالة في نفسه إلا أنه لا يوصف بالحفظ والضبط في حديثه.

وهذا كثير في صنيع المتقدمين من النُّقّاد، (إذا أن الوصف بالصدق عندهم ذا دلالة راجعة إلى الوصف بالعدالة في الغالب دون الحفظ والاتقان لحديثه، بخلاف

١) تاريخ أسماء الثقات (٢١٠/١)، للإمام أبي حفص عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.

٢) الجرح والتعديل (١٠٩/٩).

٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (٣٤٨/٣).

المتأخرين منهم فالوصف بصدوقٍ عندهم يختص بخفة ضبط الراوي قليلًا) [١].

ولهذا كان المتقدمون من النقّاد إذا وصفوا الراوي بكونه صدوقًا مع علمهم بعدم ضبطه كانوا يُقرنون وصفه بالصدق بما يدل على ضعف حديثه ككثرة خطأ، أو سوء حفظ، أو مخالفة الثقات في غالب ما يرويه، أو نحو ذلك.

ومن ذلك قول الإمام يحيي بن معين في معاذ بن هشام:" صدوق ليس بحجة".[٢] .

وكقول الإمام البخاري في النعمان بن راشد:" فِي حديثه وهمٌ كَثِيرٌ، وهو صَدُوقٌ فِي الأَصل".[٣].

وكقول الإمام عمرو بن علي الفلاس في الحسن بن عمارة أبو محمد البجلي:" صدوق، كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث".[٤].

وكقول الإمام ابن خِراش في عيسى بن عبد الله بن ماهان:" سيء الحفظ صدوق".[٥].

فهذا يدل على أن أئمة الحديث إنما يُطلقون لفظة (صدوق) مقترنة بما يدل على عدم الضبط والحفظ، دلالةً على صِدق الراوي في منطقه من حيث الجملة، وأنّه من أهل الديانة، وأنه لم يكن متهمًا عندهم بالكذب، وإن كان ضعيف الحديث لخفة ضبطه، أو كثرة أوهامه.

وليس أدل على ذلك من قول الإمام أبوزرعة الرازي في سعيد المرزبان العبسي:

---

١) ماهر الفحل، بحوث في المصطلح (٣٥٩/١).

٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٢٦٣/٤) للإمام أبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت ٢٣٣هـ) بتحقيق: د/أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٩٧٩م.

٣) التاريخ الكبير (٨٠/٨) للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٤) تهذيب الكمال للحافظ المزي (٢٧٢/٦).

٥) التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل (١٢١/٣) ، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م

"لين الحديث مدلس، قيل: هو صدوق؟ قال: نعم، كان لا يكذب". [١].

وخلاصة القول في لفظة (صدوق) عند المحدثين: أنها من مراتب تعديل الراوي، دالةٌ على عدالتِه، وصِدق قولهِ في الجُملة، وأمانته في النقل، فإن كان مع الوصف بها ثبتًا في الرواية إلا أنه يهم قليلًا فهو مُحتج به عند أئمة الشأن من المتقدمين، وإن خفّ ضبطه قليلًا مع الوصف بها فحديثه في دائرة القبول يدور مع قرائن الحال حيثُ تدور، وأمّا لفظة (صدوق) بدلالتها المختصة بالضبط الخفيف عند المتأخرين فهى مُحتجٌ بها أيضًا عندهم، وإن قُرنت بأوصاف تدل على تمام الضبط والحفظ فهى زيادة في توكيد ثقته، وإن قرنت بما يدل على عدم ضبط الراوي وسوء حفظه فهي توهين لحديثه، وإن كان في دائرة القبول على تفاوت مراتبها.

هذا ولفظة " صدوق" محل بحثنا هذا إذا أطلقها الإمام يعقوب بن شيبة فيا تُرى تندرج تحت أي معنى من المعاني السالفة؟ هذا ما سنعرفه في المطالب التالية إن شاء الله تعالى.

١) الجرح والتعديل (٦٢/٤).

مصطلح (صدوق) عند الإمام يعقوب بن شيبة

عند تتبع إطلاقات الإمام يعقوب بن شيبة لمصطلح (صدوق) وجدت أن هذا اللفظ منه قد جاء على أربعة وجوه أُضمِّنها أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح (صدوق) هكذا مفردًا .

المطلب الثاني: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق، وتمام الضبط.

المطلب الثالث: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على عدم ضبط الراوي، وسوء حفظه.

المطلب الرابع: الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق، والتضعيف في آنٍ واحد.

المطلب الأول

الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح (صدوق) مفرداً.

١. محمد بن راشد المكْحُوليّ [١]، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة: "صدوق".[٢].

هو: محمد بن راشد المكحولي الخزاعي الشامي، أبو عبدالله، وقيل أبو يحيي، نزل البصرة، روى عن: سفيان الثوري، وعمرو بن عُبيد، ومكحول الشامي...وغيرهم، وعنه: شعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي، وعبدالرزاق الصنعاني..، وجماعة سواهم.

قال عنه عبد الله بن المبارك: صدوق اللسان، وقال عبدالرزاق الصنعاني: ما رأيت رجلًا في الحديث أورع منه، وفي رواية: أشدّ توقيًا، وقال يحيي بن سعيد: كان شيعيًا[٣] قدريًا[٤] وليس بحديثه بأس، وقيل لعبد الرحمن بن مهدي: تُحدِّث عن رجلٍ من أصحابنا يكرهون الحديث عنه. قال: ومن هو؟ قيل: محمد بن راشد الدمشقي. قال: ولِمَ؟ قيل: كان قدريًا. فغضب عبد الرحمن بن مهدي، وقال: فما يضره أن يكون قدريًا، وقال محمد بن المثنى لعبد الرحمن بن مهدي: يا أبا سعيد الناس يقولون إنّك تُحدِّث عن كل أحد، قال: عمّن أحدِّث؟ فذكرتُ له محمد بن راشد المكحولي، فقال: احفظ عني: النَّاس ثلاثة: رجلٌ حافظ متقن فهذا لا يُختلف فيه أحدٌ، وآخر يهم

---

١) **المكحُوليّ:** بفتح الميم وسكون الكاف وضم الحاء المهملة، ومحمد بن راشد من أهل دمشق، عُرف بالمكحوليّ لأنه صاحب أبى عبد الله مكحول الهذلي، من أهل الشام انتقل إلى البصرة وسكنها، وحدث عن مكحول...أنساب الإمام عبد الكريم بن محمد (ت٥٦٢هـ)السمعاني (٤١٣/١٢)، بتحقيق: عبد الرحمن اليماني، دائرة المعارف، الهند ١٩٦٢م.

٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٨١/٣).

٣) **الشيعة:** هي فرقة من الفرق المنتسبة للإسلام، وتُطلق على كل من فضل علياً على الخلفاء الراشدين قبله رضي الله عنهم جميعاً، ورأى أن أهل البيت أحق بالخلافة، وأن خلافة غيرهم باطلة. موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (١٣٤/٥) تأليف: مجموعة من الباحثين تحت إشراف الشيخ/ عَلوي بع عبد القادر، موقع الدرر السنية ١٤٣٣هـ.

٤) **القدْرية:** فِرقة كلامية، تُنسب إلى الإسلام، يقولون: أن الأمر أُنُف؛ أيّ مُستأنف، وأن الله لا يعلم الأشياء إلا بعد حدوثها، وأن للإنسان مطلق الحرية في أفعاله وأعماله لا سلطان لأحدٍ على إرادته، فهم الخالقون لأفعالهم خيرها وشرها دون أن يكون لله في ذلك أي أثر. انظر: موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام(٤٢٠/٤) .

الغالب على حديثه الصحة فهذا لا يُترك حديثه، ولو تُرِكَ حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم الغالب على حديثه الوهم فهذا يُترك حديثه، وقال يحيي بن معين: ثقة، ومرة: صالح، وقال أحمد بن حنبل: ثقة ثقة، وقال أبو حاتم الرازي: كان صدوقًا حسن الحديث، وقال النسائي: ثقة، ومرة: ليس به بأس، وأخرى: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم ابن حبان: كان من أهل الورع والنُّسك، ولم تكن صناعته الحديث، فكان يأتي بالشيء على الحُسبان، ويُحدِّث على التوهم، فكثرت المناكير في روايته فاستحق ترك الاحتجاج به، وقال ابن عدي: يروي عن مكحول أحاديث، وليس برواياته بأس، وإذا حدَّث عنه ثقة فحديثه مستقيم، وقال الدارقطني: يُعتبر به، وقال مرة: ضعيف عند أهل الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يهم، ورمى بالقدر، مات بعد الستين، أي ومائة.[1].

الراجح في الحكم على هذا الراوي أنّه: صدوق كما قال الإمام يعقوب بن شيبة، وحديثه في مطلقه حسن يُحتج به، وهو في المرتبة التي تلي حديث الثقات الأثبات، فكلام الإمام عبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق الصنعاني، وغيرهما من النُّقّاد يدل على أنّه صادق اللهجة، متحرٍ للصدق في أخباره من حيث الجملة.

وأمّا ما جاء عن بعض الناس كراهة الحديث عنه لأجل اتهامه بالقدَر، أو التشيّع فقد تكفّل الإمام عبد الرحمن بن مهدي الرد عن ذلك: بأنّه لا يضره اتهامه بالقدَر، ومضمون كلامه: أي؛ طالما صدوق اللسان غير متهم بالكذب في حديثه، وليس داعية إلى بدعته.

---

١) **انظر في ترجمته:** التاريخ الكبير (٨١/١) للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، بتحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط. دائرة المعارف، الهند، والضعفاء الكبير (٦٥/٤) للإمام أبي جعفر محمد ابن عمرو العقيلي ت ٣٢٢هـ، بتحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار المكتبة العلمية، بيروت١٩٨٤م، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٥٣/٧)، المجروحين لابن حبان (٢٥٣/٢)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٤١٩/٧)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٨١/٣)، تهذيب الكمال للمزي (١٨٦/٢٥)، وسنن الدارقطني (٢٣٠/٤) للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، بتحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى ٢٠٠٤ م، التقريب للحافظ ابن حجر (٤٧٨/١)، موسوعة الدارقطني (٥٧٣/٢) بتحقيق مجموعة من المؤلفين: محمد مهدي المسلمي، وآخرون، نشر: عالم الكتب، بيروت ط. الأولى ٢٠٠١م.

ثم أنه أشار في تقسيم الرواة السابق عنده أنّه من الضرب الثاني الذي قال فيه: (...وآخر يهم الغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يُترك حديثه، ولو تُرِكَ حديث مثل هذا لذهب حديث الناس...).[١].

وما جاء من قول الإمام النسائي:" ليس بالقوي" وقد وثّقه مرة، وقال أخرى: " ليس به بأس" فليس طعنًا لهذا الراوي، ولا ردًا لحديثه، وقد قال الإمام الذهبي:" وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: "ليس بالقويّ"، ويُخرِجُ لهم في كتابه [٢]. قال: "قولُنا: (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِد". [٣].

وما جاء من كلام الإمام ابن حبان فمعلومٌ أن نَفَسَهُ حادٌّ في الجَرْحِ [٤]، ولم يُنقل عن أحدٍ من نقّاد الحديث الكِبار اتهام هذا الراوي بما رماه به ابن حبان.

وما جاء عن الدارقطني من قوله:" ضعيف عند أهل الحديث" فهو جرحٌ مُجمل غير مُفسر، فهو مردودٌ على اطلاقه لا سيما وقد وثقه بعض العلماء أمثال الأئمة: يحيي بن معين، وأحمد بن حنبل، والنسائي.

وعليه فمُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بالصدوق: أنّه عدْلٌ، مستورٌ، مشهورٌ بالأمانةِ والورعِ في دينه، صادق اللسان فيما أخبر به، متحرٍ لحديثه ضابطٌ له إلا أنّه قد يَهم أحيانًا فيختل ضبطه، ولهذا لم يبلغ رتبة الأثبات المتقنيين.

٢. الحسن بن قَزْعَة . وقيل: قزَعَة . البصري، قال عنه يعقوب بن شيبة: صدوق. [٥].

هو: الحسن بن قزعة بن عُبيد القرشي الهاشمي أبو علي، ويقال: أبو محمد البصري، روى عن: سفيان بن حبيب، وفُضيل بن عياض، ومعتمر بن

١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٤١٩/٧)

٢) وقد أخرج له الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت ٣٠٣هـ) في سننه الصغرى المعروف بـ (المجتبى) في أكثر من موضع من حديثه عن سليمان بن موسى انظر: كتاب القسامة، باب كم دية الكافر؟ (٤٨٠٦/٤٥/٨)، وهو بتحقيق الدكتور: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ط. الثانية ١٩٨٦م.

٣) الموقظة للإمام الذهبي (٨٢/١).

٤) الموقظة (٨٣/١).

٥) تهذيب الكمال (٣٠٣/٦).

سليمان،...وآخرين، وروى عنه: أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وأبو بكر ابن خزيمة...، والأئمة الكِبار، قال عنه أبو حاتم الرازي: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، وقال مرة أخرى: صالح، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: صالح، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق، مات قريبًا من سنة خمسين ومائتين. (١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنه صدوق حسن الحديث كما يدل عليه أقوال العلماء، وإنما نزل عن درجة الثقات الأثبات لِما وقع له من بعض المخالفات في رفع الموقوف أو نحو ذلك، فقد خرّج له الإمام الترمذي في أكثر من موضع في سننه، وقال معقبًا على بعض طرقه:" ولا نعرفه مرفوعًا إلّا من حديث الحسن بن قزعة، ثم روى هذا الحديث من طريق آخر، وقال:" وهذا أصح من حديث الحسن بن قزعة، ولا نعلمُ للحديث المرفوع أصلًا".(٢).

وقال عقب حديث آخر من طريقه:" هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث الحسن بن قزعة، وسألتُ أبا زرعة عن هذا الحديث فلم يعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه".(٣).

وعليه فمُراد الإمام يعقوب بن شيبة فيه بأنه صدوق: أي عدلٌ في نفسه، لكن خف ضبطه قليلًا عن درجة الثقات المتقنين لِما وقع له في حديثه من بعض المخالفات لمن هو أولى منه حفظًا وضبطًا.

---

١) **انظر في ترجمته:** الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٤/٣)، تسمية مشايخ النسائي (٨٠/١) للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية بيروت ٢٠٠٣م، الثقات لابن حبان (١٧٦/٨)، سؤلات أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت٤١٢) للإمام الدارقطني (١٥٨/١) بتحقيق: فريق من الباحثين ،ط. الأولى ١٤٢٧هـ، تهذيب الكمال للحافظ المزي (٣٠٣/٦)، الكاشف للإمام الذهبي (٣٢٩/١)، التقريب للحافظ ابن حجر (٢٠٩/١)

٢) السنن للإمام أبي عيسى الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة المائدة (٣٠٦١/١١٠/٥) بتحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط. الأولى ١٩٩٨م

٣) سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الفتح (٣٢٦٥/٢٣٩/٥).

٣. محمد بن عبد الله الرُّزيُّ، ويُقال: الأُرُزِّيُ[١] البغداديُّ، قال عنه يعقوب بن شيبة: " كان شيخًا صدوقًا"[٢].

هو: محمد بن عبدالله الأرزي، أو الرزي أبو جعفر البغدادي، سمع من: روح بن عطاء، وأسد ابن موسى، وإسماعيل بن عُلية، ومعتمر بن سليمان،....وآخرين، وعنه: مسلم بن الحجاج، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وأئمة سواهم، قال عنه أبو العباس الحسن بن سفيان [٣]: كتبتُ مع أبي زرعة عن هذا الشيخ، وقال أخرى: حدثنا محمد بن عبدالله الأرزي ببغداد ثقة مأمون، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: ثقة، وقال صالح بن محمد الأسدي: ثقة، وقال أبو علي الغساني (صاحب تقييد المهمل): شيخُ مسلمٍ، حدَّث عنه في غير موضع من كتابه، وتفرَّد به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من الحفّاظ، وربما خالف، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة يهم، فقال محرروا التقريب:" بل ثقة، فقول ابن حجر كأنه أخذه من قول ابن حبان الذي تفرّد به، وفرْقٌ بين العبارتين، وقد وثّقه الأئمة، ولم يذكروا شيئًا من ذلك، ولا ذكرهُ أحدٌ في كتب الضعفاء.[٤].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنه ثقة صحيح الحديث كما يظهر من أقوال

---

١) **الرُزِّيّ**: بضم الراء المهملة بعدها زاي ثم ياء مشددة، ويقال: الأرُزِّيّ: بفتح الألف، وضم الراء، وكسر الزاي وتشديدها، وهو منسوبٌ إلى طبخ الرز أو الأرزِ. انظر: تقييد المهمل وتمييز المشكل(٢٧٢/١) للإمام أبي علي الحسين بن محمد الغساني(ت ٤٩٨هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، نشر: دار عالم الفوائد، ط. الأولى٢٠٠٠م، والأنساب للسمعاني (١٦٥/١)

٢) تاريخ بغداد (٤١٥/٣)

٣) **هو: الحسن بن سفيان بن عامر أبو العباس النَّسوي**، مصنِّف المسند سمع: أحمد بن حنبل، ويحيي بن معين، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي،...، وعنه: ابن خزيمة، وأبو حاتم ابن حبان، وأبو علي الحافظ، وخلق سواهم، قال عنه الحاكم أبو عبد الله: كان محدث خُراسان في عصره، مقدمًا في الثبت والكثرة، والفهم، والفقه، والأدب، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:" كان ممن رحل، وصنَّف، وحدَّث على تيقظ، مع صِحة الديانة، والصلابة في السنة، توفي سنة (٣٠٣هـ). انظر: تاريخ الإسلام (٦٦/٧).

٤) **انظر في ترجمته:** التاريخ الكبير للإمام البخاري (١٤٤/١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٠/٧)، تاريخ بغداد (٤١٥/٣)، الثقات لابن حبان (٨٤/٩)، رجال صحيح مسلم (١٨٧/٢) للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن منجُويه (ت٤٢٨هـ)، تحقيق: عبدالله الليثي، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٧هـ ، التقريب لابن حجر (١٠٠/٢)، تحرير التقريب (٢٧٥/٣) .

النُّقاد فيه، وما جاء عن الإمام ابن حبان فقد تفرّد بهذا القول، ثم أنه قال: أنّه من الحفاظ، وقولُه بَعْد:" ربما خالف" لا يقدح في ثقته لا سيما واللفظة تدل على التقليل، ولا يعرى الثقة من الخطأ أو التصحيف، ومع ذلك فحديثه صحيح مستقيم من حيث الجُملة؛ لأن وقوع الأوهام اليسيرة من الراوي لا تخرجه عن كونه ثقة.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بالصدوق: أن هذا الراوي ثقة صحيح الحديث، وهذا الصنيع من الإمام يعقوب بن شيبة يُضاهي به صنيع غيره من العلماء المتقدمين؛ إذ يُطلقون مصطلح (صدوق) على الراوي . أحيانًا .، ويكون مرادهم أنه ثقة من الأثبات الحفّاظ، كما جاء من قول الإمام أبي حاتم الرازي في الإمام عمرو بن علي الفلّاس:" كان أرشق من علي بن المديني، وهو بصري صدوق". [١].

ولهذا استعمل القرآن الكريم في ذِكره أخلاقيات الأنبياء مشتقات لفظ (الصدق) كدلالة على صحة وحقيقة ما ادّعاه، وكأنها منتهى الصفات الحميدة التي على أثرها يُصدّق كل ما جاء به هذا النبي، فقال الله تعالى في وصف نبينا الكريم:" بَلْ جاءَ بِالْحَقِّ وصدّق المُرسَلِين" [٢]، وقال تعالى:" وَاذْكُرْ فِي الْكِتابِ إِسْماعِيلَ إِنَّهُ كانَ صادِقَ الْوَعْدِ وَكانَ رَسُولاً نَبِيًّا"[٣]، ووصف الله تبارك وتعالى يوسف عليه السلام بالصدِّيق في قوله تعالى: "يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنا فِي سَبْعِ بَقَراتٍ سِمانٍ.."[٤]، وأخبر سبحانه وتعالى عن عيسى عليه السلام بقوله:" وَمُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْراةِ.."[٥] . [٦].

وعلى هذا فإنّ الراوي إذا وصِفَ بأنه (صدوق) يلزم من ذلك أحيانًا . لا سيما عند المتقدمين . أن يكون ذا عدالة في دينه، حافظًا وضابطًا لكل ما يُخبر به، اللهمّ إلّا إذا نصّ الناقد أو نبّه على ما يخل بضبطه أو حِفظه.

---

١) الجرح والتعديل (٦/٢٤٩).

٢) سورة الصافات، آية: ٣٧

٣) سورة مريم، آية:٥٤

٤) سورة يوسف، آية: ٤٧

٥) سورة آل عمران، آية: ٥٠

٦) انظر الاستدلال بهذه الآيات على معنى (صدوق) في استعمالات القرآن الكريم: بحث بعنوان (درجة حديث الصدوق ومن في مرتبته) للدكتور/ عبد العزيز بن سعد التخيفي (١/١).

٤. روح بن عبادة القَيْسِيّ، قال يعقوب بن شيبة فيه:" كان أحد من يتحمّل (الحمالات)[١]، وكان سريًا مريًّا، كثير الحديث جدًا، صدوقًا". [٢].

هو: روح بن عبادة بن العلاء أبو عليّ القيسي [٣] البصريّ، روى عن: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، ومالك بن أنس،...، وخلق سواهم، وروى عنه: أبو خيثمة زهير بن حرب، وعبد بن حميد، وعلي بن المديني، ويعقوب بن شيبة السدوسي...، وغيرهم الكثير، قال يحيي بن معين: صدوقٌ ثقة، وقال أبو حاتم الرازي: صالح محله الصدق، وقال عنه يعقوب بن شيبة: كان كثير الحديث جدًا، صدوقًا، ثم قال: سمعتُ عليًا بن عبدالله بن جعفر يقول: من المحدثين قومٌ لم يزالوا في الحديث لم يُشغلوا عنه، نشأوا فطلبوا، ثم صنّفوا، ثم حدّثوا منهم روح بن عبادة، ثم ساق الإمام يعقوب ابن شيبة عن يحيي بن معين قال عنه: " صدوقٌ، ليس به بأس، حديثه يدل على صدقه، فقيل ليحيي بن معين: إنّ يحيي بن سعيد القطّان كان يَتكلَّم فيه. قال: باطلٌ، ما تكلّم فيه بشيء، وهو صدوقٌ، وقال يحيي بن سعيد عنه: ما زِلتُ أعرفه يطلب الحديث ويكتبه، وقال يعقوب بن شيبة: وسمعتُ عفّان بن مسلم لا يرضى أمر روح بن عبادة...، ثم قال: " وَأَحسِبُ أَنَّ عَفَّانَ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ حُجَّةٌ مِمَّا يَسقُطُ بِهَا رَوْحُ بنُ عُبَادَةَ، لاَحْتَجَّ بِهَا فِي ذَلِكَ الوَقْتِ "، وقال الخطيب البغدادي:" كان كثير الحديث، وصنّف الكتب في السنن، والأحكام، وجمَعَ التفسير، وكان ثقة، وقال أبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي: طَعَنَ على روح بن عُبادة اثنا عشر أو ثلاثة عشر فلم يَنفذ قولهم فيه، وقال الحافظ الذهبي: ثقةٌ، مشهورٌ، حافظ من علماء أهل البصرة، وقال ابن حجر: ثقة، فاضل، له تصانيف،

---

١) **الحمالات:** جمع حمالة، وهى: الديّة والغرامة، وهو أن تقع حرب بين قومٍ، تُسفك فيها الدماء، فيتحمل رجلٌ الديّات ليُصلح بينهم. انظر: لسان العرب (٤١٧٦/٦) للإمام محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، نشر/ دار المعارف القاهرة.

٢) تهذيب الكمال للمزيّ (٢٤٢/٩).

٣) **القيسي:** بفتح القاف، وسكون الياء، وكسر السين، هذه نِسبة إلى جماعة اسمهم قيس، ومنهم روح ابن عبادة، وهو من بني قيس بن ثعلبة من أنفسهم. أنساب السمعاني (٥٣٩/١٠).

مات سنة خمس ومائتين.[١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة صحيح الحديث، ممّن تُكلِّم فيه بلا حُجة.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة فيه بأنّه صدوق: أي ثقة، حافظ، من الأثبات، كما دلّ عليه صنيع الإمام يعقوب بن شيبة في الحكم عليه، وكذا في سرده أقوال النُّقاد فيه، ودفاعه عنه.

والكلام هنا في إطلاق لفظة (صدوق) عند الإمام يعقوب بن شيبة على الراوي الثقة كالكلام في الراوي الذي قبله، بل ويزيد عليه في أمر التوثيق، والحفظ والاتقان؛ فهو إمام مِن كِبار المحدثين، فاضل، مشهورٌ، له تصانيف.

خلاصة القول في مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بمصطلح (صدوق) هكذا مُجردًا :

يُطلق الإمام يعقوب بن شيبة على الراوي مصطلح "صدوق"، ويُريد به أن الراوي (صدوق) أو (ثقة) .

والمعنى: أنه يُطلق هذه اللفظة على الراوي الصدوق، أي: الورع في دينه، المشهور بالصلاح والأمانة والسِّتر، الصادق في قوله، وكل ما يُخبر به إلّا أنّه دون الثقة المعروف بتمام الضبط، وزيادة الحفظ كما هو المعنى المستقر في اصطلاح المتأخرين.

وقد يُطلقها أيضًا على الراوي الثقة الموصوف بالعدالة في دينه، وتمام الضبط في حديثه، بل قد يصل إلى درجة الحُفَّاظ كما أشرنا سابقًا أنّه واردٌ في استعمال المتقدمين من النُّقّاد .

---

١) **انظر في ترجمته:** الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٩٨/٣)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٨٥/٩)، تهذيب الكمال للحافظ المزيّ (٢٤٢/٩)، ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي (٥٨/٢)، تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (٢١١/١).

المطلب الثاني

ـ الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح (صدوق) مقترنًا بما يدل على التوثيق، وتمام الضبط.

١. محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، قال عنه يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق..."[١].

هو: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، روى عن: نافع مولى ابن عمر، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري...، وعنه: روح بن عبادة، وسفيان الثوري، ووكيع بن الجرّاح، والوليد بن مسلم،... وخلق سواهم، قال عنه ابن سعد: كان عالمًا، ثقة، فقيهًا، ورعًا، عابدًا، فاضلًا، وكان يُرمَى بالقدر...، ثم قال: وما كان قدريًا لقد كان يَنفِي قولهم ويُعيبه، وقال علي بن المديني: كان عندنا ثقة، وكانوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهري، وقال أخرى: ثبت، وقال يحيي بن معين: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: كان ابن أبي ذئب ثقة صدوقًا أفضل من مالك بن أنس إلا أنّ مالكًا كان أشد تَنْقِية للرجال منه...، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان:ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، غير أن روايته عن الزهري خاصة تكلَّم الناسُ فيها، فطعن بعضهم بالاضطراب، وذكَرَ بعضهم أن سماعه منه عَرْض[٢]، ولم يَطعن بغير ذلك، والعرض عند جمعٌ من أصحابنا صحيح، ثم قال: وسألتُ عليًا عن سماعه من الزهري، قال: هو عرْضٌ، قلتُ: وإن كان عرضًا كيف هو؟ قال: هي متقاربة، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيي بن معين: فابن أبي ذئب ما حاله في الزهري؟ قال: ابن أبي ذئبٍ ثقةٌ، وقال النسائي: ثقة، وقال الحافظ الذهبي: أحد الأعلام، كبير الشأن، ثقة، وقال ابن حجر: ثقة، فاضل، فقيه، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. [٣].

---

١) تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٣٠).

٢) **العرض**: هي طريقة من طرق تحمل الحديث عن الشيخ، ومعناها: أن يأخذ الراوي الحديث عن طريق القراءة على الشيخ، أو قراءة غيره على الشيخ وهو يسمع، وهي رواية صحيحة عند العلماء بلا خِلافٍ بينهم، وقد ذهب بعضهم، ومنهم الإمام مالك بن أنس إلى أنها أرفعُ من السماع وأصح. انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٣٧/١).

٣) **انظر في ترجمته:** الطبقات الكبرى (٤٥٩/٥) للإمام محمد بن سعد بن منيع البغدادي ت (٢٣٠هـ)، بتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٩٩٠م، سؤلات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (١١٥/١) بتحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى ١٤٠٤هـ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٣/٧)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٥١٥/٣)، تهذيب الكمال للمزي (٦٣٠/٢٥)، الكاشف للذهبي (١٩٤/٢)، التقريب لابن حجر (١٠٥/٢).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنه ثقة، ثبت، فقهيه، فاضل، أحد أعلام الحديث، كما هو ظاهر من أقوال النقاد فيه، وأمّا ما طُعن فيه من القول بالقدر، فمن حكاه من العلماء نفاه وردَّه عنه، ولمّا سُئل الإمام أحمد بن حنبل عن هذا الاتهام، قال: ما علمتُ.[١].

وأمّا ما طُعِن فيه من أجل روايته عن الزهري خاصة، فقد اتضح من أقوال العلماء أنهم إنما تكلموا فيها من أجل أن روايته عنه كانت عرْضًا، والعرض عند جمعٍ من العلماء رواية صحيحة، بل هناك من قدّمها على السماع من لفظ الشيخ، ومنهم الإمام ابن أبي ذئب نفسه كان يرى ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه [٢]، ومن رأى خلاف ذلك طعن عليه بروايته عن الزهري هكذا، وقد وقفتُ له على أكثر من طريق في صحيح الإمام البخاري يقول فيه ابن أبي ذئب: حدثنا الزهري[٣]، وكان مذهب شيخه الزهري أن العرض كالسماع من لفظ الشيخ في جواز إطلاق لفظ (حدثنا) فيه، وكذا هو مذهب الكوفيين، والحجازيين، والأئمة: مالك، وابن عيينة، والبخاري، في جماعة من المحدثين.[٤].

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله: (ثقة صدوق): هو زيادة التوكيد على ثقة الراوي وحفظه، وهذا هو الغالب من استعمال المتقدمين لهذا المصطلح هكذا مركبًا.

٢. الربيع بن نافع أبو توبة، قال عنه يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق" .[٥].

هو: الربيع بن نافع أبو توبة الحلبي، روى عن: سفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ومعاوية بن سلام...، وروى عنه: أبو داود فأكثرَ، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي..، قال عنه أحمد بن حنبل: لم يكن به بأس كان يَجيئُني، وقال أبو بكر

١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٣/٧).

٢) مقدمة ابن الصلاح (١٣٧/١).

٣) انظر: صحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) (١٤٤/٤١/١)، (٦٣٦/١٢٩/١)، (٢٦٩٥/١٨٤/٣)، وغيرها من المواضع ، وهو بتحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط. الأولى ١٤٢٢هـ.

٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٣٩/١).

٥) تهذيب الكمال للحافظ المزي (١٠٣/٩).

الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله وذكر أبا توبة، فأثنى عليه، وقال: لا أعلمُ إلّا خيرًا، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة صدوق حُجة، وقال الحافظ الذهبي: ثقة حافظ من الأبدال[١]، حديثه في الصحيحين، وقال ابن حجر: ثقة حُجة عابد، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين. [٢].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة، حجة، صحيح الحديث.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ (ثقة صدوق): زيادة في توثيقه بتعدد نعوت تعديله، فهو يُثبتُ بذلك أنّه عدلٌ في نفسه، صدوق اللسان في كل ما يُخبر به، ضابطٌ له، فهو من قبيل قول الإمام مُوسَى بن هَارُون الْبَزَّاز في أبي الْقَاسِم بن منيع البغوي:" ثِقَة صَدُوق لَو جَازَ لإِنْسَان أَن يُقَال لَهُ فَوق الثِّقَة لقيل لَهُ. [٣].

٣. محمد بن بُكير الحَضْرَميّ [٤]، قال عنه يعقوب بن شيبة:" شيخ ثقة صدوق". [٥].

هو: محمد بن بُكير بن واصل الحضرمي أبو الحُسين البغدادي، روى عن: شريك بن عبدالله النخعي، وعبد الله بن وهب المِصري، والوليد بن مسلم،...، وعنه: أحمد بن منصور الرمادي، وعبَّاس بن محمد الدُّوري، وأبو حاتم الرَّازي..، وخلق سواهم، قال أبو حاتم الرازي: صدوقٌ عِندي، يَغلطُ أحيانًا، وقال محمد بن غالب: حدثنا محمد بن بُكير الحضرمي الثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو نُعيم الحافظ: هو صاحب غرائب، وقال ابن الجوزي: كان ثقة صدوقًا، وقال ابن حجر: صدوق يُخطئ، توفي بعد العشرين ومائتين. [٦].

---

١) **الأبْدَال:** هم قومٌ من الصالحين لا تخلوا الدنيا منهم، بهم يُقيم الله . عزّوجلّ . الأرض، إذا مات واحدٌ منهم أبدل الله مكانه آخر...، كأنهم أرادوا: أبدال الأنبياء وخلفائهم...، وقيل: لم يترك أحدٌ منهم ولدًا ذكرًا. راجع: تاج العروس (٦٥/٢٨) .

٢) انظر في ترجمته: الجرح والتعديل (٤٧٠/٣)، تهذيب الكمال (١٠٣/٩)، الكاشف (٣٩٢/١)، تقريب التهذيب (٢٩٥/١).

٣) تاريخ أسماء الثقات (٢٣٨/١) للإمام أبي حفص عمر بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، بتحقيق: صبحي السامرائي، نشر: الدار السلفية، الكويت، ط. الأولى ١٩٨٤م.

٤) **الحَضرمي:** بفتح الحاء المهملة، وسكون الضاد المنقوطة، وفتح الراء، هذه النسبة إلى حضر موت وهى من بلاد اليمن من أقصاها. الأنساب للسمعاني (١٧٩/٤).

٥) تاريخ بغداد (٩٥/٢).

٦) انظر في ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢١٤/٧)، الثقات لابن حبان (٨٢/٩)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٣٥/١١)، تهذيب الكمال للمزي (٥٤٣/٢٤)، تقريب ابن حجر (٤٧٠/١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ممّا تقدَّم من أقوال العلماء يتبيّن أن محمدًا بن بكير صدوقٌ حسن الحديث؛ فقد قال غير واحد من العلماء أنّه يُخطئ في بعض حديثه، وله غرائب، وقد وقفتُ له على عِدة مخالفات لمن هو أحفظ منه في عِلل الإمام الدارقطني[١]، وخرَّج له أبو عبد الله الحاكم في كتابه (المستدرك على الصحيحين) في أكثر من موضع، وقال عقب طريق[٢] هو فيه:" صحيح الإسناد، تفرَّد به ابن بُكير عن خالد، فإن كان حفظه، فهو صحيح على شرط الشيخين، وتعقبه الحافظ الذهبي فقال: محمد قال أبو حاتم: صدوق يغلط، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة. [٣]

وكلام الحاكم في هذا الموضع يُشعر بأن حديثه حسن إذا تفرّد، اللهم إلَّا إذا تُيُقِّن حفظه لما رواه مع ديانته، وصِدق لهجته، أو وافقه الثقات المتقنين فحديثه حينها يُعد صحيحًا.

وكذا ذَكر الإمام المنذري هذا الحديث في كتابه (الترغيب والترهيب)، وساق كلام الإمام أبو عبد الله الحاكم ثم قال:" محمدٌ هذا صدوقٌ، وثقه غير واحد". [٤].

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (ثقة صدوق): قد يُفيد بأن هذا الراوي ثقة في نفسه، صاحب دين وورع، وتعاطي العلم يشمله في الجُملة، إلّا أنه قد يُخطئ أحيانًا لِذا وصفه بأنّه صدوق أي في لهجته لا يتعمَّد كَذِبًا، وإن لم يتم ضبطه في الغالب، فجاء منه هذا الاصطلاح (ثقة صدوق).

---

١) انظر عِلل الدارقطني (٥٩/٣)،(٣٥٦/٤)،(٣٩٤/٩)،(١٣١/١٤)،(٣٢٩/١٤) للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، بتحقيق: محفوظ الرحمن بن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط. الأولى ١٩٨٥م.

٢) الحديث من طريق مُحَمَّد بْن بُكَيْرٍ الْحَضْرَمِيّ، قال: ثنا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثنا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " ثَلَاثٌ مِنَ السَّعَادَةِ، وَثَلَاثٌ مِنَ الشَّقَاوَةِ، فَمِنَ السَّعَادَةِ: الْمَرْأَةُ تَرَاهَا تُعْجِبُكَ، وَتَغِيبُ فَتَأْمَنُهَا عَلَى نَفْسِهَا، وَمَالِكَ... الحديث.

٣) المستدرك على الصحيحين، كتاب النكاح (٢٦٨٤/١٧٥/٢) للإمام محمد بن عبدالله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط. الأولى ١٩٩٠.

٤) الترغيب والترهيب (٢٩٤٩/٢٩/٣)، للإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، بتحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤١٧هـ .

وإنما رَجَح هذا الظن عندي لسببين:

١. أن الإمام يعقوب بن شيبة إمام في هذا الشأن، وله الدراية الواسعة في علم عِلل الروايات، وخير دليل على ذلك كتابه (المسند) الذي قال الإمام الذهبي في شأنه:" صَاحِبُ (المُسْنَدِ الكَبِيْرِ)، العديمُ النَّظيرِ المعلّل، .... وَيوضِّحُ عِلَلَ الأَحَادِيْثِ، وَيَتَكَلَّمُ عَلَى الرِّجَالِ، وَيُجَرِّحُ وَيعدِّلُ بكَلاَمٍ مُفِيْدٍ عَذْبٍ شَافٍ، بِحَيْثُ إِنَّ النَّاظرَ فِي (مُسْنَدِهِ) لاَ يَمَلُّ مِنْهُ ". (١).

فلا يَخفى إذًا على الإمام يعقوب بن شيبة أن لمحمدٍ هذا مخالفات للثقات، مما يدل على أن ضبطه قد قلّ شيئًا عن درجة رجال الصحيح.

٢. أن الإمام يعقوب بن شيبة قد يصف الراوي أيضًا بأنه ثقة صدوق، وإن كان سيء الحفظ جدًا . كما سيجئ . ولم يُقرن وصف هذا الراوي بما يدل على سوء حفظه، أو اختلال ضبطه بصورة كبيرة مما يدل على أنه في مرتبة وسط بين (الثقة الصدوق) والتي قررناها سالفًا بأنها زيادة التوكيد على ثقة الراوي(٢)، وبين (الثقة الصدوق) المقترنة بما يُفيد ضعف حديثه، وإنزال مرتبته عن الاحتجاج به مُفردًا، فهي نظير قول الإمام العِجلي في (إسرائيل بن يونس):" ثقة صدوق متوسط ". (٣)

وعليه نحمل قول الإمام يعقوب بن شيبة هنا للراوي بأنه (ثقة صدوق) على أنه صدوق بالمعنى المستقر عند المتأخرين بمن هو عدلٌ في نفسه إلا أنه قد خفّ ضبطه قليلًا عن درجة رجال الصحيح المتقنين، والذي يُساند هذا المعنى هو ما جاء من أقوال العلماء فيه بأنه قد يُخطيء، أو يُخالف. والله أعلى وأعلم.

---

١) سير أعلام النبلاء (٤٧٦/١٢)، وقال الإمام ابن الصلاح في صفة التصنيف على المسانيد:" ثُمَّ إِنَّ مِنْ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ فِي تَصْنِيفِهِ تَصْنِيفَهُ مُعَلَّلًا، بِأَنْ يَجْمَعَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ طَرَفَهُ، وَاخْتِلَافَ الرُّوَاةِ فِيهِ، كَمَا فَعَلَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ". مقدمة ابن الصلاح (٢٥٣/١).

٢) والدليل على هذا المعنى كما ذكرنا آنفًا في التراجم السابقة عليه هو إجماع النقاد على ثقة الراوي، وحفظه، وفضله في العلم، مما يدل على أن ثقة صدوق هنا تضاهي أقوال هؤلاء العلماء.

٣) هدي الساري = مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٣٩٠/١) للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، بإشراف الشيخ/ محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ. والذي وقفت عليه في كتاب (الثقات) قال فيه:" ثقة، وقال مرة: جائز الحديث" (٢٢٢/١).

٤. أسباط بن محمد بن ميسرة، قال يعقوب بن شيبة عنه:" ثقة صدوق ".[١].

هو: أسباط بن محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن ميسرة أبو محمد القرشي، روى عن: سفيان الثوري، وزكريا بن أبي زائدة، وسليمان الأعمش...، وعنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن منيع البغوي،... وخلق سواهم، قال عنه محمد بن سعد: كان ثقة صدوقًا إلا أن فيه بعض الضعف، وقد حدَّثوا عنه، وقال ابن معين: ثقة، ومرة: هو عندي ثبت، وأخرى : ليس به بأس، وكان يُخطئ في سفيان، وقال أبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال العقيلي: ربما يهم في الشيء، وقال الدارقطني عندما سئل عنه، وعن آخر معه: "هم أثبات"، وقال الذهبي: ثقة صاحب حديث، وقال ابن حجر: ثقة، ضُعِّف في الثوري، روى له الجماعة، مات سنة مائتين. [٢].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنه ثقة، صحيح الحديث في الجُملة، إلّا أن روايته عن سفيان الثوري خاصة فيها بعض الضعف كما نصّ عليه غير واحد من العلماء، ولعل من قيده ببعض الضعف، أو الوهم . أحيانًا . أراد روايته عن الثوري خاصة.

مُراد يعقوب بن شيبة هنا بـ (ثقة صدوق): قد يُفيد ذلك: أن هذا الراوي ثقة، صحيح الحديث من حيث الجُملة، لا يُشك في عِلمه، وأمانته، إلا أن أقوال العلماء تؤكد أن روايته عن الثوري فيها بعض الضعف.

ولعلّ قول الإمام فيه (ثقة صدوق) مجتمعة، مع الوهم اليسير الذي رُمِي به أفاد وصف الراوي بوصف أدنى من الثقة، فهي مرتبة وسط بين الثقة المتعارف عليه بين العلماء لا سيما المتأخرين منهم من عدالة الراوي مع تمام ضبطه لما يرويه، والصدوق الذي خفّ ضبطه حتى صار حديثه حسنًا. والله أعلم.

---

١) تاريخ بغداد (٥١٢/٧).

٢) **انظر في ترجمته:** الطبقات لابن سعد (٣٦٤/٦)، تاريخ ابن معين، دوري (٢٧٠/٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٣٢/٢)، الضعفاء للعقيلي (١١٩/١)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٥١٢/٧)، تهذيب الكمال للمزي (٣٥٤/٢)، العبر للذهبي (٢٥٩/١)، تقريب ابن حجر (٧٦/١).

٥. أبو معاذ الحَكَمِيّ [١] البغدادي، قال يعقوب بن شيبة عنه:" ثقة صدوق". [٢].

هو: سعد بن عبد الحميد بن جعفر أبو معاذ الحكمي المدني، سكن بغداد، روى عن: مالك ابن أنس، وعبدالرحمن بن أبي الزناد، وفليح بن سليمان...، وعنه: أبوبكر أحمد بن خيثمة، وعبّاس بن محمد الدُّوري، ومحمد بن مسلم بن وارة، ويعقوب بن شيبة.. وجماعة، قال عنه يحيي بن معين: ليس به بأس، وقد كتبت عنه، ومرة: قَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْس، كان سَمَاعه عَرْضًا. قُلْتُ (أي: إبراهيم بن الجنيد) لِيَحْيَى: عَرْضٌ؟ قَالَ: أحسن حالاته أن يكون عَرْضًا، وسُئل عنه هو، وأحمد بن حنبل، وأبا خيثمة فقالوا: كان هنا في ربط الأنصار . ببغداد . يَدَّعِي أنه سمع عَرْض كتب مالك ، قال أحمد: والنَّاس يُنكرون عليه ذلك، هو ها هنا ببغداد لم يَحُجّ فكيف سمع عرْض مالك؟! ، وقال صالح بن محمد جزرة البغدادي: لا بأس به، وقال عن أبيه عبد الحميد بن جعفر: سيء الحفظ، وسعد ابنه أثبت منه، قال ابن أبي حاتم الرازي: أدركه أبي ولم يكتب عنه، وقال زكريا بن يحيي الساجي: يتكلمون في حديثه، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، مِمّن فحش خطؤه، وكثر وهمه، حتى حسُنَ التنكّب عن الاحتجاج به، وقال الذهبي: ثقة، ومرة: صدوق، ورمز للعمل على توثيقه، وقال ابن حجر: صدوق له أغاليط، مات تسع عشرة ومائتين.[٣].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنّه صدوق حسن الحديث في المتابعات، لأنني وقفت له على بعض المخالفات لمن هو أولى منه، فقد تتبعت كلام العلماء فيه، وفي أحاديثه، وذلك في كتب: المتون، والشروح، والتخريج والزوائد، والعلل [٤]،

---

١) **الحكميّ** : بفتح الحاء المهملة والكاف، هذه النسبة إلى الحَكَم ، وهي قبيلة من اليمن، ومنها أبو معاذ الحكمي. أنساب السمعاني (٢٠١/٤).

٢) أنساب السمعاني (٢٠٧/٤).

٣) **انظر ترجمته:** سؤلات ابن الجنيد ليحيي بن معين (١٩٠/١)، الجرح والتعديل (٩٢/٤)، تاريخ بغداد (١٨١/١٠)، تهذيب الكمال (٢٨٥/١٠)، الكاشف (٤٢٩/١)، المغني في الضعفاء (٢٥٥/١) للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، بتحقيق الدكتور/ نور الدين عِتر ، تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (٣٥٤/١).

٤) **انظر:** سنن الإمام أبي عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، كتاب الطهارة، باب في تخليل الأصابع =

وأفضل حالاته أنّ حديثه حسن إن لم تكن له أغاليط.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (ثقة صدوق): هي مرتبة أدنى من وصف الراوي بالثقة المعروف بالعدالة وتمام الضبط، مع ما قيل فيه من أقوال العلماء السابقة، فهو ثقة في دينه وأمانته، صدوقٌ في لهجته، إلا أن له أوهامًا وأغاليط قد تُودِي بحديثه إلى الضعف، (وهذا يدلّ على أنّ لفظ الثقة . عند المتقدمين . لم يكن اصطلاحًا يُراد به دائمًا ما استقرّ عليه معنى الثقة عند المتأخرين، بل هو يستعمل عندهم استعمالا واسعًا، وقد يُراد به جانب الصلاح في الراوي دون المعنى المستقر في اصطلاح المتأخرين.).[١].

٦. خلف بن تميم أبو عبد الرحمن، قال عنه يعقوب بن شيبة: " ثقة صدوق، أحد النُّسَّاك والمجاهدين، صحب إبراهيم بن أدهم". [٢].

هو: خلف بن تميم بن أبي عتّاب أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن: إبراهيم بن أدهم، وسفيان الثوري، وزائدة بن قدامة...، وعنه: إبراهيم بن سعيد الجوهري، وعباس بن محمد الدُّوريّ، ويعقوب بن شيبة..، وآخرون، قال ابن سعد: كان عالمًا، وقال يحيي بن معين عندما سُئل عن حاله: هو المسكين صدوق، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة، صالح الحديث، وقال العجلي: لا بأس به، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: كان من العُبّاد الخشن، وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، الزاهد، وقال ابن حجر: صدوق، عابد، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. [٣].

=(٣٩/٩٥/١)،علل الترمذي الكبير (٢١/٣٤/١) للإمام أبي عيسى الترمذي، بتحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، عالم الكتب، بيروت،ط. الأولى ١٤٠٩هـ، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق (٥٢٠/٣) للإمام محمد بن أحمد ابن عبد الهادي الحنبلي (ت٧٤٤هـ)، بتحقيق: سامي بن جاد الله، وعبد العزيز الخباني، دار أضواء السلف، الرياض، ط. الأولى ٢٠٠٧م، البدر المنير بتخريج الأحاديث والأثار الواردة في الشرح الكبير (٢٣٥/٢) للإمام سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، بتحقيق: مصطفى أبو الغيط، دار الهجرة، الرياض، ط. الأولى ٢٠٠٤م.

١) بيان الحد الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح (٢١/١٠) للدكتور/ الشريف حاتم العوني.

٢) تهذيب الكمال للحافظ المزي (٢٧٦/٨).

٣) انظر ترجمته: تاريخ أبي زكريا يحيي بن معين (٢٣٣هـ)، رواية الدارمي (١٠٥/١)، بتحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق، الجرح والتعديل (٣٧٠/٣)، الثقات لابن حبان (٢٢٨/٨)، تهذيب الكمال (٢٧٦/٨)، سير أعلام النبلاء (٣٧٣/١)، التقريب (٢٧٠/١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنّه ثقة، لكن الذي يغلب على ظنِّي أنه لم يبلغ مبلغ الحُفَّاظ المتقنين.

مراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (ثقة صدوق): هو وصفٌ يشمل عدالة الراوي، وتمام ضبطه، وإنما غلب على ظني هذا المعنى، لعدم ورود قدح في الراوي يُخل بضبطه، ولم أقف له على ترجمة أصلًا في كتب الضعفاء مما يُحتمل معه تطرق سبب ضعف إليه على دينه، وورعه، وتقواه.

٧. زيد بن سلّام الحَبَشِيّ [١]، قال عنه يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق ".[٢].

هو: زيد بن سلام بن أبس سلام ممطُور الحَبَشي، روى عن: جدِّه أبي سلام، وعبد الله بن زيد الأزرق، وعلى بن أرطأة..، وعنه: أخوه معاوية بن سلام، ويحيي بن أبي كثير، والحَضْرَميّ بن لاحق..، وثّقه الأئمة: أبو زرعة الدمشقي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي ، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر، وقال العجلي: لا بأس به.[٣].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقةٌ صحيحُ الحديثِ.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ (ثقة صدوق): هو وصفٌ يشمل عدالة الراوي، وتمام ضبطه فيما يرويه، لا سيّما وقد وثّقه جمعٌ من النُّقَّاد

٨. عبد العزيز بن الخطاب الكوفي، قال عنه يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق".[٤].

هو: عبد العزيز بن الخطّاب الكوفي أبو الحسن، نزيل البصرة، روى عن: شعبة بن الحجاج، ومحمد بن كثير الكوفي، وقيس بن الربيع...، وعنه: محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، وأبوزرعة الرازي، ويعقوب بن شيبة السدوسي...، قال عنه أبو حاتم الرازي: صدوق، ووثّقه: الفلّاس، والنسائي، والذهبي، وقال ابن حجر: صدوق، توفي أربع وعشرون ومائتين. [٥].

---

١) **الحَبشِي**: بفتح الحاء المهملة، والباء [المعجمة، وكسر الشين المعجمة، وهذه النسبة إلى الحبشة وهي بلاد معروفة ملكها النجاشي الّذي أسلم بالنبيّ صلى الله عليه وسلم. أنساب السمعاني (٤٩/٤).

٢) تهذيب الكمال للمزي (٧٧/١٠).

٣) **انظر ترجمته:** ثقات العجلي (٣٧٧/١)، ثقات ابن حبان (٣١٥/٦)، تهذيب الكمال (٧٧/١٠)، الكاشف (٤١٧/١)، التقريب (٣٢٩/١)، موسوعة الدارقطني (٢٧٢/١).

٤) تهذيب الكمال (١٢٦/١٨).

٥) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨١/٥)، تهذيب الكمال للمزي (١٢٦/١٨)، الكاشف للحافظ الذهبي (٦٥٥/١)، وسير أعلام النبلاء (٤٢٥/١٠)، التقريب لابن حجر (٦٠٣/١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة، صحيح الحديث.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (ثقة صدوق): هو وصفٌ يدل على عدالة الراوي، وضبطه التام.

٩. أبو نُعيم الفضل بن دُكين، قال يعقوب بن شيبة عنه:" ثقة ثبت صدوق".[١].

هو: الفضل بن عمرو . لقبه دُكين . بن حماد أبو نعيم الكوفي، روى عن: حماد بن زيد، وزكريا بن أبي زائدة، وسفيان الثوري...، وعنه: البخاري، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو خيثمة زهير بن حرب،...وأُمم، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: يقظًا في الحديث، ومرة: الحجة الثبت، وأخرى: أبو نعيم عندي صدوق، ثقة، موضع للحجة في الحديث، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: أبو نُعيم متقن حافظ، إذا روى عن الثقات فحديثه حُجة أحجُّ ما يكون، وقال أحمد بن صالح: ما رأيتُ مُحدثًا أصدق من أبي نُعيم، وقال أبو حاتم الرازي: كان حافظًا مُتقنًا، وقال يعقوب بن سفيان الفارسي: كان غاية في الاتقان، وقال ابن حجر: ثقة ثبت.[٢].

الراجح في الحكم على هذا الراوي، ثقة، ثبت، حُجة، من أعلام الحديث الحفاظ المتقنين.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (ثقة صدوق ثبت): هذا الاصطلاح منه زيادة في توثيق الراوي، والشهود له بالحفظ والاتقان، كما قررنا سابقًا عند الكلام على مُراد المحدثين بـ (ثقة صدوق) أنّه مما يدل على توكيد عدالة الراوي وحفظه، لا سيما إذا أضاف الناقد إليه بعض صفات القبول الأخرى.

١٠. معلّى بن منصور، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" ثقة فيما تفرد به، وشورك فيه، متقن، صدوق، فقيه، مأمون". [٣].

هو: معلى بن منصور الرازي أبو يعلى، روى عن: حمّاد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك..، وعنه: أبو خيثمة زهير بن حرب، وعباس بن محمد

١) تهذيب الكمال (١٩٧/٢٣).

٢) **انظر ترجمته:** الجرح والتعديل (٦١/٧)، تهذيب الكمال (١٩٧/٢٣)، تقريب ابن حجر (١١/٢).

٣) تهذيب الكمال للمزي (٢٩١/٢٨).

الدوري، ويعقوب بن شيبة السدوسي... وجماعة سواهم، قال ابن معين: ثقة، وامتنع الإمام أحمد عن الكتابة عنه، وقال: كان يكتب الشروط، ومن كتبها لم يخل من أن يكذب، وقال أبو حاتم الرازي: كان صدوقًا في الحديث، وكان صاحب رأي، وقال أحمد بن كامل القاضي: من كبار أصحاب أبي يوسف، ومحمد، ومن ثقاتهم في النقل والرواية، وقال العجلي: ثقة صاحب سُنة نبيلًا، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، لأني لم أجد له حديثًا منكرًا فأذكره، وقال ابن حجر: ثقة، سُنِّي، طُلِب للقضاء فامتنع، أخطأ من زعم أن أحمد رماهُ بالكذب، مات سنة إحدى عشرة ومائتين. (١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة، صحيح الحديث، وما جاء من اتهام الإمام أحمد ابن حنبل له نفاه الحافظ ابن حجر.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بمصطلح (صدوق) مع تعدد صفات القبول الأخرى: دلالة على المبالغة في توثيقه، وتمام حفظه، وضبطه، وإمامته.

١١. عباد بن عباد المُهَلّبي(٢)، قال عنه يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق".(٣).

هو: عباد بن عباد بن حبيب بن المهلَّب أبو معاوية البصري، روى عن: عاصم الأحول، وهشام بن عروة، وعبدالله بن عُمر العمري...، وعنه: يحيي بن معين، وأحمد بن حنبل، وقتيبة بن سعيد...وخلق سواهم، وثقه الأئمة: ابن معين، وأبو داود، والنسائي، وابن خراش، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وزاد: صدوق، وقال ابن سعد: ثقة ربما غلط، وقال أبو حاتم: صدوق، فقيل له أيحتج به؟ قال: لا، وقال محمد بن جرير الطبري: كان ثقة، غير أنه يغلط أحيانًا، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم، مات

---

١) **انظر ترجمته:** الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٣٤/٨)، ثقات العجلي (٢٨٩/٢)، تاريخ بغداد (٢٤٦/١٥)، الكامل لابن عدي (١٠٧/٨)، تهذيب الكمال (٢٩١/٢٨)، تقريب التهذيب (٢٠٢/٢).

٢) **المُهلَّبِيّ:** بضم الميم، وفتح الهاء، وتشديد اللام، وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة ، هذه النسبة إلى أبى سعيد المهلب بن أبى صفرة الأزدي أمير خراسان، وإليها يُنسب صاحبنا (عبّاد بن عبّاد). انظر: أنساب السمعاني (٥٠١/١٢).

٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٩٦/١٢).

سنة إحدى وثمانين ومائة. [١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنه ثقة في الجُملة، إلّا أنه له بعض أوهام وأغلاط كما قال بعض النُّقَّاد، ولِذا يُتحرى حاله عند الرواية عنه، فهو في منزلة من قال فيهم الإمام ابن أبي حاتم الرازي:" الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت الذي يهم أحيانًا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضًا.[٢].

وإنما منع الإمام أبو حاتم الرازي الاحتجاج بحديثه؛ أي على الإطلاق حتى يُنظر فيه، ويُراعى حاله، هل وافق الثقات فيما رواه فتقبل روايته، أم خالفهم فلا يُحتج بما رواه.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (ثقة صدوق): أي: أن هذا الراوي ثقة في نفسه، أي فيما يخص دينه، وورعة، صدوق اللسان في روايته من حيث الجُملة، إلّا أنه قد يهم أحيانًا.

١٢. محمد بن سعيد الرَّازِي، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق".[٣].

هو: محمد بن سعيد بن سابق أبو عبد الله الرازي، روى عن: زهير بن معاوية، وأبيه سعيد ابن سابق، وعبد الله بن المبارك...، وعنه: أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، ومحمد بن مسلم بن وارة...وآخرون، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو يعلى الخليلي: ثقة، كبير المحل، وقال ابن حجر: ثقة، توفي سنة ست عشرة ومائتين. [٤].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقةٌ، صحيحُ الحديثِ.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ (ثقة صدوق): دلالة على عدالة الراوي، وضبطه لما يرويه، لا سيَّما مع توثيق العلماء له، ولم أقف على من طعن فيه.

---

١) **انظر ترجمته:** تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (١٠٤/١)، ثقات العجلي (١٩/٢)، الجرح والتعديل (٨١/٦)، تاريخ بغداد (٣٩٦/١٢)، تهذيب الكمال (١٢٩/١٤)، تقريب التهذيب (٤٦٧/١).

٢) الجرح والتعديل (٦/١)

٣) تهذيب الكمال (٢٧٠/٢٥).

٤) الثقات لابن حبان (٦٢/٩)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٦٩٨/٢)

١٣. عُبيد بن أبي قرة، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق". [١].

هو: عبيد بن أبي قُرة البغدادي، يروي عَنْ: مالك بن أنس، والليث بن سعد، وابن لهيعة، وطبقتهم، وَعَنْهُ: أحمد بْن حنبل في مسنده، ومُسدَّد بن مسرهد، وأبو خَيْثَمَة، وآخرون، قَالَ عنه ابن مَعِين: ما بِهِ بأس، وقال الْبُخَارِيّ: عُبيد بن أبي قرة عن الليث بن سعد في (قصة العباس) [٢] لا يُتابع عَلَى حديثه، وقال أبو حاتم الرازي: لم يرو هذا الحديث غير عُبيد، وعبيد صدوق، وذكر له ابن عدي عِدة أحاديث، وقال: عبيد ليس له غير ما ذكرتُ من الحديث إلّا اليسير، والذي أُنكِر عليه حديث العباس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف، وقال الإمام يعقوب بن شيبة: تفرد به، وهو ثقة صدوق. [٣].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنه صدوق في روايته، حسن الحديث، اللهم إلا

---

١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٨٦/١٢).

٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في (المسند) قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَبِي قُرَّةَ، حَدَّثَنَا لَيْثُ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي قَبِيلٍ، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنِ الْعَبَّاسِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ: " انْظُرْ هَلْ تَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ نَجْمٍ؟ " قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: " مَا تَرَى؟ " قَالَ: قُلْتُ: أَرَى الثُّرَيَّا، قَالَ: " أَمَا إِنَّهُ يَلِي هَذِهِ الْأُمَّةَ بِعَدَدِهَا مِنْ صُلْبِكَ اثْنَيْنِ فِي فِتْنَةٍ. المسند (١٧٨٦/٣٠٥/٣) بتحقيق: شعيب الأرنؤوط وقال محققوا المسند: إسناده ضعيف جداً. وقال الإمام الذهبي في (الميزان) معقبًا:" هذا باطل " (٢٦/٣٢)، وقال الحافظ ابن حجر: زعم الذهبي في (الميزان) أن حديث الليث المذكور باطل، وفي كلامه نظر؛ فإنه من أعلام النبوة، وقد وقع مصداق ذلك، واعتمد البيهقي في (الدلائل) عليه، وقد أخرجه الحاكم في (المستدرك) عن عبيدة بسنده فذكره، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول عن هذا الحديث: لم يروه إلا عبيد بن أبي قرة، وهو صدوق، وكان هذا الحديث عند أحمد بن حنبل ، وكان يظن به، وكان أبي يستحسن هذا الحديث، وسُرَّ حين وجده عند يحيي القطّان، ثم قال الحافظ ابن حجر: ثم تذكّرتُ أن للحديث عِلة أخرى غير تفرد عُبيد به تمنع إخراجه في الصحيح، وهو ضعف أبي قُبيل، وكان يُكثر النقل عن الكتب القديمة، فإخراج الحاكم له في (الصحيح) من =تساهله. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة (٨٥١/١) للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د/ إكرام الله إمداد الحق، نشر/ دار البشائر، بيروت،ط. الأولى ١٩٩٦م. **قلت:** فكأن الحافظ ابن حجر كان يميل إلى قبول هذا الحديث، ولم ير في تفرد عبيد بن أبي قرة به سببًا للضعف، لذا اعترض على الإمام الذهبي قوله باطل، فلما وجد له علل أخرى للضعف غير هذا السبب ضعّفه، وأنكر على الحاكم إدخاله في المستدرك.

٣) **انظر ترجمته:** سؤلات ابن الجنيد للإمام يحيي بن معين (٤٢٩/١)، التاريخ الكبير للبخاري(٢/٦)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤١٢/٥)، العلل لابن أبي حاتم (٤٠٤/٢)، الضعفاء الكبير للإمام العقيلي (١١٦/٣)، الكامل لابن عدي (٥٦/٧)، ثقات ابن حبان (٤٣١/٨)، تاريخ بغداد (٣٨٦/١٢).

حديثه عن الليث بن سعد في (قصة العباس).

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (ثقة صدوق): هي . والله أعلم . مرتبة أدنى من وصف الراوي بالثقة المعروف بالعدالة وتمام الضبط، لا سيما مع ما قيل فيه من أقوال العلماء، فلم يُصرِّح أحدٌ منهم بثقته على الاطلاق، فهو إذًا عند الإمام يعقوب بن شيبة ثقة في دينه وأمانته، صدوقٌ في لهجته لا يتعمّد كَذِبًا، إلا أن له أوهامًا وأغاليط قد تُودِي بحديثه إلى الضعف كما رأينا في حديث (قصة العبّاس). .

١٤. خالد بن خدّاش المُهَلَّبِي [١]، قال عنه يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق".[٢].

هو: خالد بن خدّاش بن عجلان الأزدي المهلبي أبو الهيثم البصري، روى عن: حمّاد بن زيد، وعبد الله بن وهب، ومالك بن أنس..، وعنه: مسلم بن الحجاج، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويعقوب بن شيبة السدوسي...، وخلق سواهم، قال عنه يحيي بن معين، وأبو حاتم الرازي، وصالح بن محمد جزرة: صدوق، وقال محمد بن سعد، ويعقوب ابن شيبة: كان ثقة، وزاد يعقوب صدوقًا، وقال سليمان بن حرب: صدوق لا بأس به، كان يختلف معنا إلى حماد بن زيد، وأثنى عليه خيرًا، وقال: كان كثير الاختلاف إلى حماد بن زيد، أو كثير اللزوم له، وقال يحيي بن معين مرة: قد كتبت عنه، تفرَّد عن حماد بن زيد بأحاديث، وقال علي بن المديني: ضعيف، وقال زكريا بن يحيي الساجي: فيه ضعف، وذكر له الإمام أبو داود السجستاني ثلاثة أحاديث، فقال الخطيب معقبًا: يعني أن هذا يُنكر عليه، ثم قال: أمّا هذه الأحاديث فلها أصول عن من رواها عنه، وذكرها...، ثم قال أيضًا ردًا على الإمام يحيي ابن معين، والساجي: لم يورد زكريا في تضعيفه له حُجة سوى الحكاية عن يحيي بن معين أنه انفرد برواية أحاديث . أي عن حماد بن زيد . ، ومثل ذلك موجود في حديث مالك بن أنس، والثوري، وشعبة، وغيرهم من الأئمة، ومع هذا فإن يحيي بن معين، وجماعة غيره قد وصفوا خالد بالصدق، وغير واحد من الأئمة احتج به، وقال الدارقطني: ثقة ربما وهم، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يُخطىء، توفي سنة ثلاث

---

١) **المهلبي**: سبقت هذه النسبة (ص٥٧)، وإليها ينسب خالد بن خداش. انظر الأنساب للسمعاني(٥٠١/١٢).

٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٤٤/٩).

أو أربع ومائتين. [١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنه صدوق، حسن الحديث على أقل أحواله، فقد وثّقه غير واحد من الأئمة، وروى عنه الإمام مسلم في الصحيح[٢]، ووصفه بكونه صدوقًا الإمام أبو حاتم الرازي مع تشدده، وهذا رسمه في شيوخه الثقات، أمّا ما جاء من تضعيف بعض الأئمة له، فقد تكفّل الخطيب البغدادي بالدفاع عنه.

وبسبب هذه الأوهام اليسيرة قلنا أنه صدوق، وإلّا فهو ثقة في نفسه، الغالب على حديثه الصحة، (وغير واحد من الأئمة قد احتج بحديثه)[٣].

مراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (ثقة صدوق): أنه ثقة، لكنه دون الثقة المجمع على توثيقه بسبب ما له من أوهام يسيره، ومع ذلك فهي لا تعكر على صحيح ما رواه، فهو ثقة صدوق من حيث الجُملة.

١٥. داود بن سليمان الهاشمي، قال عنه يعقوب بن شيبة: كان صدوقًا ثقة".[٤].

هو: داود بن داود بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي أبو أيوب، روى عن: سفيان بن عيينة، ومحمد بن إدريس الشافعي، وعبد الرحمن بن أبي الزناد...، وعنه: البخاري، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي..، وخلق سواهم، وثقه الأئمة: العجلي، ومحمد بن سعد، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم الرازي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وابن حبان، والدارقطني، والخطيب البغدادي، وابن حجر، وزاد يعقوب بن شيبة: صدوقًا، وزاد النسائي: مأمون، توفي تسع عشرة

---

١) انظر ترجمته: تاريخ ابن معين، رواية محرز(٨٦/١)، الجرح والتعديل (٣٢٧/٣)، ثقات ابن حبان (٣٢٥/٨)، تاريخ بغداد (٢٤٤/٩)، تهذيب الكمال (٤٠٥/٨)، تقريب التهذيب (٢٥٦/١).

٢) قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ خِدَاشِ بْنِ عَجْلَانَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ، طَلَبَ غَرِيمًا لَهُ، فَتَوَارَى عَنْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: آللَّهِ؟ قَالَ: آللَّهِ؟ قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْجِيَهُ اللهُ مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلْيُنَفِّسْ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ»، كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر (١٥٣٦/١١٩٦/٣)، بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٣) ما بين المعكوفتين من تاريخ بغداد (٢٤٤/٩).

٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤١/١٠).

ومائتين.[١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنه ثقة، جليل، صحيح الحديث.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (صدوقًا ثقة): هي زيادة في توكيد ثقة الراوي، وضبطه، فهو صدوق مأمون في دينه، وورعه، ثقة في روايته، وما يُخبر به.

١٦. داود بن مهران الدَّبَّاغ، قال عنه يعقوب بن شيبة:" كان شيخًا صدوقًا ثقة". [٢].

هو: داود بن مهران أبو سليمان الدَّبَّاغ، روى عن: سفيان بن عيينة، وداود بن الزبرقان، ومعاذ بن هشام..، وعنه: عباس بن محمد الدوري، وعيسى بن عبد الله الطيالسي، وأبو يحيي محمد بن عبد الرحيم (صاعقة)... وغيرهم، قال عنه أبو حاتم الرازي: ثقة صدوق، وقال محمد بن عبد الرحيم (صاعقة): ثقة ثقة، وقال العجلي: كان ثقة، وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: كان مُتقنًا، توفي سبع عشرة ومائتين. [٣].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة، صحيح الحديث.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (كان شيخًا صدوقًا ثقة): زيادة في توكيد ثقة الراوي، وتمام ضبطه، مع ديانته، وورعه، وتقواه.

١٧. معاوية بن سلّام، قال عنه يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق". [٤].

هو: معاوية بن سلّام بن أبي سلام (ممطور الحبشي) أبو سلام الدمشقي، روى عن: أخيه زيد بن سلام، وأبيه سلام بن أبي سلام، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري...، وعنه: الوليد بن مسلم، ويحيي بن يحيي النيسابوري، وعثمان بن عبد الرحمن الحرَّانيّ..، وغيرهم، قال يحيي بن معين: ثقة، وقال مرة: محدث أهل الشام، وهو صدوق الحديث، من لم يكتب عن معاوية بن سلام حديثه مسنده ومنقطعه حتى

---

١) **انظر ترجمته:** ثقات العجلي (٤٢٧/١)، الجرح والتعديل (١١٣/٤)، ثقات ابن حبان (٢٢٧/٨)، تاريخ بغداد (٤١/١٠)، تهذيب الكمال (٤١٠/١١)، التقريب لابن حجر (٣٨٤/١).

٢) تاريخ بغداد (٣٣١/٩).

٣) **انظر ترجمته:** ثقات العجلي (٣٤١/١)، الجرح والتعديل (٤٢٦/٣)، ثقات ابن حبان (٢٣٥/٨)، تاريخ بغداد (٣٣١/٩).

٤) تهذيب الكمال للمزي (١٨٤/٢٨).

يعرفه فليس هو صاحب حديث، وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال أبو حاتم الرازي: لا بأس بحديثه، وقال النسائي: ثقة، وقال الذهبي: كان من أئمة الدين، وقال ابن حجر: ثقة، مات بعد السبعين ومائة. (١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة، صحيح الحديث.

مراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ (ثقة صدوق): دلالة على ثقة الراوي، وتمام ضبطه لما يرويه، لا سيما مع توثيق النُّقَّاد له.

خلاصة القول فيمن أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح (صدوق) مقترنًا بما يدل على التوثيق، وتمام الضبط .

من خلال تتبع الرواة الذين وصفهم الإمام يعقوب بن شيبة بهذا المصطلح، والوقوف على أقوال النُّقَّاد فيهم، ومقارنة كلامه بكلامهم، تبيّن لنا أن الإمام يعقوب بن شيبة أطلق هذا الاصطلاح، وأراد به عِدة أوصاف تعتري الرواة، وتُبيِّن حالهم، ومن ذلك:

١. أن لفظة (ثقة صدوق) قد يُطلقها الإمام يعقوب بن شيبة، ويريد بها التوكيد على عدالة الراوي، وصِدق منطقه، وتمام ضبطه لِما يرويه، كما رأينا في ترجمة (الربيع بن نافع أبو توبة)، و(داود بن سليمان الهاشمي)، وغيرهما، وإذا أراد الإمام مَزيد رِفعة لهذا الراوي مما يدل على كمال حفظه وإتقانه، وإمامته أضاف إليها ما يدل على ذلك كقوله:" متقن"، أو " مأمون"، أو " ثبت"، كما رأينا في ترجمة الأئمة: (ابن أبي ذئب)، و(معلى بن منصور)، و(أبي نعيم الفضل بن دُكين).

٢. وقد يُطلق الإمام على الراوي قوله:" ثقة صدوق" ويُريد به وصف أدنى من مرتبة الثقة المتعارف عليها عند علماء المصطلح . لا سيما المتأخرين منهم .، والتي تشمل عدالة الراوي في دينه، وتمام ضبطه لِما يرويه، فهي مرتبة إذًا وسط بين الثقة بهذا المعنى، وبين وصفه بـ (الصدوق) الذي خفَّ ضبطه مع دينه، وأمانته، فهو ثقة إلّا أن العلماء قد جرَّبوا عليه المخالفة اليسيرة لِما يرويه الثقات

١) الجرح والتعديل (٣٨٣/٨)، تهذيب الكمال (١٨٤/٢٨)، سير أعلام النبلاء (٣٩٧/٧)، تقريب ابن حجر (١٩٦/٢).

المتقنين، كما رأينا في ترجمة: (خالد بن خدّاش المهلبي)، و(خلف بن تميم).

٣. وقد يُطلق الإمام يعقوب مصطلح (ثقة صدوق) ويُريد وصف الراوي بالعدالة في دينه إلا أن ضبطه خفّ عن درجة رجال الصحيح المعروفين بالحفظ والاتقان، وهو(الصدوق) كما عليه اصطلاح المتأخرين، كما رأينا في ترجمة (محمد بن بُكير الحضرمي).

٤. وقد يُطلق الإمام يعقوب هذا الاصطلاح أيضًا ليشمل الراوي الثقة في دينه، الصدوق في لهجته، الذي لا يكذب في روايته، إلّا أن له أوهامًا وأغاليط قد تُودِي بحديثه إلى الضعف، إلّا أن يُتابع، أو تظهر قرينة على تمام حفظه لهذا الحديث، وعليه فقوله:" ثقة صدوق " هُنا قد يُراد بها جانب الصلاح والتدين لدى الراوي، فهو بمنزلة الصدوق الذي يهم أو يُخطىء، كما رأينا في ترجمة: (أبي معاذ سعد بن عبد الحميد الحكمي)، و(عُبيد بن أبي قرة)، والله أعلى وأعلم.

المطلب الثالث

ـ الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح (صدوق) مقترنًا بما يدل على عدم ضبطه ، أو سوء حفظه ، أو نحو ذلك.

١. عبد الله بن عبد الله ابن أبي أويس، قال الإمام يعقوب بن شيبة عنه:" صدوق، صالح الحديث، وإلى الضعف ما هو ".[١].

هو: عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو أويس المدني، روى عن: عبد الله بن دينار، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، وعنه: عبد الله بن مسلمة القعنبي، ومعلى بن منصور، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد...وآخرون، تعددت أقوال الإمام يحيي بن معين فيه فقال: ليس بثقة، ومرة: ليس به بأس، وأخرى: صدوق ليس بحجة، وثالثة: صالح، ولكن حديثه ليس بذاك الجائز، وقال أيضًا: ضعيف الحديث، ومرةً قال: ثقة، وقال الإمام أحمد بن حنبل: ليس به بأس، وقال الإمام البخاري: ما روى من أصل كتابه فهو أصح، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: صالح، صدوق، كأنه ليِّن، وقال أبو حفص عمرو بن علي: فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق، وقال أبو داود: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: في أحاديثه ما يصح ويوافقه الثقات عليه، ومنها مالا يوافقه عليه أحدٌ، وهو ممن يُكتب حديثه، وقال ابن حجر: صدوق يهم، مات سنة سبع وستين ومائة.[٢].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: (ضعيف يُعتبر به) فهو: صدوق في نفسه، بمعنى: أنه من أهل العدالة، والأمانة، ولا يتعمد كذِبًا، إلا أنه ليس بضابط لِما يرويه غالبًا، فحديثه ضعيف حالَ انفراده، ولكنه صالح للاعتبار، لِذا أشار غير واحد من العلماء إلى أنه يُكتب حديثه.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (صدوق) مع وصف الراوي، بقوله:" صالح

---

١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٧٣/١١).

٢) **انظر ترجمته:** الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩٢/٥)، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٣٠/٥)، تاريخ بغداد (١٧٣/١١)، تهذيب الكمال للمزي (١٦٦/١٥)، تقريب التهذيب لابن حجر (٣٠٩/١).

الحديث، وإلى الضعف ما هو ": أرد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بقوله:" صدوق" الإشارة إلى أن هذا الراوي من أهل الصدق في منطقه، والورع في دينه، الذين لا يتعمدون الكذب في الرواية، ثم قرنها ببيان مرتبة حديث هذا الراوي بقوله:" صالح الحديث، وإلى الضعف ما هو" أي: أن حديثه صالح للسبْرِ والعرْضِ، إلا أنه من حيث الجملة أقرب إلى كونه ضعيفًا، أو ليس ببعيدٍ عن الضعف، وإنما اعترى هذا الراوي الضعف من جِهة خِفّة ضبطه، وسوء حفظه كما هو ظاهر من أقوال النقاد فيه، لِذا قرنه الإمام بلفظ الصدق الدافع لمظنة القدح في عدالته، وهذا هو الغالب في استعمال النُّقاد لهذا المصطلح. [١].

٢. يحيي بن يمان العِجْلِيّ[٢]، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" كان صدوقًا، كثير الحديث، وإنما أنكر أصحابنا عليه كثرة الغلط، وليس بِحُجة إذا خولِف، وهو من متقدمي أصحاب سفيان في الكثرة عنه...". [٣].

هو: يحيي بن يمان العجلي أبو زكريا الكوفي، روى عن: أسامة بن زيد، وسفيان الثوري، ومعمر بن راشد..، وعنه: الحسن بن عرفة، وسفيان بن وكيع بن الجراح، وأبو كُريِّب محمد بن العلاء... وسواهم، قال عنه يحيي بن معين مرةً: ثقة، ومرة: ليس به بأس، صدوق، ليس هو بذاك القوي، وأخرى: ربما عارضْتُ بأحاديث يحيي بن يمان أحاديث الناس، فما خالف الناس فيها ضربتُ عليه، وقال الإمام أحمد:

---

١) قد تتبعت هذه اللفظة (إلى الضعف ما هو) في كتب التراجم، ووجدت أن هذه اللفظة قد استعملها بعض النقاد للدلالة على سوء حفظ الراوي، دلّ على ذلك عباراتهم في جرح الراوي، ومن ذلك قول الإمام أبي حاتم الرازي في (الصلت بن دِينار الأزدي):" ليِّن الحديث، إلى الضعف ما هو، مضطرب الحديث، يُكتب حديثه. الجرح والتعديل (٤٣٨/٤)، وقوله في (محمد بن عبد العزيز الرملي):" كان عنده غرائب، ولم يكن بالمحمود عندهم، هو إلى الضعف ما هو" (٨/٨)، وكقول الإمام أحمد بن حنبل في (عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب):" إلى الضعف ما هو"، وقد غَمَز ابن عُيينة في حفظه. تهذيب الكمال (٥٠٣/١٣)، وكقول الإمام يحيي بن معين في (بِشر بن حرب):" إلى الضعف ما هو"، وقال عنه أَبو عَمرو الندبي، ليس هو قويا في الحديث". الكامل لابن عدي (١٥٨/٢).

٢) **العِجْليّ**: بكسر العين المهملة وسكون الجيم وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى بنى عجل. أنساب السمعاني (٢٣٨/٩).

٣) تاريخ بغداد (١٨٣/١٦).

يحيي يضطرب في بعض حديثه، ومرة قال: ليس بحجة، وقال علي بن المديني: صدوق، وكان قد أفلج فتغير حفظه، وقال أبو حاتم الرازي: مضطرب الحديث، في حديثه بعض الصنعة، ومحله الصدق، وقال وقال العجلي: كان ثقة، جائز الحديث، مُتعبدًا، معروفًا بالحديث، صدوقًا، إلا أنه فلج بآخره فتغيّر حفظه، وقال ابن عدي: أحاديثه عن الأعمش، والثوري عامتها غير محفوظة، وهو في نفسه لا يتعمد الكذب، إلا أنه يُخطيء، ويشتبه عليه، وقال ابن حجر: صدوق، عابد، يُخطيء كثيرًا، وقد تغيّر حفظه، مات سنة ثمان، وقيل: تسع وثمانين ومائة. [١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: (ضعيف يُعتبر به)، فهو صدوق في نفسه، صاحب عدالة وورع، إلا أنه يُخطيء في حديثه كثيرًا، وقد تغير حفظه في آخره، فغالبًا ما يُخالف الثقات فيما يرويه، إلا أنه يُعتبر بحديثه، ويُقبل.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ (صدوق) مع وصف الراوي بكثرة الغلط، وعدم الاحتجاج به إذا خُولِف: أي أن هذا الراوي صدوق في نفسه، لا يتعمد الكذب فيما يرويه، إلا أنه يُخطيء في حديثه كثيرًا، وأنّ منشأ الغلط في روايته بسبب تغيّر حفظه من شِدة المرض[٢]، فهو يؤثر تأثيرًا كليًا على الحافظة فيُحدِّث الراوي فتتداخل عليه الروايات، فيروي الحديث على أوجهٍ تُخالف حديث الثقات، لِذا فهو ليس بِحُجة إذا انفرد، أو خولِف، وإنما قرن الإمام بيان ضعف هذا الراوي بوصفه بكونه صدوقًا دلالة على أن كثرة غلطه لا تودي بحديثه إلى الترك والسقوط .

١) **انظر ترجمته:** تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (٦٨/١)، ورواية الدوري (٣١٩/٣)، الثقات للعجلي (٣٦٠/٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٩٩/٩)، الكامل لابن عدي (٩٢/٩)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٨٣/١٦)، تهذيب الكمال للمزي (٥٥/٣٢)، تقريب التهذيب لابن حجر (٣١٩/٢).

٢) **أصابه (الفلج)**، وهو شلل يُصيب أحد شقي الجسم طولًا، فيبطل إحساسه وحركته، يُقال: أصيب بالفالج فصار قعيد المنزل. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (١٧٣٧/٣) .

٣. حجاج بن أرطاة الكوفي، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" واهي الحديث، في حديثه اضطراب [١] كثير، وهو صدوق أحد الفقهاء". [٢].

هو: الحجاج بن أرطاة بن ثور أبو أرطاة الكوفي، روى عن: الحكم بن عتبة، وعمرو بن شعيب، وقتادة بن دعامة...، وعنه: إسماعيل بن عياش، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك... وخلق سواهم، قال عنه الإمام يحيي بن معين: ليس به بأس، ومرة: صالح، وأخرى: صدوق ليس بالقوي في الحديث، وليس هو من أهل الكذب، ومرة: لا يحتج به، وقال الإمام أحمد بن حنبل: كان الحجاج من الحفاظ، فقيل له: فلِمَ ليس هو بذاك عند الناس؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد حديثه إلا فيه زيادة، وقال أبو زرعة الرازي: صدوق مدلس، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق، يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال:" حدثنا " فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بيّن السماع، ولا يحتج بحديثه..، وقال ابن عدي: إنما عاب الناس عليه تدليسه هم الزهري، وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه، وقال الخطيب: أحد العلماء بالحديث والحفاظ له، وقال ابن حجر: أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس، مات سنة خمس وأربعين ومائة. [٣].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف يُكتب حديثه للاعتبار.

مُراد الإمام يعقوب هنا بـ (صدوق) مع وصف الراوي بكونه (واهي الحديث،

---

١) **المضطرب لغة:** أصل كلمة (اضطرب) ضَرَبَ، والضرب هو: إيقاع شيء على شيء، يقال: اضطرب الموج أي: ضرب بعضه بعضًا، والاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات، ويُعبّر به عن الأشياء المختلفة، يُقال: اضطرب الحبل بين القوم، أي اختلفت كلمتهم. تهذيب اللغة للأزهري (١٧/١٢)، لسان العرب لابن منظور (٥٤٤/١) **واصطلاحًا:** قال الحافظ ابن الصلاح: الْمُضْطَرِبُ مِنَ الْحَدِيثِ: هُوَ الَّذِي تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ فِيهِ فَيَرْوِيهِ بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهٍ وَبَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ مُخَالِفٍ لَهُ، وَإِنَّمَا نُسَمِّيهِ مُضْطَرِبًا إِذَا تَسَاوَتِ الرِّوَايَتَانِ، أَمَّا إِذَا تَرَجَّحَتْ إِحْدَاهُمَا بِحَيْثُ لَا تُقَاوِمُهَا الْأُخْرَى بِأَنْ يَكُونَ رَاوِيهَا أَحْفَظَ، أَوْ أَكْثَرَ صُحْبَةً لِلْمَرْوِيِّ عَنْهُ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحَاتِ الْمُعْتَمَدَةِ، فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحَةِ، وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ وَصْفُ الْمُضْطَرِبِ وَلَا لَهُ حُكْمُهُ. مقدمة ابن الصلاح (٩٣/١).

٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٣٣/٩).

٣) **انظر ترجمته:** تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (٨٤/١)، الجرح والتعديل (١٥٥/٣)، الكامل لابن عدي (٥١٨/٢)، تاريخ بغداد (١٣٣/٩)، تهذيب الكمال (٤٢٣/٥)، التقريب (١٥٢/١).

كثير الاضطراب): وصف الإمام يعقوب بن شيبة الراوي بكونه واهي الحديث، مع كثرة الاضطراب في حديثه دليلٌ على أن هذا الراوي في عِداد مراتب الرد، فهو جرْحٌ بالغٌ في الراوي، ناظر الوصف بـ " متروكٍ"، و" ساقطٍ "، و" هالكٍ " في ألفاظ مراتب الجرح. وكثيرًا ما يوصف الراوي كثير الاضطراب بأنه واهي الحديث كما وصف الإمام أبو زرعة الرازي (عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة) بقوله:" مضطرب الحديث واهي الحديث"[١]، وكقول الإمام أحمد بن حنبل في (مجالد بن سعيد):" يُكثر ويضطرب واهي الحديث"[٢]، وكقول الفلّاس في الإمام (النعمان بن ثابت):" مضطرب الحديث واهي الحديث"[٣]، وغيرها الكثير من أقوال العلماء، مما يدل على أن اضطراب الراوي في رواياته قد يؤول بحال حديثه إلى الترك والحط بالكلية، نظرًا لكثرة مخالفته فيما يرويه لحديث الثقات، أو أنّه من كثرة تدليسه تضطرب عليه الرواية فلا يحفظ على هذا الوجه سماعه، أو على الآخر، كما قال الإمام إسماعيل بن مسلم القاضي[٤] عنه:" مضطرب الحديث لكثرة تدليسه"[٥]، مما يدل على عدم ضبطه، وبناء عليه عدم التشاغل بما يرويه.

وإنما وصفه الإمام يعقوب بن شيبة مع وهائه بـ " صدوق أحد الفقهاء" دلالة على صِدق لهجته، وورعة وتقواه، فهو أحد حفّاظ الحديث، وأوعية العلم، وأعلام الدين، ولا يتعمّد كذبًا فيما يرويه، فأراد الإمام بهذا الصنيع إزالة التوهم الحاصل من وصفه بأنه " واهي الحديث، كثير الاضطراب " بأنه ساقط الرواية أو متروكها غالبًا، لا سيما وقد وصف غير واحد من النقّاد الراوي كثير المناكير، أو المتروك، أو المتهم بالكذب بكونه "واهي الحديث"، وجعل الحافظ ابن حجر وصف الراوي بـ " واهي الحديث "

١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨٨/٥).

٢) الجرح والتعديل (٤٦٢/٨).

٣) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٧/٦).

٤) **هو الإمام إسماعيل بن مسلم أبو محمد العبدي القاضي**، روى عن: الحسن البصري، ومحمد ابن واسع، وسعيد بن مسروق، وعنه الأئمة الكبار أمثال: ابن المبارك، وابن مهدي، وروح بن عبادة، وابن عيينة، ويحيي القطان، وأبو نعيم، وعدة، وثقه الأئمة: ابن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم. تهذيب الكمال (٣٣١/١).

٥) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (١٩٨/٢).

في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عنده، وهى مرتبة : من لم يوثّق البتة، وضُعِّف مع ذلك بقادح، ويُقال فيه: متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط"[١]، فهذه اللفظة تدل على أن الراوي قد استحق الترك بالكلية، وخرج عن حد الاعتبار بحديثه، لِذا دفع الإمام يعقوب هذا التوهم بوصفه بأنه صدوق، أي لا يتعمد كذبًا، ولِذا قال الإمام أبو حاتم الرازي عنه:" يُكتب حديثه"[٢]، وقال ابن عدي:" فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه". [٣].

٤. أيمن بن نابل، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" صدوق، وإلى الضعف ما هو".[٤].

هو: أيمن بن نابل أبو عمران الحبشي، روى عن: سعيد بن جُبير، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الله بن عبد الله بن عمر..، وعنه الأئمة: جعفر بن عون، وروح بن عبادة، وسفيان ابن عيينة، ووكيع بن الجراح،...، وعدة، وثقه الأئمة: سفيان الثوري، ويحيي بن معين، وابنُ عمار الموصلي، والحسن الطوسي، والترمذي، والحاكم أبو عبد الله، والنسائي، والعجلي، وقال أحمد بن حنبل: صالح الحديث، وقال أبو بكر الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله يُسألُ عن عبد العزيز بن أبي روّاد، وأيمن بن نابل، فقال: هؤلاء قومٌ صالحون . يعني: في الحديث فيما أرى . ، وقال الساجي: صدوق، وقال ابن المديني: ثقة ليس بالقوي، وقال أبو حاتم الرازي: شيخٌ، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن حبان: كان يُخطيء، وتفرَّد بما لا يُتابع عليه، وكان يحيي بن معين حَسن الرأي فيه، والذي عِندي تتكب روايته عند الاحتجاج إلّا ما وافق الثقات أولى من الاحتجاج به، وقال ابن عدي: لا بأس به فيما يرويه، وما ذكرته جُملة أحاديثه، ولم أرَ أحدًا ضعّفَهُ ممن تكلّم في الرجال، وأرجو أنّ أحاديثه لا بأس بها صالحة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي خالف الناس، ولو لم يكن إلّا حديث (التشهد) خالفه

١) مقدمة تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (٢٥/١).
٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥٥/٣).
٣) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٥١٨/٢).
٤) تهذيب الكمال للحافظ المزي (٤٤٧/٣).

الليث، وعمرو الحارث، وزكريا بن خالد عن أبي الزبير، وقال عنه الذهبي: الصدوق...كان من العُبّاد الأخيَار، وقال ابن حجر: صدوق يهم ، من الخامسة (صغار التابعين). [١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنه صدوق حسن الحديث [٢]، إلا ما خالف فيه الثقات فضعيف لا يُحتج به؛ فقد وثّقه على الإطلاق غير واحد من الأئمة، ووصفه بـ (صدوق) آخرون، ولم يَرْمه غيرهم بجرح قادحٍ اللهم إلّا أنّه قد أخذَ عليه من أخذ من الأئمة ابن حبان، والدارقطني، وغيرهما زيادته في أول التشهد الذي رواه عن أبي الزبير، عن طاووس، عن ابن عباس "باسم الله وبالله"[٣]، وقد رواه الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وزكريا بن خالد، وغيرهم عن أبي الزبير بدونها، وهو كذلك بدونها في صِحاح الأحاديث المروية في التشهد[٤]، وقد سَبَرَ الإمام ابن عَدي

---

١) انظر ترجمته: تاريخ ابن معين، دوري (٨٩/٣)، الجرح والتعديل (٣١٩/٢)، المجروحين للإمام محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)(١٨٣/١)،الكامل لابن عدي (١٤٩/٢)، تهذيب الكمال (٤٤٧/٣)، سير أعلام النبلاء (٣٠٩/٦)، تقريب التهذيب (١١٥/١)، هدي الساري (٣٩٢/١)، تحرير التقريب (١٥٧/١)، وقال مؤلفوه: بل قوي.

٢) أخرج له الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الحج على الرحل (١٥١٨/١٣٣/٢) متابعةً لمالك بن دينار، فقد روى البخاري حديث مالك بن دينار في الاحتجاج والأصول، ثم أخرج حديث أيمن بن نابل متابعة له عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها قالت:" يَا رَسُولَ اللَّهِ، اعْتَمَرْتُمْ وَلَمْ أَعْتَمِرْ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، اذْهَبْ بِأُخْتِكَ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ، فَأَحْقَبَهَا عَلَى نَاقَةٍ» فَاعْتَمَرَتْ.

٣) أخرج الإمام ابن ماجه في السنن، من طريق أَيْمَن بْن نَابِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ، كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ «باسْمِ اللَّهِ وَباللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَواتُ وَالطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ لَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ» سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التشهد =(٩٠٢/٢٩٢/١) بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، وأخرجه النسائي في (المجتبى) كتاب التطبيق، نوع آخر من التشهد (١١٧٥/٢٤٣/٢).

٤) أخرج الإمام محمد بن عيسى الترمذي في العلل الكبير، باب (ما جاء في التشهد) حديث أيمن ابن نابل هذا بزيادة "باسم الله وبالله" في أوله، وقال: فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. هَكَذَا يَقُولُ أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ اللَّيْثُ ابْنُ سَعْدٍ... أي: بدونها (٧٢/١) بتحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ ، كذا راجع: تحرير التقريب (١٥٧/١).

أحاديثه، وقال: ولم أرَ أحدًا ضعّفَهُ ممن تكلّم في الرجال، وأرجو أنّ أحاديثه لا بأس بها صالحة. [١].

وإنما توسطنا الرأي فيه . على ما رأينا من توثيق غالب النُّقاد له . ؛ نظرًا لما ورد له من مخالفة للثقات فيما حدّث به، ولأنه مُقلٌ ليس من أهل العلم المكثرين من الرواية، فقد قال الإمام أبو الحسن بن القطّان تعقيبًا على قول الإمام أبو حاتم الرازي:" شيخ":" فَلَيْسَ بتعريف بِشَيْء من حَاله، إِلَّا أَنه مقل لَيْسَ من أهل الْعلم، وَإِنَّمَا وَقعت لَهُ رِوَايَة أُخِذتْ عَنهُ".[٢].

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة فيه بقوله:" صدوق، إلى الضعف ما هو ": أي أن هذا الراوي صدوق في نفسه، وفي لهجته، وفيما يُحدِّث به من الأحاديث، اللهم إلّا أن له أخطاء في الرواية يُخالف فيها الثقات نصّ عليها النُّقّاد، لِذا وصفه بقوله: "إلى الضعف ما هو"[٣] أي أن حديثه ليس ببعيدٍ عن الضعف، وإنما هو عُرضةٌ له، فلا يُقبل على الإطلاق، ويُتحرى حاله فيما يرويه، فما وافق فيه الثقات فمقبول، وما خالف فيُتنكّب. والله أعلم.

٥. النعمان بن ثابت أبو حنيفة، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" صدوق، ضعيف الحديث". [٤].

هو: النعمان بن ثابت التيمي أبو حنيفة، روى عن: الحكم بن عُتيبة، وسعيد بن مسروق، وسِماك بن حرب..، وعنه: جعفر بن عون، وعبد الرزاق الصنعاني، وأبو نُعيم الفضل بن دُكين...وخلق سواهم، قال يحيي بن معين: كان ثقة صدوقًا في الحديث والفقه، مأمونًا على دين الله (راوي هذا الخبر أحمد بن عطية ليس بثقة)، وقال مرة: كان يُضعّف في الحديث، وقال أخرى: كان أبو حنيفة عندنا من أهل

١) الكامل لابن عدي (١٤٩/٢).

٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٦٢٧/٤) للإمام علي بن محمد أبي الحسن ابن القطان (المتوفى : ٦٢٨هـ)، بتحقيق: د/ الحسين آيت سعيد، الناشر : دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٣) أي أن حديثه قريبٌ من الضعف. انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للشيخ محمد أبو شُهبة (٤١٠/١)، بنشر: دار الفكر العربي، بيروت١٤٠٣هـ.

٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٥٧٣/١٥).

الصدق، ولم يُتهم بالكذب، وقال ابن سعد: هو صاحب الرأي، وكان ضعيفًا في الحديث، وقال سفيان الثوري: غير ثقة ولا مأمون، وقال ابن المبارك: اضربوا على حديث أبي حنيفة، وأمّا عن فقهه فقال: أفقه الناس، وقال يحيي ابن سعيد: لم يكن بصاحب حديث، وقال مرة: لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله، وقال الشافعي: الناس في الفقه عِيالٌ على أبي حنيفة، وقال أحمد بن حنبل: حديثه ضعيف، ورأيه ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، وقال ابن حبان: كان رجلاً جدْلًا، ظاهر الورع، لم يكن الحديث من صناعته،... على أن أئمة المسلمين، وأهل الورع في الدين في جميع الأمصار، وسائر الأقطار جرّحوه، وأطلقوا عليه القدح إلا الواحد بعد الواحد...، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف، وزيادات في أسانيدها ومتونها، وتصاحيف في الرجال...، ليس هو من أهل الحديث، ولا يُحمل على من تكون هذه صورته في الحديث، وقال الذهبي: الإمامة في الفقه ودقائقه مُسلّمة إلى هذا الإمام، وهذا أمرٌ لا شكّ فيه، وقال ابن حجر: فقيه مشهور، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح وله سبعون سنة.[١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: إمامٌ في الفقه بلا مُنازع، ضعيفٌ في الحديث.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله فيه:" صدوق، ضعيف في الحديث": أي أنّه إمام من أهل الصدق في القول، صاحب ورع ودِين وفقه، ولم يُتهم بالكذب في الحديث، إلا أنه ضعيف الحديث بما له من أغاليط، وتصاحيف، وزيادات يُخالف فيها الثقات، ووصف الإمام يعقوب بأنه صدوق مع ضعفه لإزالة توهم القدح في عدالته، كما قال الإمام يحيي ابن معين في حقه:" كان يُضعّف في الحديث....، ومرة قال: كان أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يُتهم بالكذب". [٢].

---

١) طبقات ابن سعد (٣٦٨/٦)، الجرح والتعديل (٤٤٩/٨)، المجروحين لابن حبان (٦٠/٣)،الكامل لابن عدي (٢٣٥/٨)، تاريخ بغداد (٤٤٤/١٥)، تهذيب الكمال (٤١٧/٢٩)، سير أعلام النبلاء (٣٩٠/٦)، تقريب التهذيب (٢٤٨/٢).

٢) تهذيب الكمال للمزي (٤٢٤/٢٩).

٦. عبدالله بن محمد بن عقيل، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جدًا".[١].

هو: عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو محمد المدني، روى عن: أنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعبدالله بن عمر بن الخطاب..، وعنه: حماد بن سلمة، وسفيان الثوري، ومعمر بن راشد...وعِدة، قال سفيان الثوري: كان ابن عقيل في حفظه شيء، وقال أبو عبدالله بن عبدالرحمن بن الحكم: خيِّرٌ فاضلٌ، ووصفه بالعبادة، وقال: إن كانوا يقولون فيه شيئًا ففي حفظه، وقال ابن سعد: منكر الحديث لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، وقال البخاري: مقارب الحديث، وقال أبو حاتم: لين الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يُحتج بحديثه، يُكتب حديثه، وقال الترمذي: هو صدوق، لكن تكلَّم فيه بعضهم من قِبل حفظه، وقال الفسوي: صدوق في حديثه ضعف، وقال ابن حبان: كان عبدالله من سادات المسلمين، من فقهاء أهل البيت وقُرَّائهم، إلّا أنه كان ردىء الحفظ، وقال ابن عدي: روى عنه جماعة من المعروفين الثقات...، يكتب حديثه، وقال ابن حجر: صدوق، في حديثه لِين، ويُقال تغيَّر بآخره، مات بعد الأربعين ومائة. [٢].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيفٌ، يُكتب حديثه للاعتبار.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ " صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جدًا ": إنّ اطلاق لفظ " الصدق" هنا مع الإشارة إلى الضعف الشديد دلالة على أن الضعف الذي اعترى هذا الراوي لا يبلغ به حد الترك والسقوط بل يُعتبر بحديثه، وأن القدح في هذا الراوي لم يكن من قِبل الطعن في عدالته، وإلّا فهو من أهل العلم، والدين، والورع، وإنما لم يكن بالحافظ.

---

١) تهذيب الكمال (٧٨/١٦).

٢) **انظر في ترجمته:** الطبقات لابن سعد (٣٩٢/٥)، تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (٧٢/١)، الجرح والتعديل (١٥٣/٥)، الكامل لابن عدي (٢٠٥/٥)، المجروحين لابن حبان (٣/٢)، الضعفاء والمتروكين للإمام عبد الرحمن ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) (١٤٠/٢) تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، تهذيب الكمال (٧٨/١٦)، سير أعلام النبلاء (٢٠٤/٦)، التقريب لابن حجر (٥٣٠/١).

٧. سويد بن سعيد، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" صدوق، مضطرب الحديث لا سيما بعد ما عمي".[١].

هو: سويد بن سعيد بن سهل أبو محمد الحَدَثَانَيّ[٢]، روى عن: سفيان بن عيينة، وشريك ابن عبد الله النخعي، والوليد بن مسلم...، وعنه: مسلم بن الحجاج، وابن ماجه، وأبوزرعة الرازي...،وعدة، وثّقه الأئمة: العجلي، والدارقطني، والخليلي، وزاد الدارقطني: ولكنه ربما قرأ عليه القوم بعد ما كبر حديث فيه بعض النكارة فيُجيزه، وقال ابن معين عنه: لو كان لي خيل ورجال لخرجتُ إلى سويد بن سعيد حتى أحاربه، وقال مرة: حلالُ الدمِ، وقال أخرى: ما حدَّثَكَ فاكتب عنه، وما حدّث به تلقينًا فلا، وقال الإمام أحمد بن حنبل: أرجو أن يكون صدوقًا، أو لا بأس به، وضعّفه الإمام البخاري، وقال: كان كلما لُقِّن شيئًا لقنه، وضعّف أمره، وقال أبو حاتم الرازي: كان صدوقًا، وكان يُكثر من التدليس، وقال أبوزرعة الرازي: أمّا كتبه فصحاح، وكنتُ أتتبع أصوله فأكتب منها، فأمّا إذا حدّث من حفظه فلا، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: هو إلى الضعف أقرب، وقال الخطيب: كفّ بصره في آخر عمره فربما لُقِّن ما ليس من حديثه، وقال ابن حجر: صدوق في نفسه، إلا أنّه عَمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، مات أربعين ومائتين عن مائة سنة.[٣].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: صدوق في نفسه لا يتعمّد كَذِبًا، وحديثه مستقيم في أوّل أمره، ثم طرأ عليه العمى فتغيّر وحدّث حال تغيره بمناكير كثيره لتلقنه ما ليس من حديثه، وكذا كان يُكثر من التدليس، فضُعِّف حديثه لِذلك، وإنما أخرج له

---

١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣١٦/١٠).

٢) **الحَدَثانى:** بفتح الحاء والدال المهملتين والثاء المنقوطة بثلاث، وفي آخرها النون، والمشهور بهذه النسبة ...، وسويد بن سعيد الحدثانى، يروى عن: مالك، وابن عيينة وغيرهما، ويقال له: الحديثي أيضا من أهل الحديثة، بلدة على الفرات. أنساب السمعاني (٨٨/٤).

٣) **انظر ترجمته:** الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤٠/٤)، الكامل لابن عدي (٤٩٦/٤)، تاريخ بغداد (٣١٦/١٠)، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (١١٩/١) بتحقيق: خليل بن محمد العربي، نشر: الفاروق الحديثة، ودار الكتاب الإسلامي، تهذيب الكمال للمزي (٢٤٧/١٢)، تقريب التهذيب (٤٠٣/١).

الإمام مسلم في (الصحيح) فيما تُوبِع عليه لا فيما تفرّد به [١]، وبهذا اعتذر للإمام أبي زرعة الرازي لمّا عاتبه في شأنه [٢]، إلّا أنه ليس بمطروحٍ بالكلية، وإنما يُكتب للسبر والعرضِ، فما وافق فيه الثقات فقوي مقبول، وإلّا فلا.

مُراد الإمام يعقوب بقوله:" صدوق، مضطرب الحديث، لا سيما بعدما عمي": يتفق حُكم الإمام يعقوب بن شيبة على سويد بن سعيد مع رأي أئمة الحديث وحُرَّاسه فالرجل صدوقٌ في نفسه كما وصفه غير واحد من النُّقَّاد، غير بمتهِم في عدالتِه، لِذا وصفه غير واحد من العلماء بأنه صدوق، وإنما طرأ عليه الاضطراب والضعف في روايته بسبب عارض العمى، لِذا يَتَعيَّن علينا التحري في حديثه، وتوقي النظر في أنّه كيف روى، وعلى أيّ وجهٍ روى؟

٨. موسى بن عبيدة الرَّبَذِيّ [٣]، قال عنه يعقوب بن شيبة:" صدوق، ضعيف الحديث جدًا، ومن الناس من لا يكتب حديثه؛ لوهائه، وضعفه، وكثرة اختلاطه [٤]، وكان من أهل الصدق". [٥].

هو: موسى بن عبيدة بن نشيط الرَّبْذي أبو عبد العزيز المدني، روى عن: أبي حازم سلمة ابن دينار، وعبد الله بن دِينار، ونافع مولى ابن عمر، وعنه: جعفر بن

---

١) راجع صحيح مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) المواضع الآتية: (٢٣/٥٣/١)،(٢٤٤/٢١٥/١)، (٢٦٣٥/٢٠٢٩/٤) بتحقيق الشيخ: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢) **راجع في ذلك:** النكت على مقدمة ابن الصلاح للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) (٢٧٥/١).

٣) **الرَّبَذِيّ:** بفتح الراء، والباء المعجمة بواحدة وفي آخرها ذال منقوطة ،هذه النسبة إلى الرَّبَذَة وهي من قرى المدينة على طريق الحجاز، إذا رحلت من فيد إلى مكة، وبها قبر أبى ذر الغفاريّ رضي الله عنه، وكان يسكنها وتوفى بها. الأنساب للسمعاني (٧٢/٦).

٤) **حقيقة التخليط، هو:** فساد العقل، وضعف الذاكرة، وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن، وسرقة مال، أو ذهاب كتب، أو احتراقها.

حكم من اختلط من الرواة: يُقبل منهم ما روي عنهم مما حدثوا به قبل الاختلاط، ولا يقبل ما حدثوا به بعد الاختلاط، أو شك فيه أهو قبل الاختلاط أم بعده وذلك على سبيل الاحتياط. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (٦٧١/١) للدكتور: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، نشر: دار الفكر العربي.

٥) تهذيب الكمال للحافظ المزي (١٠٤/٢٩).

عون، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج...وجماعة سواهم، قال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وليس بحجة، وقال ابن معين: كان رجلًا صالحًا حدّث بأحاديث مناكير، وقال مرة: حديثه ضعيف، وإنما ضُعِّفَ لأنه روى عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير...وليس بالكذوب، وزاد مرة أخرى: إلا أنّه يُكتب من حديثه الرِّقاق، وقال البخاري: قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث، وقال أبو زرعة الرازي: ليس بقوي الحديث، وقال ابن حبان: كان من خِيار عباد الله نُسكًا وفضلًا وصلاحًا، إلا أنه غفل عن الإتقان في الحفظ حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهمًا، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمّد فبطل الاحتجاج به من جِهة النقل، وإن كان فاضلًا في نفسه، وقال ابن عدي: الضعف على حديثه بيِّن، وقال ابن حجر: ضعيف..، وكان عابدًا، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. (١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف الحديث، إلا أنه من أهل الصدق والصلاح يُكتب من حديثه الرقاق.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ " صدوق" مع وصف الراوي بأنه ضعيف الحديث جدًا ومن الناس من لا يكتب حديثه؛ لوهائه، وضعفه، وكثرة اختلاطه، وكان من أهل الصدق": أي أن هذا الراوي من أهل العدالة، والصدق، والفضل، وليس بكذوبٍ، إلا أنه ضعيف عند أهل العلم بالحديث من قِبل حفظه، وكأن وصف الإمام يعقوب لهذا الراوي هو خلاصة حاله من خلال أقوال النُّقَّاد فيه.

١) **انظر في ترجمته:** تاريخ ابن معين، دوري (٢٤٧/٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٥١/٨)، المجروحين لابن حبان (٢٣٤/٢)، الكامل لابن عدي (٤٤/٨)، تهذيب الكمال للمزي (١٠٤/٢٩)، تقريب التهذيب لابن حجر (٢٢٦/٢).

٩. النضر بن إسماعيل البَجَلِيّ[١]، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" صدوق، ضعيف الحديث".[٢].

هو: النضر بن إسماعيل بن حازم البجلي أبو المغيرة الكوفي، روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وسليمان الأعمش، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى..، وعنه: أحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع البغوي، وأبو خيثمة زهير بن حرب...، وجماعة سواهم، قال عنه يحيي ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: كان صدوقًا، وكان لا يدري ما يُحدِّث به، وقال الإمام أحمد بن حنبل: لم يكن يحفظ الأسانيد، وقال مرة: قد كتبنا عنه ليس بالقوي، يُعتبر بحديثه، ولكن ما كان من رقائق، وقال أبو زرعة الرازي، والنسائي: ليس بالقوي، وقال عنه الإمام أبوداود: تَجيء عنه مناكير، وقال العجلي: ثقة، وقال ابن حبان: كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه، استحق الترك من أجله، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال الدارقطني: صالح، وقال ابن حجر: ليس بالقوي، مات سنة اثنين وثمانين ومائة. [٣].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف الحديث، يُكتب حديثه للاعتبار.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ " صدوق، ضعيف الحديث": أي؛ أن هذا الراوي صدوق في لهجته، ومنطقه، من أهل الصلاح والفضل، إلا أنّه زمنًا في الحديث، لم يكن من صناعته.

١٠. الضحَّاك بن عثمان الحِزَامِي[٤] ، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" صدوق، في حديثه ضعف".[٥].

هو: الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد بن حِزام القرشي أبو عثمان المدني،

---

١) **البَجليّ:** بفتح الباء المنقوطة بواحدة والجيم، هذه النسبة الى قبيلة بُجيلة.الأنساب للسمعاني(٩١/١).

٢) تهذيب الكمال للمزي (٢٧٥/١٣).

٣) **انظر في ترجمته:** ثقات العجلي(٣١٣/٢)، المجروحين لابن حبان (٥١/٣)، الكامل لابن عدي (٢٦٦/٨)، تاريخ بغداد (٥٩٧/١٥)، تهذيب الكمال (٢٧٥/١٣)،(٣٧٢/٢٩)، موسوعة الدارقطني (٦٨١/٢)، تقريب التهذيب (٥٦١/١).

٤) **الحِزامي:** بكسر الحاء المهملة، والزاى والميم بعد الألف، هذه النسبة إلى الجد الأعلى، ومن المشهور بها عثمان بن الضحاك. أنساب السمعاني (١٤٦/٤).

٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣٢٤/٢) للإمام شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).

روى عن: سعيد المقبري، وعبد الله بن دِينار، وعبد الله بن عروة بن الزبير...، وعنه: سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، ويحيي بن سعيد القطان...، وعِدة، وثقه الأئمة: ابن سعد، ويحيي بن معين، وأحمد بن حنبل، وابن المديني، وأبو داود، وأبو مصعب الزبيري في آخرين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مرة: من المتقنين، وأهل الورع في الدين، وقال العجلي: جائز الحديث، وقال أبو زرعة الرازي: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، وكان صدوقًا، وقال مرة:" ليس بالقوي، وقال ابن عبد البر: كان كثير الخطأ ليس بحجة، وقال الذهبي: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق يهم، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة.[١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: الظاهر من خلال أقوال العلماء فيه أن هذا الراوي ثقة صدوق في نفسه، ودينه، ومنطقه، وفيما يُخبر به، إلا أن له أغلاطًا، وأخطاءً، ومخالفات للثقات[٢] في طولِ ما حدّث، فهو كما قال ابن سعد:" كثير الحديث"[٣]، فلا يَخل ذلك بثقته؛ لتناسب كثرة خطئه مع كثرة حديثه، ومع ذلك فهو ممن يُكتب حديثه، ويُتحرى حاله فيما روى، وعلى أيّ وجهٍ روى، ولهذا أخرج له الإمام مسلم في(الصحيح) مُحتجًا به [٤]، ومتابعةً [٥]، وهذا دليلٌ على أن هذا الراوي له أحاديث تُقبل استقلالًا لا سيما إذا احتفتْ بقرائنِ القبولِ، وقد يحتاج في بعض الأحوال إلى

---

١) **انظر في ترجمته:** الطبقات لابن سعد (٤٤٨/٥)، ثقات العجلي (٤٧١/١)،الجرح والتعديل (٤٦٠/٤)، ثقات ابن حبان (٤٨٢/٦)، ومشاهير علماء الأمصار للإمام ابن حبان البستي (٢١٤/١). بتحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، رجال صحيح مسلم للإمام أحمد بن علي أبي بكر بن منجويه (٧٠٨/٣٢٤/١)، بتحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت،١٤٠٧هـ، وتهذيب الكمال (٢٧٤/١٣)، ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي (٣٢٤/٢)، التقريب (٤٤٣/١)

٢) انظر ما خالف فيه الحفّاظ: علل ابن أبي حاتم (٤٧٥/٤٠٨/٢)، (١٩٦٩/٢٦٣/٥)، وعلل الدارقطني: (٢٧٧٠/٣٤٢/١٢)،(٣٤٩٩/١٥٩/١٤)،(٣٨٢٢/٥٠/١٥)،(٤١٢٣/٤٣٠/١٥).

٣) الطبقات للإمام ابن سعد (٤٤٨/٥).

٤) انظر: صحيح الإمام مسلم ، كتاب الحيض، باب تحريم النظر إلى العورات (٣٣٨/٢٦٦/١)، وباب ترك رد السلام أثناء البول (٣٧٠/٢٨١/١)، وغيرها من المواضع.

٥) انظر: صحيح الإمام مسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع (٤٨٠/٣٤٩/١)، وكتاب الإمارة، باب النهي أن يُسافر بالمصحف إلى أرض الكفار..(١٨٦٩/١٤٩١/٣)، وغيرها من المواضع، وعدد ما له عند مسلم (١٤) رواية.

من يُتابعه على ما روى حتى يُقبل حديثه، ولهذا قال الإمام أبو حاتم الرازي:" يُكتب حديثه ولا يُحتج به".[١] أي: على الإطلاق.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ " صدوق، في حديثه ضعف": يتناسب حكم الإمام يعقوب ابن شيبة هنا على هذا الراوي مع ما ذهب إليه نُقّاد الحديث، فهو عدلٌ في دينه، صدوق في لهجته، ضابطٌ في غالب ما يرويه، إلا أن له بعض أخطاء، ومخالفات، ولم يُضعَّف في جميع ما يرويه، ولِذا قال الإمام يعقوب " في حديثه ضعف" أي أن بعض حديثه ضعيف لا كلَّهُ، ولهذا كان ينتقي الإمام مسلم بن الحجاج من حديثه ما يحتج به، أو يتابع عليه، وهذا بخلاف الراوي السابق له (النضر بن إسماعيل) قال عنه:" صدوق، ضعيف الحديث"، وهو أيضًا يتناسب مع ما قاله العلماء في حاله من أنه صدوق في نفسه، ضعيفٌ في الحديث مطلقًا، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على دقّة الإمام يعقوب بن شيبة في اختياره الألفاظ التي تُفيد بيان حال الراوي بِدقة بحيث تتوافق مع ما يراه النقّاد .

١١. أحمد بن جُمَيْل المَرْوَزي[٢]، قال عنه يعقوب بن شيبة:" صدوق لم يكن بالضابط"[٣].

هو: أحمد بن جميل أبو يوسف المَرْوَزي، نزيل بغداد، روى عن: عبد الله بن المبارك، ومعتمر بن سليمان، وابن عيينة...، وعنه: يعقوب بن شيبة السدوسي، وعباس بن محمد الدوري، وأبو بكر بن أبي الدنيا...وآخرون، قال عنه يحيي بن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وكذا وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وقال: رأيت أبي يسمع منه وأنا شاهدٌ معه، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الإمام محمد بن إسحاق الصاغاني: حدثنا أحمد بن جُميل وهو ثقة،

---

١) الجرح والتعديل (٤٦٠/٤).

٢) **المَرْوَزِيّ**: بفتح الميم والواو بينهما الراء الساكنة وفي آخرها الزاى، هذه النسبة إلى مَرْو، خرج منها جماعة كثيرة قديمًا وحديثًا من أهل العلم والحديث. أنساب السمعاني (٢٠٧/١٢).

٣) تاريخ بغداد (١٢١/٥). /

ليست له رواية في الكتب الستة، مات سنة ثلاثين ومائتين.[١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أقل ما يُقال حول حال هذا الراوي أنّه صدوقٌ حسن الحديث إن لم يكن ثقة[٢]، وحديثه قوي لا سيَّما عن ابن المبارك؛ فهو من أجِلَّة أصحابه.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بقوله:" لم يكن بالضابط" مع وصف الراوي بكونه صدوقًا: من خلال تتبع حال هذا الراوي في كُتب الرجال، وغيرها لم أقف على من أساء الرأي فيه، ولو مِن قِبل حفظه حتى إن الإمام أبا حاتم الرازي من المتشددين قال عنه صدوق، وهو وسم في الغالب يُطلقه على الرواة الثقات، اللهم إلا أن الإمام يعقوب بن شيبة قال عنه: " لم يكن بالضابط" ولعل مُراد الإمام يعقوب بهذا الوصف أن هذا الراوي لم يكن بالضابط الضبط التام الذي يجعل حديثه صحيح على الإطلاق، فهو عدلٌ في نفسه، قلّ ضبطه قليلًا عن درجة رجال الصحيح، أو أنه لم يكن بالضابط للطُرق والعلل، وأما الصدق والضبط في الجُملة فلم يَكُن مدفوعًا عنه، فحديثه على ذلك قوي لكن لا يرتقي إلى مرتبة التوثيق المطلق، فإذا تُوبِع على حديثه كان صحيحًا، وقد روى عنه الإمام أبو زرعة الدمشقي حديثًا، وقال: "هذا حديثٌ جليلٌ حديث ابن جميل المروزي". [٣].

١٢. سُرَيْج بن يونس أبو الحارث، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" شيخ صالح صدوق".[٤].

هو: سُرَيْج بن يونس بن إبراهيم البغدادي أبو الحارث، مَرْوَزي الأصل، سكن

١) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٤/٢)، الثقات لابن حبان (١١/٨)، مسند أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني ت ٣١٦هـ (١٢٢/٢) بتحقيق: أيمن بن عارف، دار المعرفة بيروت ١٩٩٨م، تاريخ بغداد (١٢١/٥)، تعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر (٢٧٧/١).

٢) وقد وجدت محققوا مسند الإمام أحمد، طبعة الرسالة، حكموا على حديثه بأنه قويّ، وذكروا أنه قد توبع عليه، وبقية رجال الإسناد ثقات، وإنما لم يطلقوا ثقته، أو تصحيح حديثه لكلام الإمام يعقوب ابن شيبة فيه. مسند الإمام أحمد، طبعة الرسالة (١١٤/٢).

٣) الفوائد المعللة لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت٢٨١هـ) (٩٠/١)، بتحقيق: رجب ابن عبد المقصود، نشر: مكتبة الإمام الذهبي – الكويت ٢٠٠٣م.

٤) تهذيب الكمال للمزي، ترجمة إسحاق بن أبي إسرائيل (٤٠٢/٢).

بغداد، روى عن: إسماعيل بن عُلية، وسفيان بن عُيينة، وعبد الرحمن بن مهدي...، وعنه الأئمة الكِبار أمثال: مسلم بن الحجاج، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وابن أبي الدنيا، وخلقٌ سواهم، أثنى عليه الإمام أحمد وقال: رجلٌ صالح، صاحبُ خيْرٍ ، وثقه ابن معين، وأبو داود السجستاني، وقال أحمد، والنسائي، وابن معين في روايةٍ: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال عنه إسحاق بن إبراهيم الختلي: الشيخ الصالح الصدوق، وقال ابن الجوزي: كان ثقة صالحًا له كرامات، وقال الذهبي: كان سُريج من الأئمة العابدين، له أحوال، وكان رأسًا في السُّنَّة، وقال ابن حجر: ثقة عابد، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. [١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة، صحيح الحديث.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله:" شيخ صالح صدوق": إن لفظتي: " شيخ"، "صالح" إنما يستعملهما أئمة الجرح والتعديل في أدنى مراتب التعديل التي تَقْرُب من الجرح، والتي قال عنها ابن أبي حاتم:" وإذا قيل:" شيخ" فهو بالمنزلة الثالثة . أي بعد ثقة، وصدوق . يُكتب حديثه، ويُنظر فيه، وإذا قيل:" صالح الحديث" فإنه يُكتب للاعتبار. [٢].

وعند تتبع أقوال العلماء حول حال هذا الراوي تبيّن أنه ثقة صحيح الحديث، وعليه يُحمل وصف الإمام يعقوب بن شيبة له بأنه " شيخ صالح صدوق" أي أنه شيخ صالح في دينه لا في حديثه، كما رأينا من وصف العلماء له بأنه صالح له كَرَامات، أو له أحوال، أو عابدٌ، وهو في حديثه ثقة صدوق.

وفي مِثل ذلك يقول الحافظ ابن حجر:" وإذا قالوا:" شيخ صالح" أرادوا به في دِينه لا في حديثه، لأن من عادتهم . أي الأئمة المتقدمين . إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك فقالوا:" صالح الحديث"، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يُراد به الدِّيَانة"[٣]، وقد دلّ على هذا المُراد قرائن الحال.

---

١) انظر ترجمته: الجرح والتعديل (٣٠٥/٤)، تاريخ بغداد (٣٠٢/١٠)،المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (٢٢٧/١١)، تهذيب الكمال (٢٢١/١٠)، سير أعلام النبلاء (١٤٦/١١)،التقريب لابن حجر (٣٤١/١).

٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٧/٢).

٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (٦٨٠/٢).

١٣. زُهير بن محمد التَّمِيمِيّ [١]**، قال عنه يعقوب بن شيبة:" صدوق صالح الحديث".**[٢]. هو: زهير بن محمد التميمي أبو المنذر الخُرساني، روى عن: صالح بن كيسان، وحميد الطويل، ويحيي بن سعيد الأنصاري..، وعنه: روح بن عبادة، وعبدالرحمن بن مهدي، وسليمان بن داود الطيالسي...وآخرون، قال عنه أحمد بن حنبل: ثقة، وعنه: ليس به بأس، وعنه: مقارب الحديث[٣]، وعن يحيى بن معين: صالح لا بأس به، ومرة قال: مستقيم الحديث، وعنه أخرى: ضعيف، وقال البخارى: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفى حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث من حفظه ففيه أغاليط، وما حدث من كتبه فهو صالح، وقال عثمان بن سعيد الدارمى، وصالح ابن محمد البغدادي: ثقة، صدوق، وزاد عثمان: وله أغاليط كثيرة، وقال العجلى: جائز الحديث، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوى، وقال أخرى: ليس به بأس، وقال ابن عدي: ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه فإنه إذا حدَّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شِبه المستقيم، وأرجوا أنه لا بأس به، وقال ابن حجر: ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضُعِّف بسببها، مات سنة اثنتين وستين ومائة.[٤].

---

١) **التَّمِيمي:** بفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها، والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الميمين المكسورتين، هذه النسبة الى تميم ، والمنتسب اليها جماعة من الصحابة والتابعين. أنساب السمعاني (٧٦/٣).

٢) تهذيب الكمال (٤١٤/٩).

٣) **مُقارب الحديث:** هو من القُرْب ضد البُعد، من ألفاظ التعديل، وقد جعلها الحافظ العراقي في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عنده، وهو بكسر الراء معناه: أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، وبفتح الراء: أي حديثه يُقاربه حديث غيره، والمعنى: أن حديثه وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط، ولا الجلالة. انظر: النكت الوفية في شرح الألفية (٢٥/٢) للإمام برهان الدين إبراهيم بن عُمر البقاعي، تحقيق: ماهر الفحل، مكتبة الرشد ٢٠٠٧م ، شرح التبصرة والتذكرة (٣٧٢/١) للإمام أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي (ت٨٠٦هـ)، بتحقيق الشيخان: عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢م، والغاية في شرح الهداية في علم الرواية (١٢٤/١) للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت ٩٠٢هـ) تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ ٢٠٠١م، وشرح الموقظة للشيح عبد الله السعد (٣٦٢/١).

٤) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥٨٩/٣)، الكامل لابن عدي (١١٧/٤)، تهذيب الكمال (٤١٤/٩).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف في رواية أهل الشام عنه، قوي في غيرها، قال الإمام أحمد بن حنبل:"... أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عَبْد الرحمن بْن مهدي، وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح" [١]، وقال الإمام البخاري كما ذكره الترمذي في (العلل الكبير):" أحاديث أهل العراق عنه مُقاربة مستقيمة".[٢].

وقد أخرج له الإمام البخاري في (الصحيح) فيما توبع عليه [٣]، وأخرج له الإمام مسلم في (الصحيح) في موضعين[٤]، ولعلهما انتقيا من حديثه في غير رواية الشاميين عنه.

وخلاصة حاله: أنّه ليس بالثقة المتقن، ولا بالضعيف الساقط، هو في مرتبة متوسطة، ويُحتج ببعض حديثه كما فعل الشيخان.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله:" صدوق صالح الحديث": أي أن هذا الراوي عدلٌ في نفسه، صدوق في لهجته، وحديثه في مرتبة من يُكتب للسبر والعرض والاختبار لِما طرأ عليه من أغاليط في رواية الشاميين عنه، فإذا تبيّن أن حديثه في غيرها فهو قويٌ.

وقد قيَّد الإمام يعقوب هنا وصف الصلاح بأنه فيما يخص الرواية، وهو غير الصلاح المطلق الذي يُحمل على صلاح الدين، فناسب ذلك ما قاله أئمة الجرح والتعديل في حاله، وكذا كان الإمام عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذِكر حديث الرجل فيه ضعفٌ، وهو رجل صدوق، فيقول: صالح الحديث.[٥].

---

١) تهذيب الكمال (٤١٧/٩).

٢) العلل الكبير للإمام أبي عيسى الترمذي (٣٩٥/١) .

٣) صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض (٥٦٤٨/١١٤/٧).

٤) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١٨٨/١٧٥/١)، وباب أهون أهل النار عذاب (٢١١/١٩٥/١).

٥) التقييد والإيضاح (١٦٠/١) للإمام أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد بن عثمان، نشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٩٦٩م.

١٤. ليثُ بن أبي سُلَيْم، قال عنه يعقوب بن شيبة:" صدوق، ضعيف الحديث".[١].

هو: ليث بن أبي سُلَيْم بن رنيم القرشي أبو بكر، روى عن: شهر بن حوشب، وعامر الشعبي، وعطاء بن أبي رباح..، وعنه: شعبة بن الحجاج، وزائدة بن قدامة، وسفيان الثوري، وخلق سواهم، قال عنه ابن سعد: كان رجلًا صالحًا عابدًا، وكان ضعيفًا في الحديث، وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث، ولكن حدَّث عنه الناس، وقال يحيي بن معين: ليس بذاك القوي، وقال مرة: ضعيف إلا أنه يُكتب حديثه، وقال أبو حاتم الرازي: يُكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة الرازي: ليِّن الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم، وقال ابن حبَّان: كان من العُبَّاد، ولكن اختلط في آخر عمره... وقال ابن عدي: له من الحديث أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري، وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يُكتب حديثه، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة. [٢].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف الحديث، إلّا أنه يُكتب للسبر والعرض.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة هنا بـ " صدوق، ضعيف الحديث": أي أن هذا الراوي عدلٌ في دينه، صدوق في لهجته، فقد وصفه غير واحد من العلماء بالصلاح والعِبادة، إلّا أنه ضعيف الحديث، وإنما قرَنَ الإمام يعقوب ضعف هذا الراوي ببيان صِدقه ليدل على أنه ليس بساقطٍ متروك، ولا يتعمَّد كَذِبًا [٣]، ولكنه مجروحٌ بشيء لا يُسقط عدالته.

---

١) تهذيب تهذيب الكمال للحافظ ابن حجر (٤٦٨/٨).

٢) انظر ترجمته: طبقات ابن سعد (٣٤٩/٦)، سؤلات ابن الجنيد للإمام يحيي بن معين (٤٠٣/١)، العلل للإمام أحمد رواية ابنه عنه (٣٧٩/٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٧٧/٧)، المجروحين لابن حبان (٢٣١/٢)، الكامل لابن عدي (٢٣٣/٧)، تهذيب الكمال للمزيّ (٢٧٩/٢٤).

٣) ولهذا قال عنه الإمام ابن سعد:" كان يسأل عطاءً، وطاوسًا، ومجاهدًا عن الشيء فيختلفون فيه، فيروي أنهم اتفقوا من غير تعمد ذلك منه. الطبقات (٣٤٩/٦).

١٥. محمد بن عَجْلَان، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" صدوقٌ وسط ".[١]

هو: محمد بن عَجْلَان أبو عبد الله القرشي المدني، روى عن: سُهيل بن أبي صالح، وزيد ابن أسلم، وسعيد بن أبي سعيد المَقْبُري...، وعنه: سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، ومالك بن أنس...، وخلق سواهم، وثقه الأئمة: سفيان بن عُيينة، ومحمد بن سعد، وأحمد ابن حنبل، ويحيي بن معين، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، والنسائي، وأبو حاتم ابن حبان، والعجلي في آخرين، وقد تكلم فيه يحيي القطّان وقال: كان ابن عجلان مضطربًا في حديث نافع، وكان يُحدِّث عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وعن رجلٍ عن أبي هريرة فاختلط عليه فجعلها عن أبي هريرة، وقيل للإمام مالك بن أنس: إنّ ناسًا من أهل العلم يُحدِّثون. فقال: من هُم؟ فقال: ابن عجلان. فقال: لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء، ولم يكن عالمًا، وقال الإمام أبو حاتم ابن حبان مُعقبًا على كلام الإمام يحيي ابن سعيد:" وليس هذا مما يَهِي الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فذاك مما حُمِل عنه قديمًا قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع لأنه أسقط أباه منها فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يهي أمره ويُضعَّف لو قال في الكل عن سعيد عن أبي هريرة، فإنه لو قال ذلك لكان كاذبًا في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطًا، وقال ابن حجر: صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة.[٢].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: صدوق، حسن الحديث أخذًا بالاحتياط في الرواية، اللهم إلا إذا احتفت القرائن على صحة ما روى فحديثه قويٌّ، فهو أحد الثقات

---

١) تهذيب الكمال للحافظ المزيّ (١٠١/٢٦).

٢) انظر ترجمته: طبقات ابن سعد (٤٣٠/٥)، تاريخ ابن معين، رواية الدوري (١٩٥/٣)، العلل للإمام أحمد رواية ابنه (١٩/٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٩/٨)، الضعفاء للعقيلي (١١٨/٤)، الثقات لابن حبان (٣٨٦/٧)، تهذيب الكمال (١٠١/٢٦)، تقريب التهذيب (١١٢/٢).

الرفعاء بقول جمعٍ من العلماء، ولا عيب عليه غير تسويته أحاديث سعيد المقبري.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ " صدوقٌ وسطٌ ": أي: أن هذا الراوي صدوق في دينه؛ (فهو أحد الرُّفعَاء أولي الصلاح والتقوي، فقد كان له حلقة في مسجد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يُفتي فيها)[١]، إلا أنه وسط في ضبطه، وحفظه، واتقانه؛ لأنّه جُرِّب عليه الاختلاط في حديث سعيد المقبري.

ولهذا قال الإمام أبو عبد الله الحاكم:" أخرج له مسلم في كتابه ـ أي: الصحيح ـ (ثلاثة عشر حديثًا) كلها في الشواهد[٢]، وقد تكلّم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه".[٣].

وكذا استشهد به الإمام البخاري في (الصحيح)[٤]، وقال الحافظ الذهبي :" وقد ذكره البخاري في كتاب" الضعفاء" له، وهو حسن الحديث[٥]، ومرةً قال:" متوسطًا في الحفظ". [٦].

١٦. مندل بن علي العَنَزِيّ[٧]، قال عنه يعقوب بن شيبة:" كان خيرًا فاضلًا صدوقًا، وهو ضعيف الحديث".[٨].

هو: مندل بن علي العَنَزِيّ أبو عبد الله الكوفي، روى عن: سعيد بن مسروق الثوري، وسليمان الأعمش، وحميد الطويل..، وعنه: أبو نعيم الفضل بن دكين، ويحيي بن آدم، وزيد بن الحباب....، وآخرون، قال عنه ابن سعد: فيه ضعفٌ،

---

١) انظر: ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي (٦٤٤/٣).

٢) **ومن تلك المواضع:** كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة (١٤٢/٣٢٨/١)، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات (١٣٠/١٢٢٨/٣).

٣) المغني في الضعفاء للحافظ الذهبي (٦١٣/٢).

٤) **من تلك المواضع:** كتاب الدعوات، باب الدعاء بعد الصلاة (٧٢/٨)، كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها (١١٩/٩).

٥) المغني في الضعفاء (٦١٣/٢).

٦) ميزان الاعتدال (٦٤٥/٣).

٧) **العَنزِيّ:** بفتح العين المهملة والنون، وكسر الزاى، هذه النسبة إلى عنزة، وهو حي من ربيعة، ومنها صاحبنا مندل. انظر أنساب السمعاني (٣١٩/٩).

٨) تاريخ بغداد (٣٣١/١٥).

ومنهم من يشتهي حديثه فيوثقه، وكان خيرًا فاضلًا من أهل السنة، وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث، وقال يحيي بن معين: ليس به بأس يُكتب حديثه، وقال أبو حاتم الرازي: شيخ، وقال أبو زرعة الرازي: ليِّن الحديث، وقال العجلي: جائز الحديث، ومرة قال: صدوق، وقال ابن عدي: له أحاديث أفراد وغرائب، وهو ممن يُكتب حديثه، وقال ابن حِبان: كان يرفع المراسيل، ويُسند الموقوفات، ويُخالف الثقات من سوء حفظه، فلما سلك غير مسلك المتقنين مما لا ينفك عنه البشر من الخطأ، وفَحُشَ ذلك منه عُدِلَ به غير مسلك العُدُول فاستحق الترك، وقال الحافظ الذهبي: كان صدوقًا مُكثرًا في حديثه لِين، وقال ابن حجر: ضعيف، مات سنة ثمان وستين ومائة. (١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف الحديث، إلّا أنّه يُكتب حديثه للاعتبار.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ" خيرًا فاضًا صدوقًا، إلا أنه ضعيف الحديث": أي أن هذا الراوي من أهل الفضل والصلاح والصِّدْق، إلا أن الحديث ليس من صناعته، فهو فيه ضعيف.

١٧. أبو بكر النَّهْشَلِيّ(٢)،قال عنه يعقوب بن شيبة:" صدوق، ضعيف الحديث".(٣).

هو: أبو بكر النَّهْشَلي، اختلف في اسمه، فقيل: عبد الله بن قطاف، وقيل: أبو بكر بن عبد الله بن أبي القطاف، وقيل غير ذلك، روى عن: زياد بن علاقة، وسليمان الأعمش، وحبيب ابن أبي ثابت...، وعنه: عبد الله بن صالح العجلي، وعبد

١) **انظر ترجمته:** الطبقات لابن سعد (٣٥٧/٦)، ثقات العجلي (٢٩٧/٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٣٤/٨)، الكامل لابن عدي (٢١٤/٨)، المجروحين لابن حبان (٢٤/٣)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي(٣٣١/١٥)، تهذيب الكمال للمزي (٤٩٣/٢٨)، العبر في خبر من غبر للحافظ شمس الدين =الذهبي (١٩٦/١) بتحقيق: أبي هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (٢١٢/٢).

٢) **النهشلي:** بفتح النون وسكون الهاء، وفتح الشين المعجمة، هذه النسبة إلى بني نَهْشل ابن دارم ابن مالك ابن حنظلة ... بطن كبير من تميم. أنساب السمعاني (٢٢٦/١٣).

٣) تاريخ بغداد (٤٥٣/١١).

الله بن المبارك، وعبد الرحمن ابن مهدي..، وآخرون، قال ابن سعد: كان عابدًا ناسكًا، وكانت له أحاديث، ومنهم من يستضعفه، ووثقه الأئمة: عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيي بن معين، وأبو داود السجستاني، والعجلي، وزاد: كان يرى الإرجاء، وقال أبو حاتم الرازي: شيخٌ صالحٌ يُكتب حديثه، وقال أحمد بن يونس: كان شيخًا صالحًا مُغفَّلًا، وبالغ أبو حاتم ابن حبان فقال عنه: كان شيخًا صالحًا فاضلًا، غلَب عليه التقشف حتى صار يَهِم ولا يعلم، ويُخطىء ولا يفهم، فبطل الاحتجاج به....إلى أن قال: وأبو بكر النهشلي وإن كان فاضلًا فهو ممن كثر خطؤه فبطل الاحتجاج به إذا انفرد، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات لم يجرح في فعله ذلك، وقد تعقّب الحافظ الذهبي كلام ابن حبان فيه فقال: هو صدوق، تكلّم فيه ابن حبان بلا وجه، وقال مرة: أتى ابن حبان بعبارة طويلة ثقيلة...، وهو صدوقٌ حسن الحديث، وقال ابن حجر: صدوق رُمي بالإرجاء، مات سنة ست وستين ومائة. (١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: أنه صدوقٌ، حسن الحديث؛ فقد تتبعت روايات هذا الراوي في كتب المتون، والشروح، والتخريج، والعلل، والزوائد، فلم أجد له كبير ضعفٍ، بل مخالفات يسيرة، ولعل من ضعّفه كان بسببها، ومن يَعرى من الخطأ والتصحيف!!.

وكذا هو من رجال الإمام مسلم في (الصحيح)، أخرج له في موضعين(٢)، وأما كلام ابن حبان فيه فهو مدفوعٌ بهذه المبالغة بتوثيق جمع من العلماء له، فلو كان

١) **انظر ترجمته:** طبقات ابن سعد (٣٥٥/٦)، تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣٣٤/٣)، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (٢٤١/١)، العلل للإمام أحمد، رواية ابنه عنه (٩٩/٣)، ثقات العجلي (٣٩٠/٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٤٤/٩)، المجروحين لابن حبان (١٤٥/٣)، تهذيب الكمال للمزي(١٥٦/٣٣)، ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي (٤٩٦/٤)، ديوان الضعفاء (٤٥٣/١) للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت (٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة، مكة ١٩٦٧هـ ، تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (٣٦٩/٢).

٢) أخرج له مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له (٩٣/٤٠٢/١)، وكتاب الصيام، باب بيان أن القُبلة في الصوم ليست محرمة على من لم يُحرِّك شهوته (٧١/٧٧٨/٢).

فاحش الخطأ كما قال لأُثِر ذلك في مقولتهم عنه، ولهذا اعترضه الإمام الذهبي.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ " صدوق، ضعيف الحديث": أي: أن هذا الراوي، صدوقٌ في دِينه، فقد كان عابدًا فاضلًا من أهل النُّسُك، إلا أنه ضعيف في الحديث.

وقد يُحمل تضعيف الإمام يعقوب بن شيبة له إمّا على إرجائه، أو وهمٍ يسير، أو مخالفة وقعتْ له، أو نحو ذلك، والله أعلم.

وعلى كُلٍّ فتضعيف الإمام يعقوب بن شيبة له يرجع إلى جانب الضبط، وليس العدالة فقد وصفه بكونه صدوقًا دفعًا لمظنة القدح في عدالته، وقد شاركه بعض العلماء في هذا الحكم عليه منهم: أبو حاتم الرازي، وأحمد بن يونس المصري، وهذا لا يُخلي الراوي من الظَّن به. والله أعلم.

ـ خلاصة القول فيمن أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على عدم ضبط الراوي، أو سوء حفظه، أو نحو ذلك.

من خلال تتبع الرواة الذين وصفهم الإمام يعقوب بن شيبة بمصطلح" صدوق" مقترنًا بسبب ضعفٍ، وكذا من خلال الوقوف على أقوال أهل الجرح والتعديل فيهم، وبمقارنة حُكمه بأحكامهم حول الرواة، تبيّن أن مُراد الإمام يعقوب بهذا الصنيع هو وصف الراوي بأنه عدلٌ في دينه، صدوق في نفسه، لا يتعمّد كذبًا في إخباره، لكن اعتراه الضعف من قِبل خِفّة ضبطه وسوء حفظه، لِذا كان لابد على التنصيص على مثل ذلك عقب وصف الراوي بكونه صدوقًا.

ومِثل هذا الصنيع يجعل الراوي في منزلة القبول المُطلق مع تفاوت درجاته، ولِذا ينبغي النظر في حديثه، ويُتأنّى فيه حتى تزول شُبهة الضعف عنه بقرائن الأحوال.

المطلب الرابع

ـ الرواة الذين أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق، والتضعيف في آنٍ واحد.

١. شريك بن عبد الله النخعي[١]، قال عنه يعقوب بن شيبة:" صدوق ثقة، سيء الحفظ جدًا ".[٢].

هو: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي، روى عن: سليمان الأعمش، وشعبة بن الحجاج، وعطاء بن السائب..، وعنه: حمّاد بن أسامة، وسويد ابن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي...وخلق سواهم، قال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، وقال أحمد بن حنبل: كان عاقلًا صدوقًا مُحدِّثًا، وقال ابن معين: ثقة صدوق، إلا إذا خولف فغيره أحبّ إلينا منه، وقال مرة: شريك ثقة إلّا أنه كان لا يتقن ويغلط، وقال أخرى: لم يكن شريك عند يحيي بن سعيد بشيء، وهو ثقة ثقة، وقال يحيي بن سعيد: ما زال مُخلِّطًا، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق، وقد كان له أغاليط، وقال مرةً: لا يُحتج بحديثه، وقال أبو زرعة الرازي: كان كثير الخطأ، صاحب حديث، وهو يغلط أحيانًا، وقال العجلي: ثقة، وكان حسن الحديث، وقال صالح بن محمد: صدوق، ولما وُلِّي القضاء اضطرب حديثه، وقلّما يحتاج إليه في الحديث الذي يُحتج به، وقال النسائي: لا بأس به، وقال الجوزجاني: سيء الحفظ، مضطرب الحديث، مائل، وقال ابن عدي: الغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنّه يتعمّد في الحديث شيئًا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف، وقال الدارقطني: ليس شريك بالقوي فيما ينفرد به، وقال ابن حجر: صدوق، يُخطيء كثيرًا، تغيّر حفظه منذ وُلِي القضاء، وكان عادلًا، فاضلًا، عابدًا، مات سنة سبع أو ثمان

١) **النَّخعي:** فتح النون والخاء المعجمة بعدها العين المهملة، هذه النسبة إلى النخع، وهي قبيلة من العرب نزلت الكوفة، ومنها انتشر ذكرهم. أنساب السمعاني (٦٢/١٣).

٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٨٤/١٠).

وسبعين ومائة.[١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف في الحديث إذا انفرد لسوء حفظه، حسنٌ في المتابعات والشواهد، قويٌ إذا تبيّن حفظه لِما يرويه بموافقة الثقات، ولهذا استشهد به الإمام البخاري في (الصحيح)[٢]، وخرّج له الإمام مسلم مقرونًا تارة [٣] ومتابعة أخرى [٤].

وفي هذا يقول الحافظ الذهبي:" كان شريك حسن الحديث، إمامًا فقيهًا، ومُحدِّثًا مُكثِرًا، قد استشهد به البخاري، وخرّج له مسلم متابعة، حديثه من أقسام الحسن"[٥].

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله:" صدوق ثقة سيء الحفظ جدًا": أراد الإمام يعقوب ابن شيبة هُنا بقوله:" ثقة صدوق" أي: أن هذا الراوي ثقة في نفسه ودينه، صاحبُ عدالة، صدوق في لهجته، وفيما يُخبر به، فهو كما قال الإمام ابن عَدي:" لا يتعمّد في الحديث شيئًا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف"[٦]، إلّا أنّه ساء حفظه جدًا لا سيّما لمّا وُلِّي القضاء، لِذا لا يُحتج به في الحديثِ حالَ انفرادِه، ولكن يُكتب في المتابعات والشواهد.

وإطلاق لفظ " الثقة" أو " الصدوق" على الراوي سيء الحفظ، أو من له أوهام، أو أخطاء، أو نحو ذلك واردٌ في أحكام المتقدمين من علماء الجرح والتعديل . كما

---

١) **انظر ترجمته:** طبقات ابن سعد (٣٩٨/٥)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٨١٠/٣)، ثقات العجلي (٤٥٣/١)، أحوال الرجال (١٥٠/١) للإمام إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ت (٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشر: حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٦٥/٤)، الكامل لابن عدي (١٠/٥)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٨٤/١٠)، تهذيب الكمال للمزي (٤٦٢/١٢)، ميزان الاعتدال للذهبي (٢٧٠/٢) التقريب لابن حجر (٤١٧/١).

٢) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب (١٢٥٠/٧٣/٢).

٣) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح (٤٥٧/٣٣٧/١).

٤) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام (١٣٥٨/٩٩٠/٢)، وغيرها من المواضع، وهى خمسة سوى هذين الموضعين.

٥) تذكرة الحفاظ (١٧٠/١) للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى١٩٩٨م.

٦) الكامل لابن عدي (١٠/٥).

رأينا هنا في أقوال العلماء في ترجمة شريك النخعي . ، ويكون المُراد من ذلك: هو إظهار جانب الصلاح والتدين في الراوي، مع ضعفه في الحديث، ولِذا نصّ الإمام يعقوب على سوء حفظ هذا الراوي لبيان أنه ضعيف في الحديث على دينه، وصِدق لهجته.

وهذا يجعلنا نتحرى الدِّقة عند الحكم على حال الراوي من خلال أحكام المتقدمين من علماء الجرح والتعديل، وأن نفهم المراد من إطلاقهم للفظ" الثقة" أو " الصدوق" على الراوي فقد يُراد به أنه ثقة أو صدوق، أي يُحتج به، والذي يدل على ذلك هو قرائن الحال، وقد يُراد بِهما إبراز صلاحه وتقواه فقط دون ضبطه للحديث، وإن أرادوا ذلك فهم في غالب الأحوال يُقرنون ذلك بالتنصيص على ضعف حديثه، وهذا بخلاف ما عليه المتأخرون من العلماء فما استقر عندهم هو أن الراوي الثقة: من جمع بين العدالة، وتمام الضبط، والصدوق: هو من خفّ ضبطه قليلًا عن درجة رجال الصحيح.

(ومن هنا يظهر ما يمكن أن يقع من الخطأ في تحميل ألفاظ المتقدّمين ما لا تحتمل، عندما نحاكمها إلى قواعد المصطلح عند المتأخرين، فيجب عند ذلك النظر في القرائن والأحوال، وعدم الاكتفاء بنقل آراء المتقدّمين بعيدًا عن الجوّ الذي قيلت فيه، والمعاني التي أريدت بها).[١] وإلّا حكمنا على الأحاديث بما لا يتناسب مع حال الرواة في الغالب.

٢ـ محمد بن مسلم أبو الزبير، قال عنه يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو". [٢].

هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس أبو الزبير المكي، روى عن: سعيد بن جُبير، وطاووس ابن كيسان، وعكرمة مولى ابن عباس...، وعنه: أيوب السختياني، وحمّاد بن سلمة، وسفيان الثوري...، وخلق سواهم، وثقه الأئمة: يحيي بن معين، والنسائي،

١) د. الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العوني، بيان الحد الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح والنقد في علوم الحديث (٢١/١٠).

٢) تهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦).

وعلى بن المديني، وزاد ثبت، وقال أحمد بن حنبل: قد احتمله النَّاس ليس به بأس هو أحبُّ إليّ من أبي سفيان؛ لأنه أعلم بالحديث منه، وكان شُعبة بن الحجاج سيء الرأي فيه؛ لكونه استرجح في الميزان لنفسه، وقال مرة: كان لا يُحسن صلاتَه، وقال أبو حاتم الرازي: يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وقيل لأبي زرعة: يُحتج به؟ قال: إنما يُحتج بحديث الثقات، وقال ابن حِبّان: كان من الحفّاظ، لم يُنصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله، وقال ابن عدي: وكفى بأبي الزبير صِدقًا أن حدّث عنه مالك، فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحدًا من الثقات تخلَّف عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قِبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلَّف عنه أحدٌ، وهو صدوق ثقة لا بأس به، وقال الساجي: صدوق، حُجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل، وقبلوه، واحتجوا بحديثه، وقال ابن عبد البر: تكلّم فيه جماعة ممن روى عنه، ولم يأت واحد منهم بحُجة توجب جرحه، وقد شهدوا له بالحفظ، وهو عندي من ثقات المحدثين، وقال ابن حجر: أحد التابعين، مشهورٌ، وثّقه الجمهور، وضعفه بعضهم لكثرة تدليسه، وقال في التقريب:" صدوق، إلّا أنه يُدلِّس، مات سنة ثمان وعشرين ومائة". [١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة، يُحتج بحديثه، إذا سلم من أسباب الضعف: كأن يروي عنه ضعيف[٢]، أو يثبت تدليسه فيما رواه [٣]، ولهذا اعتمده الإمام مسلم في (الصحيح) في مواضع عِدّة [٤]، وروى له البخاري متابعة تارة [٥]،

---

١) طبقات ابن سعد (٣٠/٦)، ثقات العجلي (٤١٣/١)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٨٢٧/٣)، ضعفاء العقيلي (١٣٠/٤)، الجرح والتعديل (١٥١/١)، ثقات ابن حبان (٣٥١/٥)، الكامل لابن عدي (٢٩٣/٧)، تهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦)، ميزان الاعتدال (٣٧/٤)، تقريب التهذيب (١٣٢/٢)، هدي الساري = مقدمة فتح الباري للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة ١٣٧٩هـ .

٢) راجع: الكامل لابن عدي (٢٩٣/٧).

٣) راجع: جامع التحصيل في أحكام المراسيل (٢٦٩/١)، للإمام صلاح الدين أبي سعيد خليل العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر/ عالم الكتب، بيروت ١٩٨٦م.

٤) راجع: صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (٥٣/٧٣/١)، (٨٢/٨٨/١)، (٥٣٦/٣٨٠/١)، (٩٧٠/٦٦٧/٢)، (١٥٦٥/١١٩٧/٣)،(٢١٩٨/١٧٢٦/٤)، وغيرها ما يزيد على المائة موضع.

٥) انظر: صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري (١٨٩/٣)، (١١٥/٥)، (١٦٧/٥).

وذكره تعليقًا أخرى.[١].

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله فيه" ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو":

. أي أن هذا الراوي ثقة في نفسه، صدوق فيما يُخبر به، إلّا أن حديثه ليس ببعيد عن الضعف إذا اعتراه موجب ذلك، كتدليسه الذي اشتهر به لا سيما في روايته عن جابر . رضى الله عنه . ، أو روى عنه ضعيف، أو نحو ذلك.

وعليه، فقوله:" ثقة صدوق" هو إظهار جانب الصلاح والتدين لهذا الراوي، وإن ضُعِّف في بعض حديثه حسب قرائن الحال.

. أو أنّه أراد بقوله: " ثقة صدوق" التردد في حال هذا الراوي بين أن يكون صدوقًا أو ثقة [٢]، إذ أن في حفظه ما يميل به إلى الضعف عن درجة الثقات المتقنين، وليس المراد الضعف الذي ينزل بالراوي عن درجة الاحتجاج بحديثه، فقد قوّاه جمهور المحدثين.

وكأنه أراد بهذا الوصف وضع الراوي في مرتبة متوسطة بين الثقة الموصوف بتمام الضبط، والصدوق الذي خفّ ضبطه قليلًا عن درجة رجال الصحيح المتقنين. والله أعلم.

٣. الربيع بن صُبيح، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" رجل صالح، صدوق، ثقة، ضعيف جدًا". [٣].

هو: الربيع بن صبيح أبو بكر، ويقال: أبو الحسن البصري، روى عن: عطاء بن أبي رباح، ومحمد بن سيرين، وأبي الزبير المكي..، وعنه: سفيان الثوري، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجرّاح...، قال عنه ابن سعد: كان ضعيفًا في الحديث، وقال يحيي بن معين: ثقة، ومرة: ليس به بأس، وأخرى: ضعيف الحديث، وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به رجلٌ صالح، وقال علي بن المديني: عندنا صالح

---

١) انظر : صحيح البخاري (٨٦/٢)، (١٦٠/٢)، (١٧٤/٢).

٢) والمراد بالصدوق، أو الثقة هنا في هذه العبارة على المعنى الذي عليه المتأخرون، من أن الراوي الثقة من جمع بين العدالة، وتمام الضبط، والصدوق من خفّ ضبطه قليلًا عن درجة رجال الصحيح.

٣) تهذيب الكمال للحافظ المزي (٨٩/٩).

ليس بالقوي، وكان يحيي بن سعيد لا يُحدِّث عنه، وقال عفّان بن مسلم: أحاديث الربيع كلها مقلوبة، وقال أبو حاتم الرازي: رجلٌ صالح، وقال أبوزعة: شيخ صالح صدوق، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: وللربيع أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثًا منكرًا جدًا، وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته، وقال ابن حبّان: الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهم فيما يروي كثيرًا حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر فلا يُعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما يوافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسًا، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، وكان عابدًا، مُجاهدًا، قال الرامهرمزيّ: هو أوّل من صنّف الكتب بالبصرة، مات سنة ستين ومائة. [١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف الحديث حال انفراده، ولكن يُكتب في المتابعات والشواهد.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله:" ثقة صدوق" مع وصف الراوي بكونه ضعيفًا جدًا: أي: أن هذا الراوي ثقة في نفسه، صدوق في إخباره، لا يتعمّد كذبًا، إلا أنه ضعيف في الحديث من قِبل حفظه وضبطه.

فهاتان اللفظتان إنما تفيدان إظهار جانب الصلاح في الراوي لجلالته وصِدقه على ضعف حديثه لكثرة خطئه.

٤ـ عبد الرحمن بن زياد بن أنْعُم، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق، رجلٌ صالح".[٢].

هو: عبد الرحمن بن زياد بن أنْعُم أبو خالد الإفريقي، روى عن: عبد الله بن راشد، وعبد الرحمن بن رافع التنوخي، وعمارة بن راشد..، وعنه: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقريء...، قال ابن معين: ليس به بأس، وفيه

١) **انظر ترجمته:** طبقات ابن سعد (٢٠٤/٧)، تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (٧٨/١)، وتاريخه، رواية الدوري (٨٣/٤)، العلل للإمام أحمد رواية ابنه (٤١٢/١)، سؤلات محمد بن عثمان بن أبي شيبة للإمام علي بن المديني (٥٩/١)، بتحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف الرياض، ضعفاء العقيلي (٥٢/٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٦٤/٣)، الكامل لابن عدي (٣٧/٤)، المجروحين لابن حبان (٢٩٦/١)، تهذيب الكمال للمزي (٨٩/٩)، تقريب التهذيب لابن حجر (٢٩٥/١).

٢) تاريخ بغداد (٤٧٥/١١).

ضعفٌ، وقال مرة: هو ضعيف يُكتب حديثه، وإنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي كان يجيء بها، وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، وقال مرة: منكر الحديث، وقال يحيي القطّان: لا يسقط حديثه، وهو ضعيف، وقال مرة: ثقة، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما ينبغي أن يُروى عنه حديث، وقال البخاري: مقارب الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال صالح بن محمد: منكر الحديث، ولكنه كان رجلًا صالحًا، وقال أحمد بن صالح المصري: هو ثقة، ويُنكر على من تكلَّم فيه، وسأله مرة أبو داود فقال: يُحتج بحديث الإفريقي؟ قال: نعم، قلتُ: صحيح الباب؟ قال: نعم، وقال ابن عدي: له أحاديث، وعامة حديثه وما يرويه لا يتابع عليه، وقال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من حديثهم، وكان يُدلِّس على محمد ابن سعيد المصلوب، وقال ابن حجر: ضعيفٌ في حفظه، وكان رجلًا صالحًا، مات سنة سِت وخمسين ومائة. (١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف الحديث من قِبل حفظه، إلا أنه ليس بساقط يُكتب في المتابعات والشواهد.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله:" صدوق ثقة" مع وضف الراوي بضعف الحديث: أي: أن هذا الراوي ثقة صدوق من قِبل عدالته، ودينه، فقد وصفه غير واحد من العلماء بصلاح دينه، إلا أنه ضعيف الحديث من جِهة ضبطه وحفظه.

٥. عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطّاب، قال عنه الإمام يعقوب ابن شيبة:" ثقة صدوق، وفي حديثه اضطراب". (٢).

هو: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العدوي القرشي، روى عن: سعيد المقبري، وحميد الطويل، ونافع مولى بن

١) تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٤٢١/٤)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٣٤/٥)، المجروحين لابن حبان (٥٠/٢)، الكامل لابن عدي (٤٥٧/٥)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤٧٥/١١)، تهذيب الكمال للمزي (١٠٢/١٧)، تقريب التهذيب لابن حجر (٥٦٩/١).

٢) تاريخ بغداد (١٩٤/١١).

عمر..، وعنه: عبد الله بن مسلمة القعنبي، والليث بن سعد، وأبو نعيم الفضل بن دُكين...، قال يحيي بن معين: ضعيف، وقال مرة: ليس به بأس يُكتب حديثه، وقال أحمد بن حنبل: هو صالح قد رُوِى عنه لا بأس به، وقال مرة: يزيد في الأسانيد ويُخالف، وكان رجلًا صالحًا، وقال البخاري: كان يحيي بن سعيد يُضعّفه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال صالح بن محمد البغدادي: لين مختلط الحديث، وقال ابن عدي: ولعبد الله بن عمر حديث صالح، وهو لا بأس به في رواياته، وإنما قالوا: لا يَلحق أخاه عُبيد الله، وإلا هو في نفسه صدوق لا بأس به، وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن ضبط الأخبار، وجودة الحفظ للآثار، فرفع المناكير في روايته، فلما فحش خطؤه استحق الترك، وقال الذهبي: صدوق في حفظه شيء، وقال ابن حجر: ضعيف، مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومائة.[١].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف الحديث، لا يُحتج به عند التفرد، ولكن يُكتب حديثه في المتابعات والشواهد، ولهذا روى له الإمام مسلم بن الحجاج في(الصحيح) مقرونًا بغيره[٢].

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بـ " ثقة صدوق، في حديثه اضطراب": أي أنه ثقة في نفسه ودينه، صدوق في إخباره، لا يتعمّد كذبًا، إلا أن الحديث ليس من صناعته فهو فيه ضعيف من جهة حفظه وضبطه، ولهذا وصفه ابن حبان بقوله:" كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن ضبط الأخبار، وجودة الحفظ للآثار".[٣].

---

١) الضعفاء والمتروكون للنسائي (٦١/١)، ضعفاء العقيلي (٢٨٠/٢)، المجروحين لابن حبان (٦/٢)، الكامل لابن عدي (٢٣٣/٥)، تاريخ بغداد (١٩٤/١١)، تهذيب الكمال للمزي (٣٢٧/١٥)، ميزان الاعتدال للذهبي (٤٦٥/٢)، التقريب لابن حجر (٥١٦/١).

٢) تهذيب الكمال للمزي (٣٢٧/١٥).

٣) المجروحين لابن حبان (٦/٢).

٦- إسرائيل بن يونس، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق، وليس بالقوي في الحديث، ولا بالساقط...، ومرة قال: صالح الحديث، وفي حديثه لين". [١].

هو: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعي[٢] أبو يوسف الكوفي، روى عن: أبي إسحاق السبيعي . جدّه . ، وسِماك بن حرب، وعاصم الأحول...، وعنه: آدم بن أبي إياس، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبي نعيم الفضل بن دُكين، قال ابن سعد: كان ثقة حدث عنه الناس حديثا كثيرًا ومنهم من يستضعفه، وقال يحيي بن معين: ما سمعتُ يحيي بن سعيد حدّث عن إسرائيل، وكان لا يرضاه، وقال يحيي بن معين مرة: صدوق، وقال أخرى: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: صالح الحديث، ومرة قال: كان شيخًا ثقة، وجعل يَعْجَبُ من حفظه، وسُئل مرةً: إسرائيل إذا تفرّد بحديث يُحتج به؟ فقال: إسرائيل ثبت الحديث...، وإذا حدّث من كتابه لا يُغادَر، يحفظ من كتابه، وقال: كان يحيي يَحْمِل عليه في حديث أبي يحيي القتّات، قال: روى عنه مناكير، وقال علي بن المديني: ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة صدوق، من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: وحديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يُكتب حديثه، ويُحتج به، وقال الحافظ الذهبي: إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالاسطوانة، فلا يُلتفت إلى تضعيف من ضعّفه، وقال ابن حجر: ثقة تكلم فيه بلا حُجة، مات سنة ستين ومائة. [٣].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة، صحيح الحديث.

---

١) تاريخ بغداد (٤٧٦/٧).

٢) **السَّبِيعي:** بفتح السين المهملة، وكسر الباء الموحدة، وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى سبيع وهو بطن من همدان، وهو سبيع بن صعب بن معاوية بن كثير..، وبالكوفة محلة معروفة يقال لها: السبيع لنزول هذه القبيلة بها. أنساب السمعاني (٦٨/٧).

٣) **انظر ترجمته:** طبقات ابن سعد (٣٥٢/٦)، الضعفاء الكبير للعقيلي (١٣١/١)، الكامل لابن عدي (١٢٨/٢)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤٧٦/٧)، تهذيب الكمال (٥١٥/٢)، ميزان الاعتدال (٢٠٨/١)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٦١/١)، تقريب التهذيب (٨٨/١).

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله:" ثقة صدوق، وليس بالقوي في الحديث، ولا بالساقط...، ومرة قال: صالح الحديث، وفي حديثه لين": كأن الإمام يعقوب بن شيبة بهذا الصنيع أراد أن هذا الراوي من حيث العدالة والديانة، وصِدْق المنطق ثقة صدوق، إلا أنه في الحديث في مرتبة متوسطة بين الثقة الموصوف بتمام الضبط، وبين من خفّ ضبطه، فحديثه لا يقوى إلى درجة الصحيح المحتج به مطلقًا، ولا بالساقط المتروك.

ولعل الإمام يعقوب بن شيبة إنما أنزل هذا الراوي إلى تلك المرتبة لكونه قد وقع منه بعض مخالفات وأوهام خالف فيها الحفّاظ في جُملة من الأحاديث [١]، فهو خبير بطرق الروايات وعِللها.

وكلام الإمام يعقوب بن شيبة بأن فيه بعض اللين أو الضعف يتماشى مع رأي غيره من العلماء كالأئمة: يحيي القطّان، وعلي بن المديني، وسفيان الثوري فلقد رأوْا له بعض أخطاء، ولهذا قال الإمام محمد بن سعد:" ومنهم من يستضعفه" [٢].

قلت: إسرائيل بن يونس في المطلق أحد الثقات الأعلام، وقد جوّد حديث جدّه وأتقنه، وكان له السبق فيه على غيره من الأئمة كشعبة والثوري[٣]، فقد حفظ حديثه كما يحفظ الآية من القرآن.[٤].

وما وقع لإسرائيل من بعض أوهام أو أخطاء خالف فيها الثقات أمرٌ لا ينفك عنه الثقات الحفّاظ، وليس في سكوت الإمام يحيي بن سعيد عن التحديث عنه تضعيف له، فقد روى عمّن هو دونه كمجالد بن سعيد، وقال عن نفسه: لو لم أرو إلا عن كل من أرضى ما رويتُ إلا عن خمسة. [٥]

وأمّا الإمام سفيان الثوري فقد كان يستصغره في بادىء أمر تحديثه ليس إلا، فقد بلغه أن إسرائيل حدّث فقال: قد نبعت عينٌ في السبيع إلا أنها مالحة، وقال أيضًا لما

---

١) انظر: علل الإمام الدارقطني: (٣٣٩/٣٥٩/١)، (١٠٥٠/١٢٢/٣)، (١٤٥١/٩٩/٤)، (٣٣٣٣/٤٤٢/٧)، وغيرها من المواضع.

٢) طبقات ابن سعد (٣٥٢/٦).

٣) قاله الإمام عبد الرحمن بن مهدي (الكامل لابن عدي١٣١/٢).

٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤٧٦/٧).

٥) الكامل لابن عدي (١٢٨/٢).

بلغه أنه حدّث عن أبي إسحاق قال: صِبيان مدَّ بها صوته. [١] وقد كان الثوري من أصحاب أبي إسحاق القُدامى.

ولعل أيضًا بعض من ضَعّفه لكونه كان لا يحفظ ما يُحدِّث به فقد يقع له بعض الغلط والوهم بسبب ذلك، ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل:" إذا حدّث من كتابه لا يُغادَر، يحفظ من كتابه"[٢]، وقال يحيي بن آدم: كُنّا نكتب عنده من حفظه، وقد كان إسرائيل لا يحفظ ثم حفظ بعد". [٣].

وفي الجُملة: فإسرائيل ثقة، من أتقن أصحاب أبي إسحاق، (ولا عبرة بقول من ليّنه، فقد احتج به الشيخان).[٤] .

٧. محمد بن سابق، قال عنه يعقوب بن شيبة:" كان شيخًا صدوقًا ثقة، وليس ممن يوصف بالضبط للحديث". [٥].

هو: محمد بن سابق أبو جعفر البزّاز، روى عن: مالك بن مغول، وإسرائيل بن يونس، وإبراهيم بن طهمان..، وعنه: أحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، وعبّاس بن محمد الدوري.. وعِدة، قال يحيي بن معين: ضعيف، وقال محمد بن صالح: كان خيارًا لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي: يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال العجلي: ثقة، وقال الذهبي: هو عندي ثقة، وقال ابن حجر: صدوق، ليس له في البخاري سوى حديث واحد في (الوصايا)، وقد تابعه عليه عنده عبيد الله بن موسى، مات سنة ثلاث أو أربع ومائتين. [٦].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: الظاهر من أقوال العلماء في حاله أنّه غير تام الضبط، لِذا فحديثه حسن لا سيّما إذا تبيّن حفظه بالسَّبْرِ والعرضِ على أحاديث

---

١) تاريخ بغداد (٤٧٦/٧).

٢) تاريخ بغداد (٤٧٦/٧).

٣) الكامل لابن عدي (١٢٨/٢).

٤) تذكرة الحفّاظ للحافظ الذهبي(١٥٨/١).

٥) تاريخ بغداد (٢٩٣/٣).

٦) **انظر ترجمته:** ثقات العجلي (٢٣٨/٢)، الجرح والتعديل (٢٨٣/٧)، تاريخ بغداد (٢٩٣/٣)، تهذيب الكمال (٢٣٣/٢٥)، ميزان الاعتدال (٥٥٥/٣)، تقريب التهذيب (٧٨/٢)، هدي الساري لابن حجر (٤٣٩/١).

الثقات.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله:" ثقة صدوق"، مع قوله: ليس ممن يوصف بالضبط للحديث"، أي أن هذا الراوي ثقة صدوق في عدالته ودينه، إلا أن في حفظه وضبطه مقال.

٨. سفيان بن حُسين السُّلَمي[١]، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" صدوق ثقة، وفي حديثه ضعف وقد حمل الناس عنه". [٢].

هو: سفيان بن حسين أبو محمد الواسطي، روى عن: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري..، وعنه: شعبة بن الحجاج، وهشيم بن بشير، ويزيد بن هارون... وآخرون، قال ابن سعد: كان ثقة يُخطىء في حديثه كثيرًا، وقال يحيي بن معين: ثقة، وهو ضعيف الحديث عن الزهري، وقال مرة: ليس به بأس، وليس من أكابر أصحاب الزهري، وقال أحمد بن حنبل: ليس بذاك في حديثه عن الزهري، وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث يكتب حديثه، ولا يُحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري، وقال عثمان بن أبي شيبة: كان ثقة مضطربًا في الحديث قليلًا، وقال ابن حبان: وأما روايته عن الزهري فإن فيها تخاليط يجب أن يُجانب، وهو ثقة في غير حديث الزهري، وقال في (المجروحين): يروي عن الزهري المقلوبات، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات، وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه فكان يأتي على التوهم، والإنصاف في أمره تنكُّب ما روى عن الزهري، والاحتجاج بما روى عن غيره، وقال ابن عدي: هو في غير الزهري صالح الحديث، وفي الزهري يروي عنه أشياء خالف فيها الناس في باب المتون والأسانيد، وقال ابن حجر: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، مات نيِّف وخمسين ومائة. [٣].

---

١) **السُّلَمي:** هذه النسبة بضم السين المهملة وفتح اللام إلى سليم، وهي قبيلة من العرب مشهورة تنسب إلى سُليم بن منصور. أنساب السمعاني (١٧٩/٧).

٢) تاريخ بغداد (٢١٥/١٠).

٣) **انظر ترجمته:** طبقات ابن سعد (٢٢٧/٧)، تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (٤٤/١)، الجرح والتعديل (٢٢٧/٤)، الثقات لابن حبان (٤٠٤/٦)، المجروحين (٣٥٨/١)، الكامل لابن عدي (٤٧٧/٤)، تاريخ بغداد (٢١٥/١٠)، تهذيب الكمال (١٣٩/١١)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٠٢/٧)، التقريب (٣٧٠/١).

الراجح في الحكم على هذا الراوي: حديثه صحيح في غير روايته عن الزهري فهو فيه ضعيف، إلّا أن يُتابع عليه متابعة يُعتد بها فيقوى حديثه، وإلا فلا يُحتج به.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله فيه:" صدوق ثقة، وفي حديثه ضعف..": أي أن هذا الراوي صدوق في منطقه لا يَتعمّد كَذِبًا، ثقة في ديانته، إلّا أن حديثه فيه بعض الضعف، والغالب أن ذلك من جهة روايته عن الزهري خاصة كما صرّح به جُلّ من تكلّم عنه.

٩. عبد الرحمن بن أبي الزِّنَاد، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق، وفي حديثه ضعفٌ".[١].

هو: عبد الرحمن بن عبدالله بن ذَكَوَان بن أبي الزناد أبو محمد المدني، روى عن: أبيه أبي الزناد، والأوزاعي، وهشام بن عروة، وروى عنه: حماد بن أسامة، وعبد الله بن وهب، والوليد بن مسلم...، وخلق سواهم، قال يحيي بن معين: ضعيف، وقال مرة: ليس ممن يَحتج به أصحاب الحديث ليس بشيء، وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث، وقال علي ابن المديني: حديثه بالمدينة صحيح، وما حدّث ببغداد أفسده البغداديون، وقال أبو حاتم الرازي: يُكتب حديثه ولا يُحتج به، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه، وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما ما وافق فيه الثقات فهو صادق في الروايات يُحتج به، وقال ابن عدي: بعض ما يرويه لا يُتابع عليه، وهو ممن يُكتب حديثه، وقال الذهبي: قد مشّاه جماعة وعدّلوه، وكان من الحفاظ المكثرين، وهو . إن شاء الله . حسن الحال في الرواية، وقال ابن حجر: صدوق تغيّر حفظه لما قدِم بغداد، مات سنة أربع وسبعين ومائة.[٢].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: صدوق حسن الحديث لا سيما إذا لم يُخالف،

---

١) تهذيب الكمال للمزي (٩٥/١٧).

٢) انظر ترجمته: الضعفاء والمتروكون للنسائي (٦٨/١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٥٢/٥)، المجروحين لابن حبان (٥٦/٢)، الكامل لابن عدي (٤٥٢/٥)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤٩٤/١١)، تهذيب الكمال للمزي (٩٥/١٧)، ميزان الاعتدال للذهبي (٥٧٥/٢)، تقريب التهذيب لابن حجر (٥٦٩/١).

ضعيف الحديث في رواية البغداديون عنه، إلا أنه يُكتب للاعتبار، فما وافق فيه الثقات فهو صادق في الروايات يُحتج به.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله:" ثقة صدوق، وفي حديثه ضعف": أي أن هذا الراوي ثقة صدوق في لهجته وديانته، إلا أن حديثه فيه ضعف، إمّا من جِهة رواية البغداديون عنه كما صرّح بذلك غير واحد من العلماء، أو من جهة سوء حفظه، وكثرة خطئه كما قال الإمام ابن حِبّان.

وفي قول الإمام يعقوب بن شيبة:" في حديثه ضعف" أي بعض ضعف، وليس على الإطلاق لِذا عقّب كلامه هذا بقوله:" سمعتُ علي بن المديني يقول: حديث بالمدينة مُقارب، وما حدّث به بالعراق فهو مضطرب". [١]. فحديثه فيه ضعف في حالٍ دون حالٍ، وفي وقتٍ دون وقتٍ.

وفي الجملة: فهو ممن يُكتب حديثه، ويُنظر فيه فما وافق فيه الثقات فيُحتج به وإلا فلا.

١٠. بقية بن الوليد، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" ثقة صدوق، ويُتَّقى حديثه عن مشيخته الذين لا يُعرفون، وله أحاديث مناكير جدًا".[٢].

هو: بقية بن الوليد بن صائد أبو يحمد الحمصي، روى عن: إبراهيم بن أدهم، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس..، وعنه: سفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجرّاح، قال ابن سعد: كان ثقة في روايته عن الثقات، وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات، وقال يحيي بن معين: إذا حدّث عن الثقات، أما إذا حدّث عن المجهولين فلا، وإذا كنّى ولم يُسم اسم الرجل فليس يُساوي شيئًا، وقال أبو حاتم الرازي: يُكتب حديث بقية، ولا يُحتج به، وقال أبو زرعة الرازي: ما كان لبقية عيبٌ إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأمّا الصِّدق فلا يُؤتى من الصدق، وإذا حدّث عن الثقات فهو ثقة، وقال النسائي: إذا قال حدثني وحدثنا فلا بأس به، وقال مرة: إن قال أخبرنا أو حدثنا فهو ثقة، وإن قال:" عن" فلا يُؤخذ عنه؛ لا يدري عمّن أخذه، وقال

١) تهذيب الكمال (٩٥/١٧).

٢) تاريخ بغداد (٦٢٣/٧).

العقيلي: صدوق اللهجة إلا أنه يأخذ عمّن أقبل وأدبر فليس بشيء، وقال ابن عدي: يخالف في بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وبقية صاحب حديث ويروي عن الصغار والكبار، ويروي عنه الكبار من الناس، وقال ابن حبّان: دخلت حِمص وأكبر همي شأن بقية فتتبعت أحاديثه... فرأيته ثقة مأمونًا، ولكنه كان مدلسًا [١]، وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء. [٢].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: بقية بن الوليد ثقة في نفسه، صحيح الحديث إذا روى عن الثقات، وصرّح بالسماع أو التحديث عمّن فوقه لا سيّما في كل طبقات الإسناد، وأُمِن تدليسه سواء بتجهيل مشايخه الضعفاء حتى لا يُعرفون، أو بتدليسه التسوية لمشايخه الثقات.

---

١) **وصورة هذا التدليس كما صورها الإمام ابن حبان هي:** دلس عن . ثقات . :عبيد الله بن عمر، ومالك، وشعبة ما أخذه عن مثل . ضعفاء . : المجاشع بن عمرو، والسري بن عبد الحميد، وعمر ابن موسى التيمي وأشباههم فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم ما سمع من هؤلاء عنهم فكان يقول قال عبيد الله، وقال: مالك فحملوا عن بقية عن عبيد الله، وعن بقية عن مالك، وأسقط الواهي بينهما فألزق الوضع ببقية وتخلص الواضع من الوسط، وامتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به. المجروحين (٢٠١/١).

قلت: هذا النوع من التدليس يُسمي بتدليس التسوية وهو: أن يروي المدلس حديثا عن شيخ ثقة بسند فيه راو ضعيف فيحذفه المدلس من بين الثقتين اللذين لقي أحدهما الآخر، ولم يذكر أولهما بالتدليس، ويأتي بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات. فتح المغيث للحافظ السخاوي (١٨٢/١).

قلت: وإذا كان بقية قد فعل ذلك النوع من التدليس لشيخه؛ بأن حذف ضعيف بين ثقتين . وهما: شيخه، وشيخ شيخ شيخه . فقد قُيِّض له من التلاميذ من يصنعون ذلك له أي يحذفون شيوخ بقية الضعفاء ويُسوون الحديث عنه عن شيوخ شيوخه الثقات. رحمه الله وإيّانا.

وتدليس التسوية من أدق أنواع التدليس وأشرها؛ لأن الراوي المعروف بالتدليس . التسوية . يُصرِّح بالسماع من شيخه وإنما يصنع ذلك لشيخه، والمُدلس . غير التسوية . ليس مسؤولًا بطبيعة الحال عن عنعنة شيخه، وإنما يلزم المعروف بتدليس التسوية مثل بقية بن الوليد بأن يُصرِّح بالتحديث أو السماع في كل طبقات السند من فوقه حتى يزول توهم تدليس التسوية عنه إذا جاء بلفظ محتمل. والله أعلم.

٢) **انظر ترجمته:** الطبقات لابن سعد (٣٢٦/٧)، الجرح والتعديل (٤٣٤/٢)، الكامل لابن عدي (٢٥٩/٢)، تاريخ بغداد (٦٢٣/٧)، تهذيب الكمال (١٩٢/٤)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٧٧/١)، تقريب التهذيب (١٣٤/١).

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة في حكمه عليه بقوله:" ثقة صدوق، ويُتَّقى حديثه عن مشيخته الذين لا يُعرفون، وله أحاديث مناكير جدًا": أي أن هذا الراوي ثقة في نفسه ودينه، صدوق في لهجته ومنطقه كما صرّح بذلك الإمام أبو زرعة الرازي حين قال:" فأمّا الصِّدق فلا يُؤتى من الصدقِ"، والإمام العقيلي حين قال:" صدوق اللهجة"، إلا أنه يُعاب عليه روايته عن مشايخ مجهولين، فقد يكونون ضعفاء، وقد كان مشهورًا أيضًا بتدليس التسوية لشيوخه الثقات.

وقول الإمام يعقوب بن شيبة:" وله أحاديث مناكير جدًا " يُفسره قول الإمام أحمد بن حنبل:" توهمت أَن بَقِيَّة لَا يُحَدِّثُ الْمَنَاكِيرَ إلا عَنِ الْمَجَاهِيلِ، فَإِذَا هُوَ يُحَدِّثُ الْمَنَاكِيرَ عَنِ الْمَشَاهِير".(١).

وهذه الاحاديث المناكير عن المشاهير يُوضح الإمام ابن حِبّان طريقتها فيقول وقد ذكر له نُسخة من روايته عن ابن جُريج عن عطاء عن ابن عبّاس:" وله نُسْخَةٍ كَتَبْنَاهَا بِهَذَا الْإِسْنَاد كلهَا مَوْضُوع، يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ بَقِيَّةُ سَمِعَهُ من إِنْسَان ضَعِيف عَن ابن جُرَيْجٍ فَدُلِّس عَلَيْهِ فَالْتَزَقَ كُلُّ ذَلِك بِهِ ".(٢).

والمعنى فيما سبق: أن المناكير جاءت في رواية بقية بن الوليد هنا من جهتين: الأولى: تدليس الشيوخ، وهو روايته عن مشايخ جهّلهم لضعفهم، والأخرى: أنّه قد قُيِّض له من تلامذته من يُدلِّس له تدليس التسوية عن (مشايخ شيوخه) الثقات، فيحذف التلميذ شيخ بقية ابن الوليد الضعيف، ويُجوِّد الحديث عنه عن شيخ شيخه الثقة، والحديث في أصله ضعيفًا؛ لأنه من رواية شيخه المحذوف الضعيف، ومِن هاتين الجهتين جاءت المناكير عن المجاهيل والمشاهير.

وخلاصة حاله قد جمعها الإمام يعقوب بن شيبة في كلامه هذا فهو ثقة صدوق على الإطلاق، إلّا إذا تبيّن تدليسه عن المجاهيل والمشاهير على الصورة التي ذكرناها. والله أعلم.

١) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (٤٧٧/١).
٢) المجروحين لابن حبان (٢٠٢/١).

١١. عبد الرحمن بن عبد الله المَسْعُودي[١]، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة: "ثقة صدوق، وقد كان تغيّر بآخره".[٢].

هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عُتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي الكوفي، روى عن: حُميد الطويل، وسُليمان الأعمش، وعطاء السائب...، وعنه: سفيان الثوري، وعبد الرحمن ابن مهدي، وعبد الله بن المبارك...وعِدة سواهم، وثقه الأئمة: محمد بن سعد، ويحيي بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وعبد الله بن نُمير، وابن عمّار، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وآخرون، إلا أنهم أجمعوا على أنّه قد تغيّر قبل موته بسنة أو سنتين، ورواية المتقدمين عنه صحيحة، قال الإمام أحمد بن حنبل:" اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيِّد"، ويُتَّقَى حديثه عن عاصم بن بهدلة، وسلمة بن كُهيل، فإنه يُخطىء فيهما كما قال الإمام علي بن المديني، وكان أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه، توفي سنة ستين، وقيل خمس وستين ومائة. [٣].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة، صحيح الحديث في رواية المتقدمين عنه، وما تبيّن أنه كان قبل الاختلاط، فأمّا بعد الاختلاط فحديثه ضعيف، يُكتب في المتابعات والشواهد للعرض على أحاديث الثقات فما وافق فمستقيم صالح، وما خالف فيُتنكّب.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله:" ثقة صدوق، وقد كان تغيّر بآخره": يتناسب رأي الإمام يعقوب بن شيبة في هذا الراوي أيضًا مع ما ذهب إليه أئمة الجرح والتعديل في بيان حاله فهو ثقة صدوق، صحيح الحديث، اللهم إلا إذا تبيّن أن ما رواه في آخر عمره فهو ضعيف لاختلاطه.

---

١) **المَسْعُوديّ:** بفتح الميم وسكون السين المهملة وضم العين المهملة ، وفي آخرها الدال المهملة، هذه النسبة إلى مسعود والد عبد الله بن مسعود رضى الله عنه. أنساب السمعاني (٢٥١/١٢).

٢) تاريخ بغداد (٤٨٠/١١).

٣) **انظر ترجمته:** ضعفاء العقيلي (٣٣٦/٢)،، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٥٠/٥)، تاريخ بغداد (٤٨٠/١١)، تهذيب الكمال (٥٧٨/١).

١٢ـ عبد الكريم بن مالك الجَزَرِيّ[١]، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" إلى الضعف ما هو، وهو صدوق ثقة...، وقد روى عنه مالك، وهو ممّن ينتقي الرجال".[٢].

هو: عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحرّاني، روى عن: سعيد بن جُبير، وسعيد ابن المسيب، وعطاء بن أبي رباح..، وعنه: إسرائيل بن يونس، وسفيان بن عُيينة، ومالك ابن أنس...، قال يحيي بن معين، وأحمد بن حنبل: ثقة ثبت، وكذا وثقة الأئمة: محمد بن عمّار، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وأبو زرعة الدمشقي، والعجلي، وقال علي بن المديني: ثبتٌ ثبتٌ ثقة ، وقال سفيان بن عُيينة: كان حافظًا، وكان من الثقات لا يقول إلا سمعت وحدثنا، ورأيت، وقال ابن حِبّان: كان صدوقًا، ولكنه كان ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير، فلا يُعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار، وإن اعتبر مُعْتَبِر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير، وهو مِمّن استخير الله فيه، وقال ابن عدي: ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة يرويها عن قوم ثقات، وإذا روى عن الثقات فحديثه مستقيم، وقال ابن حجر: ثقة متقن، مات سنة سبع وعشرين ومائة. [٣].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ثقة ثبت صحيح الحديث.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله:" إلى الضعف ما هو، وهو صدوق ثقة...، وقد روى عنه مالك، وهو ممّن ينتقي الرجال": قول الإمام يعقوب بن شيبة " إلى الضعف ما هو" مع قوله صدوق ثقة يدل على أن الراوي ليس ببعيدٍ عن أسباب الضعف مع كونه ثقة على الإطلاق، وعند تتبع أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي كما سبق تبيّن أن جماهير الأئمة على توثيقه بل عدّوه من الحفّاظ المتقنين، إلا أن

---

١) **الجَزَرِيّ:** بفتح الجيم والزاى، وكسر الراء، هذه النسبة إلى الجزيرة، وهي إلى عدة بلاد من ديار بكر، ومنها صحابنا عبد الكريم .انظر: أنساب السمعاني (٢٦٩/٣).

٢) تهذيب الكمال (٢٥٢/١٨).

٣) **انظر ترجمته:** ثقات العجلي (١٠٠/٢)، الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٩٠٤/٣)، الجرح والتعديل (٥٨/٦)، المجروحين لابن حبان (١٤٥/٢)، الكامل لابن عدي (٤٣/٧)، تهذيب الكمال (٢٥٢/١٨)، التقريب لابن حجر (٦١١/١).

الإمام ابن حبّان توقّف فيما تفرّد به، وامتنع عن الاحتجاج به، وأشار الإمام ابن عدي إلى أن أحاديثه مستقيمة صالحة إذا روى عن الثقات، وروى عنه الثقات، وهذا يدل على أن بعض رواياته قد تُضعّف، لكن العُهدة على غيره.

وعند البحث في بعض أحاديثه، وجدت أن الإمام عبّاس الدوري ذَكَر عن الإمام يحيي بن معين أنه قال:" حديث عبد الكريم عن عطاء . وهو ابن أبي رباح . رديءٌ"، وأوْضح الإمام ابن عدي في (الكامل) أن هذا الحديث يرويه عُبيد الله بن عمرو الرَّقِّي عن عبد الكريم عن عطاء عن عائشة:" كان النبي . صلى الله عليه وسلم . يُقبّلها ولا يُحْدِث وضوءًا"[١]، وقال ابن عدي: ليس هو بمحفوظ [٢]، وكذا قال الذهبي: "هذا حديثٌ فردٌ ليس هو بمحفوظ".[٣].

وسأل الإمام علي بن المديني الإمام يحيي بن سعيد عن حديثٍ يرويه عبد الكريم عن عطاء في لحم البغل، فقال: قد سمعته، وأنكره يحيي، وأبَى أن يُحدثني به. [٤].

قلت: وقد يكون سبب قول الإمام يعقوب بن شيبة فيه" إلى الضعف ما هو" مع قوله: " ثقة صدوق"، وكذا إجماع الجهابذة على توثيقه؛ إنما هو ما جاء في روايته عن عطاء خاصة، وهو ثقة ثبت في غيره، ويدل على الميل إلى توثيقه مطلقًا قولُه بعدُ " روى عنه مالك، وهو ممّن ينتقي الرجال". والله أعلم.

---

١) ذكره ابن عدي في الكامل (٤٣/٧)، وعزاه الإمام ابن دقيق العيد في كتاب (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام) (٢٥٤/٢) إلى الإمام أبي بكر البزار في (االمسند)، ولفظه:" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه، ثم يخرج إلى الصلاة ولا يتوضأ. قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من رواية عائشة، ولا نعلمه يروى عن عائشة إلا من حديث حبيب عن عروة، [ومن] حديث عبد الكريم، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها". قلت: ولم أقف عليه في مطبوع مسند البزار .

٢) الكامل لابن عدي (٤٣/٧).

٣) سير أعلام النبلاء (٨٠/٦).

٤) تهذيب الكمال للمزي (٢٥٢/١٨).

١٣. الربيع بن صُبيح، قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة:" رجلٌ صالح، صدوق ثقة، ضعيف جدًا".[١].

هو: الربيع بن صُبيح السعدي أبو بكر البصري، روى عن: ثابت البُناني، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين..، وعنه: إبراهيم بن سعد، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن ابن مهدي...وآخرون، كان يحيي بن سعيد لا يرضاه، ولا يروي عنه، وقال عنه الإمام أحمد بن حنبل: لا بأس به رجلٌ صالح، وقال يحيي بن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: ليس به بأس، وقال علي بن المديني: هو عندنا رجلٌ صالح، وليس بالقوي، وقال عفّان بن مسلم: أحاديث كلها مقلوبة، وقال أبو حاتم الرازي: رجلٌ صالح، وقال أبو زرعة الرازي: شيخ صالح صدوق، وقال خالد بن خدّاش: هو في هَدْيه رجلٌ صالح، وليس عنده ما يحتاج إليه، وقال عمرو بن عليّ: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثًا منكرًا جدًا، وأرجو أنه لا بأس به ولا برواياته، وقال ابن حِبان: كان من عُبّاد أهل البصرة وزهّادهم، وكان يُشبه بيته بالليل ببيت النحل من كثرة التهجد، إلا أن الحديث ليس من صناعته؛ فكان يهم كثيرًا حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، فلا يُعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما يوافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسًا، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، وكان عابدًا مجاهدًا، مات سنة ستين ومائة.[٢].

الراجح في الحكم على هذا الراوي: ضعيف الحديث فيما تفرّد به، يُكتب حديثه في المتابعات والشواهد، فإن وافق الثقات الحفّاظ دلّ على حفظه وضبطه فيُقبل حديثه، وإلّا فلا.

مُراد الإمام يعقوب بن شيبة بقوله فيه:" رجل صالح، صدوق ثقة، ضعيف جدًا":

---

١) تهذيب الكمال (٨٩/٩).

٢) **انظر ترجمته:** الضعفاء الكبير للعقيلي (٥٢/٢)، الجرح والتعديل (٤٦٤/٣)، المجروحين لابن حبان (٢٦٩/١)، الكامل لابن عدي (٣٧/٤)، تهذيب الكمال (٨٩/٩)،ميزان الاعتدال للذهبي(٤١/٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٤٧/٣)، تقريب التهذيب لابن حجر (٢٩٥/١).

هذا الحكم الذي أصدره الإمام يعقوب بن شيبة حول حال هذا الراوي هو وصف جامع لِما جاء في أقوال أئمة الجرح والتعديل حول مرتبته، فلقد كان رجلًا صالحًا، غزّاء، ثقة في دينه وعدالته، فهو من سادات المسلمين كما قال الإمام شعبة بن الحجاج[١]، صدوقًا في لهجته ومنطقه، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته فهو فيه ضعيف من جِهة حفظه وضبطه.

ـ خلاصة القول فيمن أطلق عليهم الإمام يعقوب بن شيبة مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق، والتضعيف في آنٍ واحدٍ.

من خلال تتبع الرواة الذين وصفهم الإمام يعقوب بن شيبة بمصطلح" صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق، والتضعيف في آنٍ واحدٍ، وكذا من خلال الوقوف على أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم، وبمقارنة حُكمه بأحكامهم، تبيّن أن مُراد الإمام يعقوب بن شيبة من هذا الصنيع يحتمل أمرين:

١. وصف الإمام يعقوب بن شيبة الراوي بكونه " ثقة صدوق" مع سبب ضعف فيه يخل بحفظه وضبطه يدل على أن هذا الراوي ثقة في دينه، صدوق في لهجته ومنطقه لا يتعمد الكذب في إخباره، إلا أن حديثه ضعيف من قِبل حفظه وضبطه، ومن مِثل هذا حاله يُكتب حديثه للسبر والعرض على أحاديث الثقات؛ لأن التوثيق إذا جامع التضعيف يُبقي الراوي في إطار من يُعتبر به.

٢ـ وصف الإمام يعقوب بن شيبة حال الراوي بكونه " ثقة صدوق" مع سبب ضعف في الراوي قد تعني أنه ثقة على الإطلاق وحديثه صحيح، وهذا التضعيف محمولٌ على التضعيف النِّسبيّ، أي: أنّه ضعيف لِسببٍ في وقتٍ دون وقت، وحالٍ دون حال؛ فقد يُضعّف الراوي الثقة في وقت اختلاطه، أو حال روايته عن شيخ معين، وما دون ذلك فهو صحيح.

وذلك كما رأينا في ترجمة عبد الرحمن المسعودي فقد قال عنه الإمام يعقوب بن شيبة: "ثقة صدوق، وقد كان تغيّر بآخره"[٢]: والمراد أنه ثقة على الاطلاق كما ذهب

١) تهذيب الكمال (٨٩/٩).

٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤٨٠/١١).

في حاله غالب أئمة الجرح والتعديل، اللهمّ إلا ما رواه في آخر عمره حال اختلاطه فهو فيه ضعيف.

وكذا ما جاء في ترجمة عبد الكريم بن مالك الجزري فقد قال فيه الإمام يعقوب " إلى الضعف ما هو، وهو صدوق ثقة "[١]، والمُراد أنه ثقة ثبت مطلقًا قد وثّقه جماهير العارفين بالنقل، وهو رديء الحفظ في عطاء بن أبي رباح خاصة، كما نصّ على ذلك غير واحد من العلماء. والله أعلى وأعلم.

١) تهذيب الكمال (٢٥٢/١٨).

الخاتمة

نتائج البحث، ومقترحاته: ـ

وبعد، فالحمد لله الذي أنعم عليَّ بإتمام هذا العمل المتواضع، والذي أرجو أن يكون مقبولًا عنده . سبحانه وتعالى . ، ويُمكن لي أن أُجْمِل النتائج التي استخلصتها من خلال العمل في هذا البحث فيما يأتي: .

١. أن الإمام يعقوب بن شيبة من الأئمة المجتهدين في الجرح والتعديل، وله المكانة العالية في هذا الشأن، حتى قال عنه الإمام الذهبي:" وَيُجَرِّحُ وَيعدِّلُ بكَلاَمٍ مُفِيْدٍ عَذْبٍ شَافٍ".(١).

٢. يظهر من خلال تتبع أقوال الإمام يعقوب بن شيبة، ومقارنة صنيعه وأحكامه على الرواة بأحكام الأئمة المجتهدين في هذا الشأن لا سيّما المعتدلين منهم؛ أن الإمام يعقوب بن شيبة من الأئمة المعتدلين في جرح الرواة وتعديلهم، فما وجدتُ في أقواله تعنتًا، ولا تساهلًا، وإنما يوافق كلامه في غالب الأحوال أقوال أئمة الشأن من المعتدلين.

وإذا وجدته قد حاد عنهم قليلًا أجد لذلك توجيهًا حسنًا سائغًا من واقع النظر في أحاديث هؤلاء الرواة مما معه لا يُخلي الراوي من الظن به، ومن ذلك قوله في (أحمد بن جُميل المروزي):" صدوق لم يكن بالضابط" رُغم توثيق عدد من المعتدلين له، وعند الرجوع إلى أحاديث هذا الراوي في كتب المتون، والعلل وجدت له بعض مخالفات يسيرة، مما يُفهَم منه أن مُراده بقوله:" لم يكن بالضابط" أي: ليس بالضابط الضبط التام الذي يجعل حديثه في مرتبة التوثيق المطلق، أو لم يكن بالضابط للطرق والعلل، وإلا فالضبط والصدق في الجملة ليس بمدفوعٍ عنه.

وكذا الكلام في (أبي بكرٍ النهْشَليّ) وثقه عدد من الأئمة المعتدلين، وقال عنه يعقوب بن شيبة:" صدوق، ضعيف الحديث"، كذا بالرجوع إلى رواياته تبيّن أن له بعض مخالفات يسيرة خالف فيها الثقات، ولعل تضعيف الإمام لحديثه كان لذلك،

١) سير أعلام النبلاء (٤٧٧/١٢).

أو لاتهامه بالإرجاء، أو لنحو ذلك. والله أعلم.

٣. أقوال الإمام يعقوب بن شيبة متناسقة ومتوافقة غالبًا مع أقوال أئمة الجرح والتعديل، فأحكامه في الغالب بمثابة خلاصة لأقوالهم، كما رأينا في ترجمة: (عبدالله بن محمد بن عقيل)، (وسويد بن سعيد الحدثاني)، (والضحاك بن عثمان)، (وبقية بن الوليد)، وغيرهم، فنجد الإمام يعقوب بن شيبة في هؤلاء الرواة، وغيرهم يستقرأ كلام العلماء في بيان أحوالهم ثم يُصيغها بعبارة ملخصة لِما قيل فيه، قد تكون هذه العبارة تجمع بين عبارات تعديل وتجريح في آن واحد، فمن عدّل مثلاً أراد التدين والصلاح، ومن ضعّف ضعّف بسببِ عدم الحفظ وقِلة الضبط ، ونحو ذلك .

٥. أنّ لفظة (صدوق) عند الإمام يعقوب بن شيبة يُطلقها ويُريد بها أن الراوي: (صدوق) أو (ثقة)، والمعنى: أنه يُطلق هذه اللفظة على الراوي الصدوق، أي: الورع في دينه، المشهور بالصلاح والأمانة والسِّتر، الصادق في قوله، وكل ما يُخبر به إلّا أنّه دون الثقة المعروف بتمام الضبط، وزيادة الحفظ كما هو المعنى المستقر في اصطلاح المتأخرين، وقد تأتي لفظة " صدوق" وصفًا للثقة، أو المبرّز في الحفظ والاتقان من أجل ما استقر من العلم بمنزلته، وذلك واردٌ في استعمال المتقدمين من النُّقّاد كثيرًا.

٦. أن لفظة (ثقة صدوق) يُطلقها الإمام يعقوب بن شيبة، ويريد بها التوكيد على عدالة الراوي، وصِدق منطقه، وتمام ضبطه لِما يرويه.

. وقد يُطلقها الإمام على الراوي ويُريد بها وصف أدنى من مرتبة الثقة المتعارف عليها عند علماء المصطلح . لا سيما المتأخرين منهم .، والتي تشمل عدالة الراوي في دينه، وتمام ضبطه لِما يرويه، فهي مرتبة إذًا وسط بين الثقة بهذا المعنى، وبين وصفه بـ (الصدوق) الذي خفَّ ضبطه مع دينه، وأمانته، فهو ثقة إلّا أن العلماء قد جرَّبوا عليه المخالفة اليسيرة لِما يرويه الثقات المتقنين.

. وقد يُطلقها الإمام يعقوب ويُريد وصف الراوي بالعدالة في دينه إلا أن ضبطه خفّ عن درجة رجال الصحيح المعروفين بالحفظ والاتقان، وهو(الصدوق) كما عليه اصطلاح المتأخرين.

. وقد يُطلق الإمام يعقوب هذا الاصطلاح أيضًا ليشمل الراوي الثقة في دينه، الصدوق في لهجته، الذي لا يكذب في روايته، إلّا أن له أوهامًا وأغاليط قد تُودِي بحديثه إلى الضعف، إلّا أن يُتابع، أو تظهر قرينة على تمام حفظه لهذا الحديث، وعليه فقوله:" ثقة صدوق " هُنا قد يُراد بها جانب الصلاح والتدين لدى الراوي، فهو بمنزلة الصدوق الذي يهم أو يُخطىء.

٧. أن الإمام يعقوب بن شيبة يُطلق مصطلح " صدوق" مقترنًا بما يدل على عدم ضبط الراوي، أو سوء حفظه ويريد به أن الراوي عدلٌ في دينه، صدوق في نفسه، لا يتعمّد كذبًا في إخباره، لكن اعتراه الضعف من قِبل خِفّة ضبطه وسوء حفظه، لِذا كان لابد على التنصيص على مثل ذلك عقب وصف الراوي بكونه صدوقًا، ومِثل هذا الصنيع يجعل الراوي في منزلة القبول المُطلق مع تفاوت درجاته، ولِذا ينبغي النظر في حديثه، ويُتأنّى فيه حتى تزول شُبهة الضعف عنه بقرائن الأحوال.

٨. وصف الإمام يعقوب بن شيبة الراوي بكونه " ثقة صدوقًا" مع سبب ضعف فيه يخل بحفظه وضبطه يدل على أن هذا الراوي ثقة في دينه، صدوق في لهجته ومنطقه لا يتعمد الكذب في إخباره، إلا أن حديثه ضعيف من قِبل حفظه وضبطه، ومن مِثل هذا حاله يُكتب حديثه للسبر والعرض على أحاديث الثقات، وقد يدل على أنه ثقة على الإطلاق وحديثه صحيح، اللهم إلّا أنّه ضعيف لسببٍ ما في وقتٍ دون وقت، وحالٍ دون حال؛ كمن يُضعّف الثقة في وقت اختلاطه مثلًا، أو حال روايته عن شيخ ما.

ومن هذه النقاط الأربعة الماضية نستنتج: أن لفظتي " ثقة" أو " صدوق " عند المتقدمين، ومنهم الإمام يعقوب بن شيبة ذاتا دلالة راجعة إلى وصف الراوي بالعدالة والديانة، والسِّتر والأمانة في الغالب، وهذا بخلاف الكلام على حفظه وضبطه.

وهذا يجعلنا نتحرى الدِّقة عند الحكم على حال الراوي من خلال أحكام المتقدمين من علماء الجرح والتعديل، وأن نفهم المراد من إطلاقهم للفظ" الثقة" أو " الصدوق" فقد يُراد به أنه ثقة أو صدوق، أي يُحتج به، والذي يدل على ذلك هي

قرائن الحال.

وقد يُراد بِهما أيضًا إبراز صلاحه وتقواه فقط دون ضبطه للحديث، وإن أرادوا ذلك فهم في غالب الأحوال يُقرنون ذلك بالتنصيص على ضعف حديثه، وهذا بخلاف ما عليه المتأخرون من العلماء فما استقر عندهم هو أن الراوي الثقة: من جمع بين العدالة، وتمام الضبط، والصدوق: هو من خفّ ضبطه قليلًا عن درجة رجال الصحيح.

(ومن هنا يظهر ما يمكن أن يقع من الخطأ في تحميل ألفاظ المتقدّمين ما لا تحتمل، عندما نحاكمها إلى قواعد المصطلح عند المتأخرين، فيجب عند ذلك النظر في القرائن والأحوال، وعدم الاكتفاء بنقل آراء المتقدّمين بعيدًا عن الجوّ الذي قيلت فيه، والمعاني التي أريدت بها).[1] وإلّا حكمنا على الأحاديث بما لا يتناسب مع حال الرواة في الغالب.

المقترحات:

من خلال العمل في هذا البحث أقترح بأن توسَّع الدراسات والبحوث حول مصطلحات العلماء المتقدمين لمعرفة المراد من اطلاقاتهم، ومقارنتها بأقوال المتأخرين منهم، ومحاولة التوفيق بينها بما يتناسب مع حال الراوي حتى نتوصل إلى حُكم سديد على الأحاديث.

هذا والله أعلى وأعلم.

تمّ الكتابُ وربُّنا محمود .... وله المكارم والعُلا والجُودُ
وعلى النبي محمد صلواته .... ما لاح قمرٌ وأوْرَق عودُ

١) بيان الحد الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح والنقد في علوم الحديث (٢١/١٠) د/ الشريف حاتم العوني.

قائمة المصادر والمراجع

١. أحوال الرجال للإمام إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ت (٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، نشر: حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان .
٢. الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني المتوفى (٥٦٢هـ)، بتحقيق: عبد الرحمن ابن يحيي المعلمي، طبعة مجلس دائرة المعارف ١٩٦٢م.
٣. البدر المنير بتخريج الأحاديث والأثار الواردة في الشرح الكبير للإمام سراج الدين أبي حفص عمر ابن علي الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، بتحقيق: مصطفى أبو الغيط، دار الهجرة، الرياض، ط. الأولى ٢٠٠٤م.
٤. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، للإمام علي بن محمد أبي الحسن ابن القطان (المتوفى : ٦٢٨هـ)، بتحقيق: د/ الحسين آيت سعيد، الناشر : دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م .
٥. تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
٦. تاريخ ابن معين (رواية الدوري) للإمام أبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت ٢٣٣هـ) بتحقيق: د/أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٩٧٩م.
٧. تاريخ ابن معين للإمام أبي زكريا يحيي بن معين (ت ٢٣٣هـ) برواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، نشر: مجمع اللغة العربية، دمشق١٩٨٥م.
٨. تاريخ أبي زكريا يحيي بن معين ،رواية الدارمي بتحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون، دمشق.
٩. تاريخ أسماء الثقات للإمام أبي حفص عمر بن شاهين (ت٣٨٥هـ)، بتحقيق: صبحي السامرائي، نشر: الدار السلفية، الكويت، ط. الأولى ١٩٨٤م .
١٠. تاريخ أسماء الثقات، للإمام أبي حفص عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.

١١. التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، بتحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط. دائرة المعارف، الهند.
١٢. التاريخ الكبير للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
١٣. تاريخ بغداد للإمام أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبوبكر، المتوفى سنة (٤٦٣ هـ)، بتحقيق الدكتور: بشار عوّاد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٢م.
١٤. تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ) تأليف الدكتور/ بشّار عوّاد معروف، والشيخ شُعيب الأرنؤوط، نشر/ مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧م.
١٥. تذكرة الحفاظ للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى١٩٩٨م.
١٦. ترتيب المدارك وتقريب المسالك للإمام القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المتوفي (٥٤٤هـ)، بتحقيق: ابن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصحراوي وآخرون، الناشر: مطبعة فضالة . المحمدية . المغرب. ١٩٨٣م.
١٧. الترغيب والترهيب للإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، بتحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤١٧هـ .
١٨. تسمية مشايخ النسائي للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية بيروت ٢٠٠٣م.
١٩. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د/ إكرام الله إمداد الحق، نشر/ دار البشائر، بيروت،ط. الأولى ١٩٩٦م.
٢٠. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، بتحقيق: خليل بن محمد العربي، نشر: الفاروق الحديثة، ودار الكتاب الإسلامي .

٢١. تفسير مجاهد للإمام أبي الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (المتوفى: ١٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.
٢٢. تقريب تهذيب الكمال للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت.
٢٣. تقييد المهمل وتمييز المشكل، للإمام أبي علي الحسين بن محمد الغساني(ت ٤٩٨هـ)، تحقيق: علي ابن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، نشر: دار عالم الفوائد، ط. الأولى٢٠٠٠م.
٢٤. التقييد والإيضاح للإمام أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد بن عثمان، نشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٩٦٩م.
٢٥. التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.
٢٦. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق للإمام محمد بن أحمد ابن عبد الهادي الحنبلي (ت٧٤٤هـ)، بتحقيق: سامي بن جاد الله، وعبد العزيز الخباني، دار أضواء السلف، الرياض، ط. الأولى ٢٠٠٧م.
٢٧. تهذيب التهذيب للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى لدائرة المعارف، الهند.
٢٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزِّي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ١٩٨٠م.

٢٩. الثقات للإمام محمد بن حبان أبو حاتم البستي، المتوفى سنة (٣٥٤هـ)، طُبِع بمراقبة الدكتور/ محمد عبد المعين خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى ١٩٧٣م.
٣٠. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، بتحقيق: د/ محمود الطحان، نشر: دار المعارف، الرياض.
٣١. الجرح والتعديل للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المتوفى سنة (٣٢٧هـ) طبعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥٢م .
٣٢. ذِكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٣٣. رجال صحيح مسلم للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن منجُويه (ت٤٢٨هـ)، تحقيق: عبدالله الليثي، نشر: دار المعرفة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٧هـ .
٣٤. السنن الصغرى المعروف بـ (المجتبى)، للإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) . وهو بتحقيق الدكتور: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ط. الثانية ١٩٨٦م.
٣٥. السنن للإمام ابن ماجه القزويني، بتحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
٣٦. السنن للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، بتحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى ٢٠٠٤ م.
٣٧. السنن للإمام أبي عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، بتحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط. الأولى ١٩٩٨م.
٣٨. سؤلات ابن أبي شيبة للإمام علي بن المديني، بتحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى ١٤٠٤هـ .
٣٩. سؤلات ابن الجنيد للإمام أبي زكريا يحيي بن معين، بتحقيق: أبي عمر محمد بن على الأزهري، الناشر: دار الفاروق للطباعة والنشر.

٤٠. سؤلات أبي عبدالرحمن محمد بن الحسين السلمي للإمام علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) ، بتحقيق: فريق من الباحثين ،ط. الأولى ١٤٢٧هـ.
٤١. سير أعلام النبلاء للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) مؤسسة الرسالة، ط. ١٩٨٥م.
٤٢. شرح التبصرة والتذكرة للإمام أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي (ت٨٠٦هـ)، بتحقيق الشيخان: عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢م.
٤٣. الصحيح للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، بتحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط. الأولى ١٤٢٢هـ.
٤٤. الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج القُشيري (ت٢٦١هـ)، بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٥. الضعفاء الكبير للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي ت ٣٢٢هـ، بتحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار المكتبة العلمية، بيروت١٩٨٤م.
٤٦. الضعفاء والمتروكين للإمام عبد الرحمن ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية .
٤٧. طبقات الحفاظ للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت١٤٠٣هـ.
٤٨. طبقات علماء الحديث للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي، المتوفى سنة (٧٤٤هـ)، بتحقيق: أكرم البوشي، وغيره، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦م.
٤٩. طبقات الإمام محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، بتحقيق:د/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة ٢٠٠١م.
٥٠. العبر في خبر من غبر للحافظ شمس الدين الذهبي، بتحقيق: أبي هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت .
٥١. علل الترمذي الكبير للإمام أبي عيسى الترمذي، بتحقيق: صبحي السامرائي، وآخرون، عالم الكتب، بيروت،ط. الأولى ١٤٠٩هـ.

٥٢. العلل ومعرفة الرجال للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن على الأزهري، طبعة الفاروق الحديثة ٢٠٠٩م.
٥٣. العلل ومعرفة الرجال، رواية المروزي، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) بتحقيق: صبحي السامرائي، بنشر: دار المعارف، الرياض ١٤٠٩هـ.
٥٤. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت ٩٠٢هـ) تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ ٢٠٠١م .
٥٥. فتح المغيث بشرح الفية الحديث، للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة ، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
٥٦. الفوائد المعللة لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت٢٨١هـ) ، بتحقيق: رجب ابن عبد المقصود، نشر: مكتبة الإمام الذهبي – الكويت ٢٠٠٣م .
٥٧. الكامل في ضعفاء الرجال للإمام أبي أحمد ابن عدي الجرجاني، المتوفى سنة (٣٦٥هـ)، بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧م.
٥٨. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المتوفى: ٤٦٣ هـ، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى ١٤٣٢ هـ.
٥٩. لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ .
٦٠. المجروحين للإمام محمد بن حبان التميمي أبي حاتم البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد ، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٦١. المستدرك على الصحيحين، للإمام محمد بن عبدالله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ط. الأولى ١٩٩٠.
٦٢. المسند للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني ت ٣١٦هـ، بتحقيق: أيمن بن عارف، دار المعرفة بيروت ١٩٩٨م .
٦٣. المسند للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، بتحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.
٦٥. معجم اللغة العربية المعاصرة ، المؤلف: د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
٦٦. معرفة علوم الحديث للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى (٤٠٥ هـ)، بتحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط. الثانية ١٩٧٧م .
٦٧. المغني في الضعفاء للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، بتحقيق الدكتور/ نور الدين عِتر ، تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (٣٥٤/١).
٦٨. مقاييس اللغة ، المؤلف: أحمد بن فارس القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، وهو بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٦٩. مقدمة ابن الصلاح للإمام عثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) بتحقيق: د/ نورالدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٧٠. المنتظم من تاريخ الملوك والأمم للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، المتوفى (٥٩٧هـ)، بتحقيق: محمد، ومصطفى عبد القادر عطا ، ط. دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٢م.
٧١. موسوعة الإمام علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) بتحقيق مجموعة من المؤلفين: محمد مهدي المسلمي، وآخرون، نشر: عالم الكتب، بيروت ط. الأولى ٢٠٠١م.
٧٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ شمس الدين الذهبي(ت٧٤٨هـ) بتحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ شرح التبصرة والتذكرة = شرح ألفية العراقي للإمام أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، بتحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
٧٣. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة للإمام أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، المتوفى سنة (٨٧٤هـ)، بنشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط. دار الكتب، مصر.
٧٤. النكت الوفية في شرح الألفية للإمام برهان الدين إبراهيم بن عُمر البقاعي، تحقيق: ماهر الفحل، مكتبة الرشد ٢٠٠٧م .
٧٥. النكت على مقدمة ابن الصلاح للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، بتحقيق: ربيع بن هادي المدخلي ، بنشر: عمادة البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية، ط. الأولى ١٩٨٤م.
٧٦. هدي الساري = مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، بإشراف الشيخ/ محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ.
٧٧. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث للشيخ محمد أبي شُهبة، بنشر: دار الفكر العربي، بيروت١٤٠٣هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢٥
أسباب اختياري للموضوع، وأهميته	٢٧
الدراسات السابقة	٢٩
منهج البحث	٢٩
خطة البحث	٣٠
التمهيد: ترجمة الإمام يعقوب بن شيبة.	٣٤
مصطلح صدوق في اللغة.	٤٢
مصطلح صدوق في اصطلاح المحدثين.	٤٣
مصطلح " صدوق" عند الإمام يعقوب بن شيبة.	٥٥
المطلب الأول: من أطلق عليهم الإمام يعقوب مصطلح " صدوق " مفردًا.	٥٦
المطلب الثاني: من اطلق عليهم " صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق وتمام الضبط.	٦٤
المطلب الثالث: من أطلق عليهم " صدوق" مقترنًا بما يدل على عدم الضبط .	٨٢
المطلب الرابع: من أطلق عليهم " صدوق" مقترنًا بما يدل على التوثيق والتضعيف في آنٍ واحدٍ.	١٠٨
الخاتمة.	١٣٠
فهرس المصادر والمراجع.	١٣٤
فهرس الموضوعات.	١٤٢